

السَّراجي في المِثَرَاتِ

للشيخ سراج الدين محمد

ابن عبد الرشيد السَّجَّارِ وَنَدِي الحَنَفِيِّ رَحِمَهُ اللهُ

مع الحواشي المفيدة المسمَّى بـ

دَلِيلُ الْوَارِثِ

للأديب الفاضل الأييب محمد نظام الدين الكيراثوي رَحِمَهُ اللهُ

مكتبة البشائر
كراتشي - باكستان

تعلّموا الفرائض وعلموها. الحديث

السِّراجي في المِراث

للشيخ سراج الدّين محمّد بن عبد الرشيد السّجاوَندي الحنفي رحمته الله

مع الحواشي المفيدة

للأديب الفاضل اللّيب محمّد نظام الدّين الكيرانوي رحمته الله

المسمّى بـ

دليل الورث



اسم الكتاب	: السراجي في الميراث
تأليف	: الشيخ سراج الدين محمد السجاوندي الحنفي <small>رحمہ اللہ</small>
الطبعة الأولى	: ١٤٢٩ھ / ٢٠٠٨ء
الطبعة الجديدة	: ١٤٣٢ھ / ٢٠١١ء
عدد الصفحات	: ١٤٨
السعر: =/75 روبية	

مکتبۃ البشیر

للطباعة والنشر والتوزيع

AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable
Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar,
Karachi- Pakistan

الهاتف: +92-21-34541739, +92-21-37740738

الفاکس: +92-21-34023113

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مکتبۃ البشیر، کراتشي، پاکستان +92-321-2196170

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور. +92-321-4399313

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاہور. +92-42-7124656, 7223210

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. +92-51-5773341, 5557926

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. +92-91-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ. +92-333-7825484

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الفرائض نصف العلم

قال رسول الله ﷺ: "تعلموا الفرائض"

الحمد: هو الثناء بالجميل الاختياري على جهة التعظيم والتبجيل. والله تعالى: اسم لذات الواجب المستحق لجميع صفات الكمال المنزهة عن النقص والزوال. **حمد الشاكرين:** منصوب بنزع الخافض أي كحمد الشاكرين، والمراد من الشاكرين الأنبياء والأولياء ونحوهم، وعص الشكر بالذكر لا الحمد، أي لم يقل: كحمد الحامدين؛ لأن الشكر أشمل؛ لأنه كما يكون من اللسان يكون من الجنان، وكذا من الجوارح.

الصلاة: من الله تعالى رحمة، ومن العباد دعاء واستغفار؛ وإنما أتى بالصلاة بعد الحمد ليكون ساعياً في أداء حقوقه ﷺ؛ لأنه وسيلة الهداية والنجاة، وقاسم العلوم والخيرات، ويكون راجياً وراجياً لرحمة الله تعالى بقوله ﷺ: "من صلى عليّ واحدة صلى الله عليه عشراً".

محمد: بدل أو عطف بيان من خير البرية. **الطيبين الطاهرين:** المراد بالطيبين هنا أنهم متزهون عن الإثم بالقلب قصداً، وبالطاهرين أنهم متبرؤون عن العصيان بالجوارح. **قال رسول الله ﷺ إنا:** بدأ بقوله ﷺ تيمناً مع كونه موافقاً للمطلوب؛ لأن فيه حثاً على تعلمه وتعليمه.

تعلموا الفرائض إنا: هكذا رواية الفقهاء، وأما رواية المحدثين فأخرج البيهقي والحاكم عن أبي هريرة ربه قال: قال رسول الله ﷺ: "تعلموا الفرائض وعلموه فإنه نصف العلم وإنه ينسى وهو أول ما ينزع من أمتي" وروى الدارمي عن ابن مسعود ربه قال: ذقال رسول الله ﷺ: "تعلموا الفرائض وعلموها الناس فإنني مقبوض، والعلم سيقبض، ويظهر الفتن حتى يختلف اثنان في فريضة لا يجادلان أحداً يفصل بينهما". والفرائض جمع فريضة وهي فعيلة من الفرض وله في اللغة معانٍ: ١- "التقدير" كقوله تعالى: ﴿فَنُصِّفُ مَا فََرَضْتُمْ﴾ (النور: ٢٣٧) أي قدرتم ٢- "والقطع" كقوله تعالى: ﴿نُصِيباً مَّقْرُوضاً﴾ (نساء: ٧) أي مقطوعاً محدوداً، ٣- "وما يعطى من غير عوض" كقول العرب: ما أصبت منه فرضاً ولا قرضاً، ٤- "والإنزال" كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ (القصص: ٨٥) أي أنزل، ٥- "والتيين" كقوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ (التحریم: ٢) أي بينها، ٦- "والإحلال" كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ﴾ (الأحزاب: ٣٨) أي أحل الله له، ولما كان علم الفرائض - أعني العلم بقسمة الموارث - مشتملاً على هذه المعاني الستة؛ لما فيه من السهام المقدرة والمقادير المقطعة والإعطاء المنجرد عن -

وعلموها الناس، فإنها نصف العلم".

= العوض، وقد أنزل الله تعالى فيه القرآن، ويُن لـكل وارث نصيبه، وأحلّه له سَمي بذلك.
وتعريفه كما في الدرالمختار: "علم بأصول من فقه وحساب تعرف حق كل من التركة"، ولا يخفى أن من تلك
الأصول الموصوفة بما ذكر الأصول المتعلقة بالمنع من الميراث والحجب، بل هي العُمْد في ذلك؛ إذ بدونها
لا تعرف الحقوق، ولذا قالوا: "من لا مهارة له بها لا يحل له أن يقسم فريضة"، ودخل فيها معرفة كون الوارث
ذا فرض أو عصباً أو ذا رحم، ومعرفة أسباب الميراث، والتصحيح، والرد، والعول وغير ذلك، ودخل في مسمى
"الحق" الإرث وغيره كالوصية، والدين، وما يجب بالصلح والإقرار، كما في الحضري.
وموضوعه: التركات، واندراجها تحت أفعال العباد التي هي موضوع الفقه بتقدير مضاف، أي تناول التركات
أو استحقاقها أو قسمتها كقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ (المائدة: ٣) أي أكلها.
وغايته: إيصال الحقوق إلى أربابها أو الاقتدار على تعيين السهام لذويها على وجه صحيح. وهذا هو الأظهر،
والأول الأشهر.

واستمداده: من الكتاب والسنة في إرث أم الأم بشهادة المغيرة وأبي سلمة رضي الله عنه. وإجماع الأمة في إرث أم الأب
باجتهاد عمر رضي الله عنه الداخل في عموم الإجماع، وعليه الإجماع. ولا مدخل للقياس ههنا أي في تقدير الموارث؛ لأن
القياس مظهر لا مثبت والكلام ههنا فيما تستند إليه القسمة ثبوتاً لا ظهوراً. ومن الثابت بالسنة: إرث العصابات
لقوله عليه السلام: **أَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَلأُولَى رَجُلٌ ذَكَرَ.**

وحكمه: أن تعلمه فرض كفاية. ومسائله: القضايا التي تطلب نسبة محمولاتها لموضوعاتها، ككون النصف للبيت
كما في الطحطاوي. ونسبة أنه أخص من الفقه والحساب ومباين لغيرهما. ووضعه: المجتهدون كما في الحضري.
وفضله: يعلم من قوله عليه السلام: **"تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ"** الحديث.

وأركانه: ثلاثة: وارث، ومورث، وحق موروث. وشروطه ثلاثة: موت مورث حقيقة، أو حكماً كمفقود، أو
تقديراً كجنين فيه غرة. ووجود وارثه عند موته حياً حقيقة، أو تقديراً كالحمل. والعلم بجهة إرثه قرابة أو زوجية
أو ولاء، وهذا يختص القضاء كما في الرحيق المختوم.

علموها: إن كان المراد بها فرائض الله تعالى على عباده أو السنن المشتملة على الأوامر والنواهي، فتأنيث الضمير
ظاهر، وإن أريد به علم الفرائض الاصطلاحي (كما قيل) فتأنيثه باعتبار أن العلم مصدر يذكر ويؤنث.

نصف العلم: لما كان نبينا صلى الله عليه وسلم مخبراً صادقاً، وجعل العلم بها نصف العلم، وكان هذا خفياً على الأذهان
فاختلفوا واختاروا طرقاً ومسالك، فقال طائفة: لاندري ما معناه ولم نكلف به وليس علينا ذلك، بل يجب علينا
اعتقاد الحقيقة، عقلنا المعنى أو لم نعقل؛ لاحتمال تطرق الخطأ في التأويل. وأول الآخرون بوجوه ١ - منها: أنه
سمّاها نصف العلم لكثرة البلوى وعموم الاحتياج إليه. ٢ - ومنها: أنه سمي به لأن الإنسان محصور بين طوري =

الحقوق المتعلقة بتركة الميت

قال علماؤنا رحمهم الله: تتعلق بتركة الميت حقوق أربعة مرتبة: الأول: يبدأ بتكفينه ...
الخفية

= الحياة والمائة فجميع العلوم يحتاج إليه في حياته وإلى الفرائض بعد مماته. ٣- ومنها: أن سبب الملك نوعان: اختياري كالشراء وقبول الهبة، واضطراري كالإرث. ٤- ومنها: أنه سمي به تعظيماً لكثرة شعبها، وما يضاف إليها من الحساب. ٥- ومنها: أنه سمي به لزيادة المشقة المساوية لجميع العلوم في تحصيلها وتعليمها وتعلمها. ٦- ومنها: أنه سمي به لكثرة الثواب والفضل، فإن الإنسان يستحق بتعلم مسألة واحدة من الفرائض مائة حسنة، وتعلم المسألة من الفقه عشر حسنات، فلو قدرت مثلاً جميع الفرائض عشر مسائل وجميع الفقه مائة مسائل، يكون حسنات كل واحد منها ألف حسنة، وحينئذ تكون الفرائض باعتبار الثواب مساوية لسائر العلوم. ٧- ومنها: أنه سمي به باعتبار التقدير يعني أنك لو بسطت علم الفرائض كل البسط، لبلغ حجم فروعه مثل حجم فروع سائر الكتب. ٨- ومنها: أن النصف في هذا الحديث بمعنى أحد القسمين وإن لم يتساويا، وقاله ابن الصلاح وهو حسن.

علماؤنا: لما كان كون المؤلف حنفياً معلوماً من خارج، علم أن المراد بقوله: "علماؤنا" علماء الحنفية، ومقول القول جميع ما في الرسالة من قوله: "تعلق" إلى انتهاء الرسالة، وكون بعض المسائل مختلفاً بين علماء الحنفية لا يقدح في كون ما في الرسالة قول علمائنا؛ فإن القول الذي تفرد به أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهم الله مثلاً هو أيضاً قول من أقوال علمائنا وإن لم يكن قول جميع علمائنا رحمهم الله. **بتركة الميت:** التركة - بفتح التاء وكسر الراء - مصدر بمعنى المفعول أي متروكة، ويجوز فيها كسر التاء وفتحها مع سكون الراء، وكذا كل ما كان على فعلة كنفية. واصطلاحاً: ما بقي بعد الميت من ماله صافياً عن تعلق حق الغير بعينه. ويدخل فيها الدية الواجبة بالقتل الخطأ، وبالصلح عن العمد، أو بانقلاب القصاص مالا يعفو بعض الأولياء كما في الذخيرة، فهي تركة حكماً. وبما ذكرنا اندفع ما عسى أن يقال: إن الدية حصلت بعد موته فليست بتركة؛ إذ هو لم يتركها قافهم.

حقوق أربعة: وهي: التكفين والدين والوصية وقسمة التركة، ووجه الضبط أن يقال: ما يتعلق بتركة الميت إما أن يكون للميت حظ منه أو لا يكون، الأول: التكفين. والثاني: إما أن يكون ثابتاً قبل الموت أو لا، الأول: الدين، والثاني: إما أن يكون ثبوته من قبل الميت أو لا، الأول: الوصية، والثاني: قسمة التركة.

يبدأ: نزل منزلة المصدر، أي الأول: الابتداء بتكفينه وتجهيزه، وأشار بلفظ "الابتداء" إلى الترتيب تأكيداً وإن كان قوله: "الأول" يعني عنه، ويستدل بالابتداء بالتكفين بحديث مصعب بن عمير رضي الله عنه لما توفي لم يكن له إلا رداءً لو غطي رأسه بدا رجلاه، ولو غطي رجلاه بدا رأسه، فقال عليه السلام: "غطوا رأسه، واجعلوا على رجله من الإذخر" فكفنه عليه السلام في رداءه، ولم يسأل أنه هل بقي للدين والوصية شيء أم لا.

وتجهيزه من غير تبذير ولا تقتير، ثم تقضى ديونه من جميع ما بقي من ماله، ثم تنفذ وصاياه
بعد التكفين والتجهيز

وتجهيزه إلخ: والتجهيز: هو فعل ما يحتاج إليه الميت من حين موته إلى دفنه حتى القبر، فعلى هذا لا حاجة إلى ذكر التكفين، ولكن ذكره اهتماماً بشأنه.

من غير تبذير ولا تقتير: أي بلا إسراف ولا نقصان، وذلك إما باعتبار العدد، فتكفين الرجل بأكثر من ثلاثة أثواب والمرأة من خمسة تبذير، وبأقل من ذلك تقتير، وإما باعتبار القيمة، فإذا كان يلبس في حياته ما قيمته عشرة مثلاً، فلو كفن بما قيمته أقل أو أكثر منها كان تقتيراً أو تبذيراً، فالاعتبار فيه للوسط، فإذا كان له ثوب يلبسه في الأعياد، والثاني يلبسه بين أقرانه، والثالث يلبسه في داره، فالأولى أن يكفن بالثاني. كذا قال السيد أقول: وهذا إذا لم يوص بذلك، فلو أوصى به، تعتبر الزيادة على كفن المثل من الثلاث.

ثم تقضى ديونه إلخ: أي الحق الثاني قضاء دينه المطالب من جهة الخلق، وهو عرفاً: وجوب مال في الذمة بدلاً عن شيء آخر. فالخراج دين؛ لأنه بدل عن منافع الحفظ، بخلاف الزكاة؛ لأن الواجب فيها تمليك - قال: من غير أن يكون بدلاً عن شيء آخر - فإذا كان الدين لواحد، فيدفع له ما بقي بعد التجهيز، فإن وقى فيها، وإلا فإن شاء عفا، أو تركه لدار الجزاء. وإن كان لجماعة وتفاوتوا في الأولوية، كدين الصحة حقيقة وهو ما كان ثابتاً بالبيئة أو بالإقرار في زمان صحته، أو حكماً وهو ما أقر به في مرضه لكن علم ثبوته بطريق المعاينة، كما يجب بدلاً عن مال ملكه أو استهلكه، فإنه يقدم على دين المرض الثابت بإقراره فيه، أو فيما هو في حكمه كإقرار من خرج للمبارزة أو خرج للقتل قصاصاً، فإن استوتوا يقسم بينهم على حسب حقوقهم.

وأما دين الله تعالى كدين زكاة، وكفارة، وفدية وغيرها من الواجب له تعالى، فإنه يسقط بالموت عندنا؛ لأنها عبادة والعبادة شرطها الأداء بالنفس، فإذا مات فات الشرط إلا أن يتبرع بها الورثة، أو يوصي بها فتنفذ من الثلث على ما سيأتي. وإذا اجتمع دين الله الموصى به مع دين العبد ولا وفاء قديم دين العبد؛ لاحتياجه مع استغناء الله تعالى وكرمه.

ثم تنفذ وصاياه إلخ: أي الحق الثالث: تنفيذ وصاياه من ثلث ما بقي بعد الدين، لا من ثلث أصل المال، فلو فاته صلاة وأوصى بأن يطعم عنه، فعلى الورثة أن يطعموا عنه من الثلث، لكل صلاة نصف صاع من بر. وإن فاته صوم رمضان بمرض أو سفر وتمكن من قضاائه بعد برئه أو إقامته ولم يقض حتى مات وأوصى بالإطعام، فعلى الورثة أن يطعموا لكل يوم نصف صاع من بر. ولو حج عنه الوارث بلا وصية يرجى من الله تعالى قبوله، كما في شرح السيد. واعلم أن الوصية إما أن تكون لله تعالى، أو للعباد، أو يجمع بينهما، وعلى كل فيما أن يفي بها الثلث أو يضيّق عنها، فإن وقى فيها، وإن ضاق فما كان لله تعالى فرائض كالزكاة والحج، أو واجبات كال كفارات والندور وصدقة الفطر، أو تطوعات كالخج التطوع والصدقات للفقراء، فيبدأ بما بدأ به الميت. =

من ثلث ما بقي بعد الدين، ثم يقسم الباقي

هذا حق رابع

= وما كان للعباد فيقسم بينهم على قدر حقوقهم. وما جمع بين حقّه تعالى وحق العباد فإنه يقسم الثلث على جميعها، ويجعل كل جهة من جهات القرب مفردة بالضرب، ولا تجعل كلها جهة واحدة؛ لأنه وإن كان المقصود بجمعها وجه الله تعالى، إلا أن كل واحدة منها في نفسها مقصودة، فتتفرّد كوصايا الآدميين، ثم تجمع فيقدم منها الأهم فالأهم. فلو قال: "ثلث مالي في الحج والزكاة ولزيد وللكفارات"، قسم على أربعة أسهم. ولا يقدم الفرض على حقّ الآدمي لحاجته، وإن كان الآدمي غير معين بأن أوصى بالصدقة على الفقراء، فلا يقسم بل يقدم الأقوى فالأقوى؛ لأن الكل يبقى حقاً لله تعالى؛ إذ لم يكن ثمة مستحق معين - كما في ردّ المختار والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ملخصاً عن العناية والنهاية والتبيين وكذلك في الفتاوى العالمية نقلاً عن البدائع - وتقدم على الإرث سواء كانت الوصية مطلقةً كثلث ماله أو ربعه، أو مقيدة بعين كثلث دراهمه على الصحيح، خلافاً لمن قال: المطلقة في معنى الميراث؛ لشيوعها في التركة فيكون شريكاً للورثة، لا يتقدم عليهم. وكذا ما أوصى به من حقّ الله تعالى. كذا في الرّحيق المختوم.

وقال شيخ الاسلام خواهر زاده: إذا زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين، وإذا نقص نقص عنهما، حتى إذا كان ماله حال الوصية ألفاً مثلاً ثم صار ألفين، فله ثلث ألفين، وإن انعكس فله ثلث الألف. وإذا زادت الوصية على الثلث تبطل في الزيادة إذا لم يُجزها الورثة، وإن أجازوا نفذت، ويصير الموصى به ملكاً للموصى له بالقبول، وليس لهم الرجوع ولو قبل القبض؛ لأن الإجازة إسقاط، والساقط لا يعود. وإذا أجاز بعض الورثة دون البعض، جاز في مقدار حصة المحيز دون غيره. ولا تصح (أي الوصية) لوارثه إلا بإجازة ورثته، يعني عند وجود وارث آخر كما في الدر، أما إذا لم يكن له إلا زوجة، فإنها تصح الوصية لها، كما إذا لم يكن لها وارث إلا زوجها، فتصح وصيتها له. وأما غير الزوجين من الورثة، فالمتفرد له المال كله إما فرضاً ورداً، أو تعصياً، أو فرضاً وتعصياً فلا يحتاج إلى الوصية. والعبرة في عدم صحة الوصية لوارث بمن يكون وارثاً عند موته، كذا في الفوائد السنبلية.

ثلث ما بقي: لقوله ﷺ: "إن الله تعالى تصدق عليكم بثلث أموالكم في آخر أعماركم زيادة لكم في أعمالكم، فلا يجوز الوصية للأجانب بالزائد على الثلث"، ولا يجوز للورثة مطلقاً لا بالثلث ولا بالزائد لقوله ﷺ بعد نزول آية الميراث: "إن الله أعطى كل ذي حقّ حقّه، ألا لا وصية لوارث". والتقدير بالثلث للأجانب، وعدم الجواز مطلقاً للأقارب مشروط بعدم رضا الورثة وإجازتهم، فإن أجازوا الوصية لوارث جازت مطلقاً، وإن أجازوا لأجنبي، بما زاد على الثلث جازت، وإن أجاز البعض تنفذ من الكل بقدر حصته؛ لأن الامتناع كان حقهم فمن أسقطه سقط بقدره.

الدين: لقول علي عليه السلام: "إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (النساء: ١٢) وأن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية".

بين ورثته بالكتاب السنة وإجماع الأمة.

ترتيب تقسيم التركة

فيبدأ بأصحاب الفرائض، وهم الذين لهم سهام مقدرة في كتاب الله تعالى،

بين ورثته: أي بين الذين ثبت إرثهم بالقرآن المجيد. والإرث في الاصطلاح: "حقّ قابل للتحزّي يثبت لمستحقّ بعد موت من كان له ذلك؛ لقراءة بينهما" فهو بمعنى الموروث. والوارث اصطلاحاً: المنتهي إلى الميت الحقيقي، أو الحكمي كالمفقود الذي حكم بموته بنسب أو سبب حقيقة وحكما، في ماله وحقه القابل للخلافة بعد موته - كذا في كليات أبي البقاء - فالنسب الحقيقي ظاهر، والحكمي كقراءة مولى العتاقة والموالة؛ فإن الولاء - كما في الدرر - قرابة حكمية حاصلة من العتق أو الموالة. والسبب الحقيقي كالتكاح القائم، والحكمي كالعدة في الرجعي وفي البائن إذا أبانها في مرض موته بلا رضاها وكان طائعاً فإنها ترث، ولو مات بغير ما ذكر وهي في العدة.

بالكتاب: الظاهر أنه ظرف لغو، أي يقسم بمقدار ما هو مذكور في الكتاب والسنة، ويمكن أن يكون ظرفاً مستقراً كما جعله الشارح السيّد الشريف رحمه الله، فقال: أي الذين ثبت إرثهم بالكتاب والسنة. والكتاب مصدر بمعنى المكتوب، واللام فيه للعهد؛ فإن المراد به القرآن المجيد: وهو كلام الله تعالى المنزّل من اللوح المحفوظ، إلى النبي الكريم ذي الخلق العظيم ﷺ، المنقول عنه نقلاً متواتراً إلينا، بلا شبهة، وهو إسم للنظم والمعنى جميعاً.

والسنة: هو في اللغة: العادة والطريقة، وفي الاصطلاح عند الحنفية: يشمل قول النبي ﷺ وفعله وتقريره - وهو أن ينظر النبي ﷺ فعل شخص، فيسكت عنه ولا يمنعه - وقول الصحابة وفعلهم رضي الله عنهم. ومثال من ثبت إرثه بالسنة الجدة؛ لأنه ﷺ أعطاهما السدس، إلحاقاً بالأمّ كما رواه أبو سعيد الخدري ومغيرة بن شعبة وغيرهم رضي الله عنهم.

وإجماع الأمة: هو اتفاق رأي المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر ما على حكم شرعي كجعل الجدة كالأب، والجدة كالأم، وابن الابن كالابن، وبنت الابن كالبنت الصلبية، والأخ لأب كالشقيق، والأخت لأب كالشقيقة. والظاهر أن المصنّف لم يرد بالإجماع ما هو المتبادر منه بل أراد به ما يتناول أيضاً اجتihad مجتهد منهم فيما لا قاطع فيه، حتى يشمل كلامه الوارث الذي اختلف في كونه وارثاً، ولذوي الأرحام وغيرهم. ولا يبعد أن يقال: إنه أراد ما هو المتبادر منه، ولكن اكتفى بذكر ما هو أقوى (أي الوارث الذي ثبت إرثه بالإجماع)، ولم يذكر من ثبت إرثه باختلاف العلماء. **كتاب الله:** أو سنة رسوله، أو الإجماع، وتقديمهم على العصابة لقوله ﷺ: "أحقوا الفرائض بأهلها، فما أبقتهم لأولي رجلٍ ذكرٍ" أخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، وأحمد، وغيرهم.

ثم بالعصبات من جهة النسب، والعصبة: كل من يأخذ ما أبقتة أصحاب الفرائض،
 وعند الانفراد يحوز جميع المال، ثم بالعصبة من جهة السبب وهو مولى العتاقة، ثم
 عصبته على الترتيب،
 عن أصحاب الفرائض

ثم بالعصبات: [أي بعد التقسيم على أصحاب الفرائض] جمعه لتعدد أنواعه من عصبة بنفسه وبغيره ومع غيره كما يأتي بيانه. **جهة النسب**: فإن العصوبة النسبية أقوى من السببية. **والعصبة**: أي مطلقاً سواء كانت من جهة النسب أو السبب. **ما أبقتة**: فيه إشارة إلى أنها تحرم عند استيعاب أصحاب الفرائض جميع المال، ولا يعال المسألة لأجلها.

يحوز جميع المال: أي بجهة واحدة، فلا يرد أن صاحب الفرض إذا خلا عن العصوبة فقد يحوز جميع المال؛ لأن استحقاقه لبعضه بالفرضية، وللباقى بالرد. وقد يتعرض بأن الأخوات عصبات مع البنات، ولا يحوزن جميع المال بجهة واحدة عند الانفراد، فلا يكون تعريف العصبة جامعاً. ويجاب عنه: بأن المراد بالعصبة ههنا من هو عصبة بنفسه، فلا يتناول من هو عصبة مع غيره. ويمكن أن يجاب عنه: بأن الواو في قوله: "وعند الانفراد" بمعنى "أو" لمنع الخلو، وهو لا ينافي وجود أحد المعطوفين ولا اجتماعهما، بل ينافي خلو المعرفة عنهما.

السبب: وهو نعمة الإعتاق وإخراجه من الرق إلى الحرية؛ لأن العبد لحرماته من بعض النعم الدنيوية والدينية، كان كالميت، فكان المعتق أحياه بعد مماته، وأخرجه من العدم إلى الوجود كما قال الله تعالى في حق زيد بن حارثة مولى رسول الله ﷺ: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ يعني بتوفيقه للإسلام ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: ٣٧) يعني بالإعتاق فالإعتاق مطلقاً سبب الولاء، سواء كان لوجه الله تعالى أو لغيره أو بشرط أن لا ولاء عليه، وسواء كان اختياريًا أو غير اختياري، كالعق سبب القرابة والرحم، وسواء كان المعتق مذكراً أو مؤنثاً: لقوله ﷺ: "الولاء لمن أعتق". والولاء: ميراث يستحقه المرء بسبب عتق شخص في ملكه، أو بسبب عقد الموالاة.

مولى العتاقة: هو المعتق - بالكسر - بوجه من وجوه الإعتاق، وهو يشبه العصبة النسبية من حيث كونه سبباً للحياة المعنوية للمعتق - بالفتح - ويحوز جميع المال عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات النسبية، فهو مقدم على ذوي الأرحام عند عليّ عليه السلام وغيره، وبه أخذ علماؤنا رضي الله عنهم. وقال ابن مسعود رضي الله عنه: يقدم ذوو الأرحام على مولى العتاقة. ثم **عصبته**: أي ثم يبدأ بعصبته الذكور، لا الإناث لقوله ﷺ: "ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن، أو أعتق من أعتقن" الحديث. وإنما ترك المصنف هذا القيد - يعني لم يقل: "ثم عصبته الذكور" - اكتفاء بما سيحيى في باب العصبات. **الترتيب**: يعني إذا لم يكن مولى العتاقة، يبدأ بعصبات النسبية التي لا تكون مؤنثاً، ثم بعصبات السببية أي مولى العتاقة للمولى.

ثم الرد على ذوي الفروض النسبية بقدر حقوقهم، ثم ذوي الأرحام، ثم مولى الموالاة، ثم المقر له بالنسب على الغير، بحيث لم يثبت نسبه بإقراره من ذلك الغير

ثم الرد أي عند عدم من تقدم ذكره من العصبات، يرد الباقي من أصحاب الفرائض على ذوي الفروض النسبية دون ذوي الفروض النسبية؛ لأن سب الرد هو القرابة الناقية بعد أحد الفرض. وقرابة لروحية حكمية، لا تنقضي بعد أحد الفرض. وفي لأشياء والبطائر: يرد على الزوجين؛ سواء على أنه ليس في زمانا بيت المال؛ لأنهم لا يصعبونه موضعه، وعليه المتأخرون منّا. أقول: وردّ قدم بعض الأعلام في فهم المراء من هذا المقام، بأن فهموا أن الزوجين ما تقرّر لهم الرد، فيرد عليهما عند عدم أصحاب الفرائض النسبية، وهما مقدمان على ذوي الأرحام. وإنّ حق الرد عليهما وضع موضع بيت المال، فدرجتها درجة بيت المال يعني لو لم يكن الموصى به بجميع المال، فالآن يردّ على الزوجين؛ لفقد بيت المال في زمان، كذا قال لأسناد الينمعي مولانا منعت على سيدي، وقال: أتقى به أستاذ اللودعي مولانا سيّد أحمد المرحوم الدهلوي، صدر المدرسين في المدرسة الديوبندية، صاغها الله تعالى عن الرزية والبليّة.

بقدر حقوقهم أي قدر سبباً لا عددياً؛ لأن ما يعطى من الرد، قد يكون أقلّ مما يعطى من الفرض كما في حنتين لأبوين وأخت لأمة، ومساوياً كما في أختين لأمة وأمة، وأكثر كما في أخت لأمة وأخت لأمة. وصريح النسبة أن من به النصف فرضاً بقدر سهام النصف من الرد، ومن له الثلث كذلك فكذلك مثلاً إذا تركت أختنا شقيقة وأماً، فإسألة من ستة، نصفها وهو ثلاثة لشقيقة، وثلثها وهو ثلثان لأمة، وحصة السهم خمسة. بقي واحد يرد عليهما نسبة سهامهما، وقد كان شقيقة ثلاثة فيها ثلاثة أخماس الواحد، ولأمة ثلثان فيها خمساً الواحد. وترجع مسألة الرد إلى خمسة.

مولى الموالاة يعني إذا عدم المذكورون، يبدأ به، وهو انقباض موالاة الميت حين قال له: أنت مولائي، ترثني إذا مت، وتعطى عني إذا حيت، ولم يكن من يعرب ولا معنيقهم، ولا له ورث سبي، ولا عقل عنه بيت المال أو مولى الموالاة الآخر، فيرثه انقباض بلا عكس، إلا أن شرط ذلك من الخامين، وتحقق شرائط فيهما. واستحقاقه ثبت بقوله تعالى: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أُولَئِكَ مَعَهُمْ فِي سَبِيلِهِمْ** (سورة النساء، ١٣٣) كما في الفوعة الشبهة. وقد كان انقراض الموالاة في ابتداء قدمه **المدنية مع وجود ذوي الأرحام** ثم نسخ بأية: **وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أُولَئِكَ مَعَهُمْ فِي سَبِيلِهِمْ** (الأعراف، ٧٥) فأحرّ التوارث به عنهم، ولم يخل الخديث: **سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا مَاتَ رَجُلٌ وَكَانَ لَهُ مَوْلَاةٌ وَكَانَ لَهُ ذُرِّيَّةٌ فَلِلْمَوْلَاةِ نِصْفُ مَا كَانَ لِلرَّجُلِ** فيها

أحد، رواه الطبراني عن رافع بن خديج، وإسناده حسن كما في جامع الصغير وشرحه سماوي

ثم المقر له وذلك بأن يقول لأخي: "هذا أخي أو عمي" فإنه إقرار على أبيه أو جدّه؛ لأن معنى هذا أني وابن جدي، فاعتبر فيه قيود أربعة: الأول. أن يكون المقر له مجهول النسب، والثاني: أن يكون الإقرار نسبه من مقرّ متضمناً بإقراره نسبه على غيره، كما إذا أقرّ أنه أخوه أو عمّه، كما مرّ؛ فإنه يتضمن إقراره على أبيه بأنه =

إذا مات المقر على إقراره، ثم الموصى له بجميع المال، ثم بيت المال.

فصل في الموانع

المانع من الإرث

= انه أو عني حده بأنه انه، والثالث: أن يكون ذلك الإقرار بحيث لا يثبت به - أي بمجرد إقراره - سبه من ذلك الغير كما إذا لم يصدقه نوه في هذا السب، والرابع: أن يموت المقر على إقراره.

ثم الموصى له: أي إذا عدم من تقدم ذكره، يعصى لمن أوصى له بجميع المال، فيكمل له وصيته لأن معه عمًا راد على اثنت كان لأجل الورثة، فإن لم يوجد أحد منهم يأخذ الثلث وما راد عليه، عند طريق الاستحقاق، لا يتوقف على إجازة، وإن كان مع ذلك الموصى له أحد الزوجين فله الباقي بعد فرضه، وإن كان الوارث غيره فلموصى له الثلث. وعند الشافعي له الثلث في جميع الأحوال، لا ما راد عليه.

ثم بيت المال: [بعد التأخير يرد على الزوجين لفقد بيت المال] يعني إذا لم يوجد موصى له بجميع المال، يوضع المال في بيت المال: وهو ما يوضع في يد أمين؛ ليصرف في مصالح المسلمين، ويؤعوه إلى أربعة: لأول بيت مال الخمس أي خمس العائث والمعادن والركاز. الثاني: بيت مال الصدقة أي ركاه لسوائهم، وعشور الأراضي، وما أحده العاشر من خاير المسلمين المارين عليه، كما في ابتداع. الثالث: حرج الأراضي، وحرمة الرؤوس، وما أحده العاشر من خاير أهل الدمة والمستأمنين من أهل الحرب، وراد الشرساني في رسالته عن الريلي، هدبة أهل الحرب، وما أحد منهم بغير قتال، وما صولخوا عليه لترك القتال، قبل رسول العسكر ساحتهم. والرابع: بيت مال الصانع والتركة التي لا وارث لها، أو لها وارث لا يرث عليه كأحد الزوجين، ودية المقتول الذي لا ولي له من جملة تركته، ولذا تقضى منها ديونه.

فمصرف الأول والثاني لليتيم والمسكين وابن السبيل. وجار صرفه لحس واحد، وقدم فقراء ذوي قرى من بني هاشم. ومصرف الثالث مصالحا كسند الثغور وبناء القناطر والحسور وكفاية العنماء والقضاة والعلماء وررق المقاتلة ودراريهم. ومصرف الرابع هو اللقيط الفقير والفقراء الذين لا أولياء لهم، فيعصرون منه نفقتهم ودويتهم وكسبهم وعقل جانيهم. وحاصله أن مصرفه العاجزون الفقراء، كما في رد المحتار وغيره.

في الموانع: جمع مانع، وهو لغة: الحائل، واصطلاحاً: ما ينتمي لأحده الحكم عن شخص معنى فيه، بعد قيام سبه، ويسمى محروماً، فحرج ما انتهى المعنى في غير، فإنه محجوب. كذا في رد المحتار. **المانع من الإرث:** وهو عني صريخ: مانع عن الموروثة وهو السوءة، قال **الشافعي** لا يرث، ما تركها صدقة. كما في صحيح المحاري. ومانع من الورثية، وهو المراد بالمانع ههنا، وهو: ما تقوت به أهلية الإرث، فما يقوت به الإرث دون أهليته ليس من موانع بل هو حاجب، والفرق بين المحروم والمحجوب سيأتي في باب الحجب فقط مثل أن يكونا في دار واحدة، وكليهما في الأصل من دارين مختلفين، ولما كان هذا الاختلاف على الإطلاق وكيفية مانعاً في حق انعقاد دون المسلمين. =

أربعة: الرِّق ^{الذي} وافرأ كان أو ناقصاً، والقَتْل ^{كالدِّم} الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة، واختلاف الدينين، واختلاف الدارين إما حقيقة كالحربي والذمي، أو حكماً كالمستأمن ^{الذي} والذمي، أو الحربيين ^{الذين} من دارين مختلفين.

والدار إنما تختلف باختلاف المنعة ^{في العسكر} والملك؛ لانقطاع العصمة فيما بينهم.

= مثله بأمانة لا يكون فيها مسلم. بل بعضهم صرح بتخصيصه مع الكفار بتعميمه في حقهم، ولم يصرح بمقتضى ذلك تخصيص؛ لعدمه في الواقع؛ لأن الاختلاف مانع في بعض الصور في حق المسلمين: كمن أسلم في دار حرب، وبه من مسلم في دار الإسلام، لا يرث أحدهم من الآخر بالاتفاق، وكذا إذا أسلم في دار الحرب، وهاجر أحدهما إلى دار الإسلام، لا يرث المسلم الذي لم يهاجر.

كالحربي هو الحربي (وهو الكافر المقيم في دار حرب)، والذمي (وهو الكافر الذي أقام في دار الإسلام بقول الحرية وإقراره) مختلفان داراً، حقيقة باعتبار الجنس، وحكماً باعتبار الشريعة. فإن مات ذمي في دار الإسلام، وبه أس في دار الحرب، وبه لا يرث منه. والمستأمن (وهو من دخل دار الإسلام بأمان) والذمي متحدان في دار الحرب، أحس؛ فلهما في دار الإسلام حقيقة، لكنهما مختلفان في حكم لشرع؛ فإن ذمي لا يسكن من الرجوع إلى دار حرب فجعل دمه وأمواله كدماء المسلمين وأموالهم، ولذا يجب إقصاء بقتله، واعتبر وجوده في دار الإسلام. وما لمستأمن فهو يتمكن من الرجوع إلى داره، وإن فتنه أحد لأجل إقصاء بقتله، فلم يعتبر لشرع وجوده في دار الإسلام بل كأنه في دار حرب، فهما مختلفان دار حسب حكمه. فإن مات أحدهما لا يرث منه الآخر. والحربي من دارين مختلفين، إن كانا في دارين مختلفين فهما مختلفان حقيقة وحكم، وإن دخل أحدهما دار الآخر فهما وإن اتحدا بحسب الحقيقة، لكنهما مختلفان بحسب حكم الشرع، فلا يتوارثان.

كالمستأمن وهو الكافر الذي دخل داراً بأمان، وهو والذمي وإن كان في دار واحدة حقيقة هي دار الإسلام لكنهما حسب الحكم في دارين؛ فإن المستأمن يتمكن من الرجوع إلى دار الحرب، ولأجل إقصاء عن قتله خلاف الذمي، فإنه لا يتمكن الرجوع إلى دار حرب، ويجب إقصاء عن قتله. **أو الحربيين** الح سواء دخلوا داراً بأمان، أو كانا في دار واحدة من ديار الحرب، فلا يخري ثورت بينهما؛ لأنهما وإن كانا في دار واحدة لكنهما في أصل من دارين مختلفين، نعم خري ثورت بين الحربي الذي في دار الحرب وبين المستأمن الذي في دار الإسلام؛ لأن دارين وإن اتحدت حقيقة، لكن للمستأمن من دار الحرب حكماً، فهما متحدان حكم، فلا يحرم أحدهما عن الآخر.

والملك واختلاف الملك كأن يكون أحد المسلمين في أهله دار ومعة [أعزاً]، والآخر في سمرقند وبه دار ومعة أخرى، وانقطع العصمة فيما بينهما حتى سجد كل منهما قتل الآخر، فهاتان الداران مختلفتان، فسقطت باحلافهما بمرأته؛ لأنها نبتت عن العصمة والولاية، وأما إذا كان بينهما تعاون وتناصر على أعدائهم فتكون الدار واحدة ولو رتبة ثالثة.

باب معرفة الفروض ومستحقّيها

الفروض المقدّرة في كتاب الله تعالى ستة: النصف، والرّبع، والثلث، والثلثان، والثلث، والسدس ^{أي السهام} على التّضعيف والتّنصيف، وأصحاب هذه السهام اثنا عشر نفرًا: أربعة من الرجال، وهم الأب، والجد الصحيح: وهو أب الأب وإن علا، والأخ لأّم، والزّوج. وثمان من النساء،.....

الفروض المقدّرة: بما قال ديث، ولم يقل: الفروض المقدّرة ستة؛ لأن الفروض إمّا مقدّرة كسهام أصحاب الفرائض، وإمّا غير مقدّرة كسهام السات ودوي الأرحام. والمقدّرة إمّا مقدّرة في كتاب الله تعالى، وهي الفروض الستة المذكورة في خمس آيات، أو مقدّرة بالإجماع كالسبع والتّسع وما أشبههما مما ذكر في باب العول، فاحترز به عن هذا النوع من الفروض المقدّرة، وكذلك — المقدّرة عن غير المقدّرة.

النصف: ذكره الله تعالى في ثلاث مواضع فقال: ﴿وَرِثَ كَتَبُ (أي الست)﴾ حصة فيها نصفه (النساء: ١١)، وقال: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرِثُوا زَوْجَكُمُ﴾ (النساء: ١٢)، وقال: ﴿وَلَهُنَّ (أي السمت)﴾ نِصْفُ مَا تَرِثُنَّ مِنْكُمْ (أي الزوجات) (النساء: ١٢). **والرّبع:** ذكره في موضعين حيث قال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الأرواح)﴾ رِثَ مِمَّا تَرِثُونَ مِنْ بَعْدِهِمْ نِصْفُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢). **والثلث:** ذكره في موضعين، فقال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الست)﴾ ثُلُثُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢). **والثلثان:** ذكره في موضعين، فقال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الست)﴾ ثُلُثَانُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢). **والثلث:** ذكره في موضعين فقال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الست)﴾ ثُلُثُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢). **والثلثان:** ذكره في موضعين، فقال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الست)﴾ ثُلُثَانُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢).

والثلث: ذكره في موضعين فقال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الست)﴾ ثُلُثُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢). **والثلثان:** ذكره في موضعين، فقال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الست)﴾ ثُلُثَانُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢). **والثلث:** ذكره في موضعين فقال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الست)﴾ ثُلُثُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢). **والثلثان:** ذكره في موضعين، فقال: ﴿فَمِنْكُمْ (أي الست)﴾ ثُلُثَانُ مَا تَرِثُونَ (أي الزوجات) (النساء: ١٢).

الأب: قدّم الأب على الجدّ، والجدّ على الأخ لأّم؛ لأنّ الجدّ يحجب بالأب، والأخ لأّم يحجب بالجدّ، وإمّا قدّم الأخ لأّم على الرّوج؛ لأنّ النسب أقوى من النسب. **وثمان:** ثلاث منها لا يحجب حجب الحرمان بخلاف من الأحوال، وهن الأم وابنت والزّوجة، والباقيات يرثن ويحجن.

وهي الزوجة، والبنات، وبنات الابن وإن سفلت، والأخت لأب وأم، والأخت لأب، والأخت لأم، والأم، والحدة الصحيحة: وهي التي لا يدخل في نسبتها إلى الميت جد فاسد.

أحوال الأب

أما الأب فيه أحوال ثلاث: الفرض المطلق وهو السدس وذلك
 شروع في تفصيل بعد الإجماع أي الخلفي عن معصية

الزوجة فقدم زوجته على است؛ لأنها أصل الولادة - يعني الأولاد من أبيها وأما - إنما يورثها الزوجة، ويقع ذكرها قريباً من ذكر روح. وقدمت بنت على ست لاس؛ كقولها أقرب إلى الميت منها؛ ولأن ست لاس تقوم مقام ست عبد عدها. وآخر لأخت لأب وأم عن بنت لاس؛ كقولها تعد منها في قرابة. وقدمها على لأب لأب؛ حملة القرابة، ولأن الأخت لأب تقوم مقامها عند عدها. وقدمت الأخت لأب على الأخت لأم؛ لأن قرابة الأب أقوى من قرابة لأم. وقدمت لأخت لأم على لأم؛ لأن لأختين لأم تحجب لأم من ثلث إلى سدس، وحسب الحجب تقدم على حسن تحجب. وقدمت لأم على أخت؛ كقولها أقرب لا يقارن؛ تقدمت لأم في الرجال يقتضي تقديم لأم في النساء؛ لأنها أقوى: معرفة نصيب الأم تتوقف على معرفة وجود الأخوات من وجه دون العكس. كما سيأتي.

والسفلت من سفلت صفة لغوية، ومرددة ست لاس، وكذا ست ست لاس والاس وهكذا. وليس مردد ست ست لاس وست سفلت؛ لأنها ليست من ذوي الفروض، بل من ذوي الأرحام، ألا ترى أن ست ست ميت معدودة في ذوي الأرحام، فكيف ست ست لاس. فإنه تقديم الأخوات على الأم؛ لأن الأختين تحجبان لأم من ثلث إلى سدس، وحسب حجب تقدمت على حسن المحجب؛ ولأن معرفة نصيب لأم تتوقف على معرفة الأخوات من وجه كما سيأتي في أحوال الأم.

وهي التي . ثبت مسر به أحدة لصحيفة ضرورة أنه يقال. اخذ الصحيح مفسر كما سيأتي . يابدي لا يدخل في نسبه إلى ميتة، والحدة إذا جلت نسبتها عن حد فاسد، كانت صحيحة سواء كانت مدينة بمحض لإثبات كرامة لأم، أو أم لأم. أو محض مذكور كرامة لأب، أو أم لأب، أو حصص منهما كرامة لأم وهي صاحبة الفرض في الحديث كخذه الصحيح في الأحكام، وإذا دخل في نسبتها أحد الفاسد، كان فاسدة متمية إلى الميت حصص مذكور وإلا كانت كرامة لأب، أو أم، أو أم لأب، وليست هي صاحبة فرض كخذه فاسد، بل هما من ذوي الأرحام الذين يرثون بالقرابة لا بالعصوبة ولا بالفرض، كما قاله السيد. **ودلك**: بقوله تعالى: **وَلَهُ كُلٌّ**، حد منهما السلفس بما ترك (أي الميت) **إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ** (النساء: ١١)

مع الابن أو ابن الابن وإن سفل، والفرض والتعصيب معا وذلك مع الابنة أو ابنة الابن وإن سفلت، والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل.

أي الخالي عن القرصة

أحوال الجد الصحيح

والجد الصحيح كالأب إلا في أربع مسائل، وسنذكرها في مواضعها إن شاء الله تعالى.

مع الابن أو ابن الابن فيكون المسألة من ستة، الواحد للأب، والباقي للابن، أو ابن الابن هكذا:

ميت	مسألة ٦
أب	ابن أو ابن الابن
٣	٣

مع الإسة أو ابنة الابن فيكون المسألة من ستة؛ لاجتماع النصف مع السدس، فالسدس للأب بطريق افترضية وهو الواحد، والنصف للثلاث، بقي اثنا فيدفعان للأب بطريق العصوبة، فصار المال نصفين بهذه الطريقة:

ميت	مسألة ٦
أب	بنت أو بنت الابن
٣	٣

ودلك عند عدم الولد إلخ وإنما حكموا بذلك بقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَلِلْوَلَدِ وَالْأُمِّ وَالْأَبِ﴾ (النساء ١١) فيهم منه أنه إذا أعطي الثلث للأم، فالباقي للأب، فيكون عصبية مع الأم، وليست عصبية بها، فإن الأخت لا تعصب الذكر، فالمسألة تكون من ثلاثة، الواحد للأم، والباقي للأب.

ميت	مسألة ٣
أب	أم
٢	١

كالأب. وذلك لإجماع، وبدلالة قوله تعالى: ﴿لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْوَلَدِ﴾ (النساء ٢٧) والمراد آدم وحواء، تنهما أبا سا، وهو الحد الأعلى، وإذا كان الحد الأعلى أبا، فلأن يكون الحد الأدنى أبا كان أولى، وقوله تعالى حاكياً عن يوسف عليه السلام: ﴿وَوَصَّيْتُ فِي أُولَئِكَ الْأَمْرَ أَنْ أَتَىٰ بِكُم مِّن مَّوَدِّعٍ﴾ (يوسف ٢٨) سمى الله تعالى أبا الأب وأباه أبا كالأب عند عدمه، في ثبوت ثلث الأحوال الثلاث، بل في جميع أحكام ميراث إلا في أربع مسائل، الأولى: أن أم الأب لا ترث معه، وترث مع الحد. والثانية: أن الميت إذا ترك الأبوين وأحد الزوجين، فلا تة ثلث ما بقي بعد نصيب أحد الزوجين، ولو كان مكان الأب حد، فلا تة ثلث جميع المال، إلا عند أبي يوسف عليه السلام، فإنها تة ثلث الباقي أيضاً. والثالثة: أن بني الأعيان والعلات - أي الإخوة كلهم - يسقطون مع الأب إجماعاً، ولا يسقطون مع أحد إلا عند أبي حنيفة عليه السلام. والرابعة: أن أب المعتق - بالكسر - مع ابنه يأخذ سدس الولاء عند أبي يوسف عليه السلام =

ويسقط الجَد بالأب؛ لأن الأب أصل في قرابة الجد إلى الميت، والحد الصحيح هو
 الصحيح للعدد من ذوي الفروض
 الذي لا تدخل في نسبته إلى الميت أمّ.

أحوال أولاد الأم

وأما لأولاد الأم فأحوال ثلاث: السادس للواحد، والثالث للاثنتين فصاعداً،
 ي لإحوة والأخوات لأم
 لأب

= وليس نجد ذلك بل الولاء كله للأب، ولا فرق بينهما - أي بين الأب والجد - عند سائر الأئمة (سوى أبي يوسف -) إذ لا يأخذون شيئاً من نولاء. قال السيّد: إذ جعلت مسألة ثمانية مسائلين كما في عبارة الكتاب فيما سيأتي في أحوال الأم حيث قال: وذلك في مسائلتين: روح وأبوان، وروحة وأبوان، فالأولى أن يقال: إلا في خمس مسائل، فتأمل.

لأن الأب أصل **الح** فهو واسطة الميراث الحَدّ، ويسقط الفروع ودون واسطة عند وجود الأصل والواسطة؛ ويكونه ضابطة كنية يدرج تحتها كثير من مسائل، ذكره في موضع الدليل كثيراً بمفائدة، وإن لم يكن فيه ذكر بدلائل في هذه الرسالة المختصرة. وعترض على هذه القاعدة والتعليل: بأنه يرم منه سقوط أولاد الأم بالأم؛ لأنها أصل في قرابة أولادها، وأجيب بأن الأب والأم وإن تساويا في كون كل منهما أصلاً فيسعى أن يسقط أولاد الأم بالأم، كما أن الحد يسقط بالأب، لكن الأب مع كونه صاحب فرض عصبة أيضاً، فلا بد بسبب انضمام العصبة قوة، ليست للأم تنكث اثباته، فيكون الأب مسقطاً لحدّ دون الأم لأولادها، فبيست الإصابة المختصة لمطابقة عند الإسقاط، بل الإصابة القوية عنه به، والأولى بل الصحيح في الحوب أن يقال: إن الضابطة تقتضي إسقاط، لكن لم يعمل به؛ بورود النص الصحيح في إيراد أولاد الأم مع الأم؛ لأن القياس لا يصح في مقابلة النص، فالضابطة مخصوصة بغير المنصوص.

في قرابة الحدّ لأن قرابته بواسطة الأب، فما دامت الواسطة أهلاً للميراث فاميراث للواسطة، كما بين الأس مع الأس
 السادس للواحد. لقوله تعالى: **وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ** (سورة الحديد: ١٠). **وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ** (سورة الحديد: ١٠). **وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ** (سورة الحديد: ١٠).
 شأين، (سورة النساء: ١٢)، والمراد أولاد الأم إجماعاً. وتدل عليه قراءة أبي بن كعب الأنصاري **سَيِّدُ قَرَاءٍ**: 'وَنُؤُ
 أَحْ أَوْ أُخْتُ مِّنْ لِّأُمِّ.

والثالث للاثنتين: فصاعد لقوله تعالى: **وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ** (سورة الحديد: ١٠). **وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ** (سورة الحديد: ١٠). **وَلِلَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ أَجْرٌ كَثِيرٌ** (سورة الحديد: ١٠).
 والأربعة وغير ذلك، فـ"الفاء" للترتيب و"صاعداً" حال من العدد].

ذكورهم وإنّاتهم في القسمة والاستحقاق سواء، ويسقطون بالولد وإن ^{دشنة} سفّل، وبالأب والجد بالاتفاق.

أحوال الزوج

وأما للزوج فحالتان: النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن سفّل،

كولد ولد الابن

سواء: أمّا في القسمة؛ فلقوله تعالى: ﴿مَهُمْ شُرَكَاءُ فِي ثُلْثِ﴾ (النساء: ١٢)، والشركة: عبارة عن المساواة، ألا ترى أن رجلاً لو قال لآخر: أنت شريكي في هذا المال، فالمال يكون بينهما نصفين، وأمّا في الاستحقاق؛ فلقوله تعالى: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَكُلٌّ وَاحِدٌ مِّنْهُمَا شِشْ﴾ (نساء: ١٢) فإن الله تعالى سوّاهما في استحقاق السدس، ولم يفصل الأخ على الأخت، فيكونان في القسمة والاستحقاق سواء، يعني عند الاجتماع ذكورهم وإنّاتهم في القسمة سواء، حتى لا يفصل الذكور عن الإناث، وعند الانفراد يستحق الأنثى منهم ما يستحق ذكورهم، والشافعي رحمته أيضاً يوافقنا في هذا.

ويسقطون إلخ: لأنّهم من قبيل الكلاله، وقد اشترط في إرثها عدم الولد والوالد إجماعاً لقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمُ فِي الْكَلَالَةِ﴾ (أي ميراثها) **إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ** (النساء: ١٧٦) ويقول رحمته الكلاله من ليس له ولد، ولا والد، أخرج أبو داود في مراسيمه عن أبي واصله: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن الكلاله فقال: **أما سمعت الآية التي أزلت في الصّيف** **﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمُ فِي الْكَلَالَةِ﴾** (النساء: ١٧٦)، من لم يترك ولداً ولا والداً فورثته كلاله".

وأخرج أبو الشيخ عن الرّاء، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلاله فقال: **أما حلال الولد والوالد** . وأخرج عبد الرّزاق عن عمرو بن شرحبيل، قال: ما رأيتهم إلا قد تواطفوا على أن الكلاله: **أمن لا ولد له ولا والد**، وولد الابن داخل في الولد، لقوله تعالى: ﴿يَا نَبِيَّ أَدَمُ﴾ (الأعراف: ٢٦) فأصق علينا نطفة ابن آدم مع أنه جدنا، والجد داخل في الوالد لقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبُؤُنَا﴾ (الأعراف: ٢٧) أي آدم وحواء من الجنة، فلا يرث لأولاد الأم مع هؤلاء.

بالاتفاق: يعني أن سقوط أولاد الأم بوجود أحد أبها متفق عليه بين أصحاب أبي حنيفة، بخلاف بني الأعيان والعلات؛ فإنهم يسقطون بالأب اتفاقاً، وبأحد عند أبي حنيفة رحمته، لا عند صاحبيه كما سيحيى في من الكتاب، وليس معناه أن سقوط أولاد الأم بالولد وولد الابن محتف فيه، وبالأب وأحد متفق عليه.

عند عدم الولد إلخ: لقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ بَصُفٌ مَّا تَرَكَ آبُؤَاكُمْ بَنَ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١٢) والولد يعم الذكر والأنثى.

والربع مع الولد أو ولد الابن وإن سفل.

فصل في النساء

أحوال الزوجات

أما للزوجات فحالتان: الربع للواحدة فصاعداً عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل، والثلث مع الولد أو ولد الابن وإن سفل.

والربع مع الولد إلخ لقوله تعالى: ﴿وَالرَّجُلُ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمَرْءُ الْمُتَزَوِّجَةُ﴾ (النساء: ١٢)، ولا فرق بين أن يكون الولد منه، أو من غيره، ولو من ربا، كذا في الجواهر النقية. وقرأته على الأستاذ الأعلّي والشيخ الهريري، فأقر به وقال: لأن القرابة تعتبر من جهة الأمّ، ففي المسألة يرم أن يكون من بطنها، أعني من أن يكون من صلب هذا الروح لوارث، أو من صلب غيره. وقد مات الروح وتربّ روحه وورثها من صلبه، فله زوجة الثلث، أعني من أن يكون من بطنها أو من بطن غيرها.

أو ولد الابن فإن قيل: فما الفرق بين القصصين؛ فإنه في الأول أتى بحرف 'أبو' وفي الثانية حرف 'أو' قسماً؛ الفرق بأن في الفصل الثاني يكفي وجود أحدهما، فإذا نص على أن لزوج الربع عند وجود أحدهما، كان ذلك نصاً على أن لزوج الربع عند وجودهما بالطريق الأول، بخلاف الفصل الأول؛ فإنه لا يكفي لجهة انتفاء أحدهما، بل يسعى انتفاؤهما جميعاً، فهذا ذكر في الأول بمص 'أبو' وفي الثاني حرف 'أو' كذا قال حم الملة.

فصل في النساء آخرهن عن الرّجل بقوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ مِنْ مِثْلِ مَا أَخْرَجَ مِنْ بطنِ امْرَأَتِهِ﴾ (النساء: ١٢) يشير بهذا إلى أن سهم الزوجة هو: ربع وثلث، سواء كانت واحدة أو أكثر، فهو كسب الزوجات أربعاً، يقسم ربعاً على أو ثلثه بينهما بالتسوية، لا أن يكون لكل واحد منهن ربعه على حدة.

عند عدم الولد إلخ لقوله تعالى: ﴿وَالرَّجُلُ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمَرْءُ الْمُتَزَوِّجَةُ﴾ (النساء: ١٢) وورثته في عدة الطلاق الرجعي، وفي عدة طلاق الفأر في مرض موته طلاقاً تاماً طائعاً ولا رصاهاً، وكانت مدحولاً لها حقيقة، فهو كان في صحته لو كان مكرهاً أو كانت راصيةً بأن حالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاحتياط امرأة العنين نفسها، أو كانت في عدة الخلوة، فلا ترث. كذا في البرازية والبحر عن المجتبى.

والثلث مع الولد إلخ لقوله تعالى: ﴿وَالرَّجُلُ الْمُتَزَوِّجُ وَالْمَرْءُ الْمُتَزَوِّجَةُ﴾ (النساء: ١٢) ولا فرق بين أن يكون ولد منها، أو من غيرها كما مرّ. أقول: وقد روعي بين نصيب الزوجين، أن لذكر منهما مثل حظّ الأنثيين، فإن اتصف بضعف الربع، والربع بضعف الثلث.

أحوال بنات الصلب

وأما لبنات الصلب فأحوال ثلاث: النصف للواحدة، والثلاثان للثنتين فصاعداً، ومع الابن للذكر مثل حظ الأنثيين وهو يعصبن.

لبنات الصلب: والصب: عظم من ندد الكاهل إلى العجز. والجمع: أصب وأصلاب. وسمي اجماع صلباً؛ لأنّ المني يخرج منه، ويسب الأبناء والبنات من الصّب؛ لأنهم يتولّدون من المني، وهو يخرج من الصلب. قال في تاج العروس ناقلاً عن النحوي: إن العرب تقول: هؤلاء أبناء صلبتهم، والمراد ههنا بنات أمّيت بلا واسطة، وهو شائع عند العلماء، وقد بوّب عليه بعض المحدثين، فقال: باب في ميراث الصّلب.

النصف للواحدة: لقوله تعالى: ﴿وَبِأَنكَ كَاتِبٌ وَاحِدَةً فَهِيَ نَصْفٌ﴾ (النساء: ١١) كست وعمّ، فالمسألة من الاثنين. النصف لبنت وهو الواحد، والباقي - وهو أيضاً واحد - للعمّ لكونه عصبة.

مسألة ٢

ميت	ميت
١	١
١	١

والثلاثان للثنتين إلخ. هذا قول عامة الصحابة، وبه أحد علماؤنا، وابن عباس رضي الله عنهما ألحق الاثنين واحدة تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ سَاءَ فَوْقَ اثْنَيْنِ فَهُنَّ ثَلَاثٌ مِّمَّ ثَلَاثٍ﴾ (النساء: ١١) علّق استحقاق الثلثين بكونهن فوق اثنتين، والمعلّق بالشرط معدوم قل وجوده، قلنا: إن التعليق بالشرط لا يوجب نفي الحكم عند عدمه، فيجوز أن يثبت الحكم بدليل آخر، وهو ههنا إشارة الكتاب وعارة السنّة، أما إكتنا بقوله تعالى: ﴿فَبِأَنكِصِبْكُمْ أَنَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (النساء: ١١) وأدق الاختلاط أن يجتمع ابن وبنت، وللابن حينئذ الثلثان بالاتفاق، فعرف بهذه الإشارة أن البنتين لهما الثلثان في الحملّة، وليس ذلك إلا في حالة انفردهما عن الابن، ولما كان حكم الاثنين معلوماً بهذه الإشارة، كان لما غية عن التخصيص على حكم الاثنين، كان لنا حاجة إلى معرفة حكم ما فوق الاثنين، فنصّ على حكمه؛ لثلاثيته متوهم إذ رأى سدساً رائداً على النصف بزيادة بنت أنه كما أرددت بنت يزداد سدس، حتى إلى أن تستغرق جميع المال، وأما السنّة فما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم 'دعا أح أمّيت وأمره أن يعطي لبنته الثلثين، ولأُمّهما (يعني لزوجة الميت) الثمن. ويكون ما بقي له'.

مثل حظ الأنثيين: لقوله تعالى: ﴿فَبِأَنكِصِبْكُمْ أَنَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ سِدْرٌ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ (النساء: ١١) فإنّه لما لم يبين نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن، دلّ على أنّه يعصبن، وأنّ المال يقسم بينهما وبين الابن بطريق العصوة، ويجعل المسألة من الرؤوس بعد فرض الابن مقام البنتين، كما تركّ بها وثلاث بنات، فيكون المسألة من خمس؛ لأن الابن كبنتين، فالاثنتان للابن، ولكل بنت واحد:

مسألة ٥

ميت	ميت	ميت	ميت
١	١	١	١
١	١	١	١

أحوال بنات الابن

وبنات الابن كبنات الصلب، ولهن أحوال ست: النصف للواحدة، والثلاثان للأنتين فصاعدة عند عدم بنات الصلب، ولهن السدس مع الواحدة الصلبية تكملة للثلاثين، ولا يرثن مع الصليبتين، إلا أن يكون بحذائهن أو أسفل منهن غلام فيعصبهن والباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ويسقطن بالابن.

خلاف بنات الصلب

هذا قول ريد وعبي وعمدة الصحابة

بنات الصلب: يعني في ثبوت تلك الأحوال الثلاث، فلهن أحوال ثلاث أخرى؛ فليدلك قال: ولهن أحوال ست. **عند عدم بنات الصلب:** لأن المصن ورد فيها صريحا، فإذا عديم قامت بنات الابن مقامهن، ولا يرثن معهن. **وإنما قال:** بنات الصلب على الجمع، لأنهن يرثن مع الواحدة الصبية كما قال: ولهن السدس مع الواحدة. **ولهن:** حاله أول من الثلاث المختصة بهن. **تكملة للثلاثين:** ودلت لأن النبي ﷺ قال: 'لا يرث حق بنات مع لثنتين' وبنات يشتمل بنات الابن، فما أحدث الصبية فرضها وهو النصف وكان ست الابن من اسات، أعطيها تمام حق الست، كما في الطحطاوي. **ولا يرثن:** حاة ثانية من الثلاث المختصة بهن.

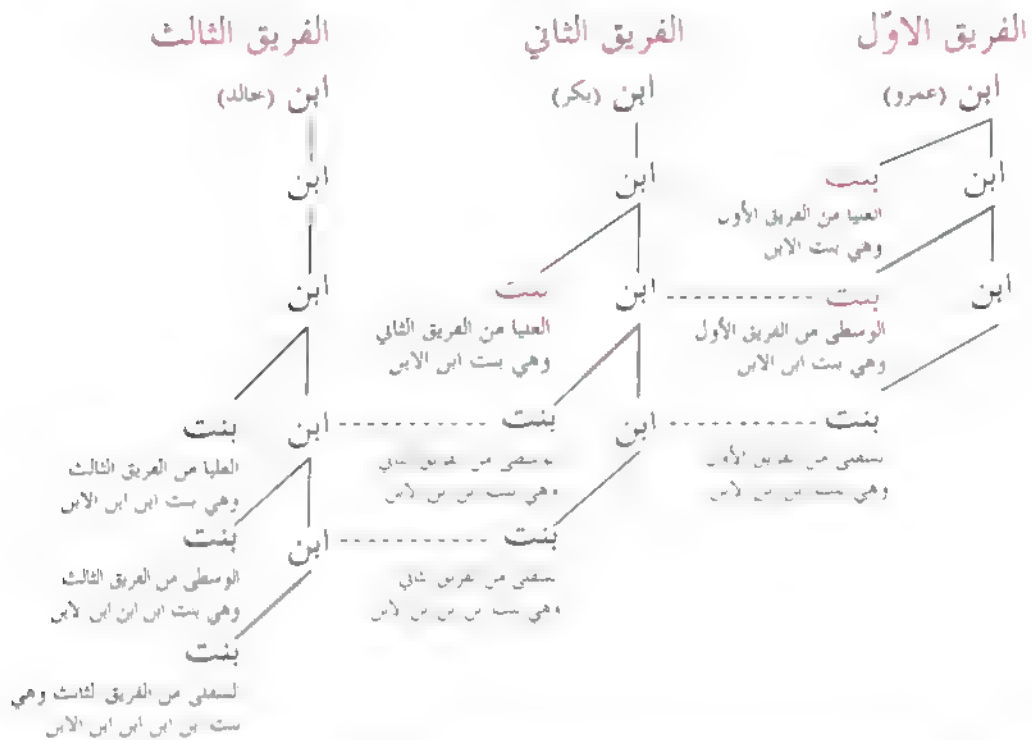
إلا أن يكون إلح: أي لا يرثن مع السنتين الصليبتين أو أكثر في حال من لأحوال شيئا، إلا في حال كون العلامة موجودا خدائهن أو أسفل منهن، ففي هذه الصورة يقسم بين العلامة وبنات الابن ما بقي بعد فرض سنتين، للذكر مثل حظ الأنثيين، توصيحه أنه إذا ترك ستا وست ابن، فست النصف، وست الابن السدس؛ تكمة سهم الست، وإساقى لعصبة إن كان، وإلا يرث عبيهما. **وإذا تركت ستين صليبتين وست ابن،** تأخذ الستان سهمهما وهو اثنتان، ولما لم يبق شيء من سهم اسات - وقد مع زيادة سهم اسات على اثنتين - لا ترث ست الابن، فما بقي من اسات لعصبة وراء العلامة الذي خدائها أو أسفل منها إن وجد، وإلا فيقسم على حسب ما عرف. **وإذا تركت ستين وست ابن،** واس الابن، أو ابن ابن الابن يقسم على ستين سهمهما - وهو اثنتان - وست الابن تكون عصبة مع الغلام، فيقسم الباقي للذكر مثل حظ الأنثيين كما قال المصنف.

فيعصبهن إلح: لأن الذكر من أولاد الابن يعصب الإماء اللاتي في درجته، إذا لم يكن للميت ولد صبي بالاتفاق في استحقاق جميع المال، فكذا يعصبها في استحقاق أساقى بعد الثنتين مع الصليبتين، قال ابن مسعود رضي الله عنه 'لا يعصبهن، بل الباقي كله لاس الابن، ولا شيء لساته؛ إذ لو جعل أساقى يسهم للذكر مثل حظ الأنثيين، لراد حق الست على ثنتين'. وقال الجمهور: المراد بزيادة المموعة ازيادة على سبيل الفرصية، والزيادة المتحققة في هذه الصورة على طريق العصبية.

صورة مسألة بنات الابن

ولوترك ثلاث بنات ابن بعضهن أسفل من بعض، وثلاث بنات ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض، وثلاث بنات ابن ابن ابن آخر بعضهن أسفل من بعض هذه الصورة:

زید



العليا من الفريق الأول لا يوازيها أحد، والوسطى من الفريق الأول توازيها العليا من
الفريق الثاني،

لأواربها أحد الح تفصيله أن اللعب من الفريق الأول هو ست الأس فهي تدبى إلى الميت بواسطة أي أس الميت.
 والوسطى من الفريق الأول هو ست أس أس الميت فكنت متمسة إلى الميت بواسطة أس أس الميت. ويقادها العليا من الفريق الثاني؛
 لأنه يصا ست أس أس الميت. وسقى من الفريق الأول هي ست أس أس أس الميت فهي متمسة إلى الميت ثلاث وسائط
 (الأور: أس أس أس الميت، ولثاني: أس أس الميت، والثالث: أس الميت) ويقادها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من
 فريق ثالث، لكهما أيضا ستاد لأس أس أس الميت، وهما قد تم طريق الأور. ثم لسمى من الفريق الثاني لتي هي
 ست أس أس أس أس الميت متمسة إلى الميت ثلث وسائط (الأور: أس أس أس أس الميت، والثاني: أس أس أس الميت، والثالث: أس
 أس، والرابع: أس الميت) يواربها الوسطى من الفريق الثالث، وهما قد تم الفريق الثاني. ثم الأسلى من الفريق الثالث هي
 ست أس أس أس أس أس الميت، فهي متمسة إلى الميت خمس وسائط (الأور: أس أس أس أس أس الميت، والثاني: أس أس أس أس الميت، والثالث: أس أس أس الميت، والرابع: أس أس الميت، والخامس: أس الميت) فهما قد تم الفريق الثالث.

والسفلى من الفريق الأول توازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث، والسفلى من الفريق الثاني توازيها الوسطى من الفريق الثالث، والسفلى من الفريق الثالث لا توازيها أحد. إذا عرفت هذا فنقول: للعليا من الفريق الأول النصف، وللوسطى من الفريق الأول مع من يوازيها السدس تكملة للثتين، ولا شيء للسفليات إلا أن يكون معهن غلام، فيعصبن من كانت بحذاءه

يعصب من ..

مع ثمت السفليات الست

الفريق الأول إلخ: جعل كل ابن مع أولادها فريقا واحدا، وجعل في كل فريق ثلاث بنات: العليا والوسطى والسفلى، كنسا على كل ست من البنات علامة مرتبة من الأول والثاني والثالث، وجعلنا في كل فريق خمس مراتب: ففي المرتبة الأولى ليس إلا الواحدة، وفي الثانية ست من الفريق الأول وست من الفريق الثاني، وفي الثالث واحدة من كل فريق، وفي الرابعة بنات: واحدة من الثاني وواحدة من الثالث، وفي الخامسة ليست إلا الواحدة من الفريق الثالث.

للعليا: من الفريق الأول النصف؛ لأنها قامت مقام بنت الصب عند عدمها، فيكون أصل المسألة من ستة؛ لاجتماع النصف مع السدس، ثم عادت إلى أربعة؛ بكونها ردية، ثلاثة لصاحب النصف، أعني العليا من الفريق الأول، وواحد لصاحبي السدس، أعني الوسطى من الفريق الأول مع من يوازيها من العليا من الفريق الثاني، وواحد لا يستقيم عليهما، فضربا عدد رؤوسهما وهو الاثنان في الأربعة التي هي أصل المسألة بعد العود فصار ثمانية، ثم ضربا عدد رؤوسهما فيما حصل لهما أي صاحب النصف وصاحب السدس من أصل المسألة، بأن ضربا الاثنين في ثلاثة حاصلة لست الابن قل، فصار ست وفي واحد كان ستي اس الابن، فصار اثنان لكل واحدة واحدا هكذا.

مسألة ٦، رد ٤، تص ٨

ميت	بنت الابن	بنت ابن الابن	بنت ابن الابن
2×3	2×1	2×1	2×1
6	2	2	2

السدس وذلك لأن العليا من الأول لما قامت مقام الصبية، قام من دونهما بدرجة واحدة مقام بنات الابن. **ولا شيء للسفليات:** وهي الستة الباقية من البنات التسع؛ لأنه لم يبق بعد الثنتين من فرض البنات شيء، ولا عصبوبة هن قطعا، فلا يرثن من التركة أصلا. **فيعصبن:** أي يعصب منهن من كانت بحذاءه إلخ والتفصيل أن اعلام لا يخو، إما أن يكون مع كل واحد منهن أو لا، ففي الأول: المال بين العلام الأعلى وأخته للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا شيء للغلمان الثمانية وأحوالهم الثمان الباقية. وفي الثاني: إما إن حاذى العلام عيا الأول، فإنه يكون المال بينهما أثلاثا ولا شيء للثمان الباقية، فتصح المسألتان.

= وما إن وقع العلام مع وسطى الأول فتصح المسألة حينئذ من الثمانية؛ وذلك لأن أصل المسألة من الاثنين، النصف - أعني الواحد - عليها الأول، والواحد اساقى لعلام ووسطى الأول وعينا الثاني، وهو لا يستقيم على رؤوس هؤلاء العصص؛ إذ هي أربعة، فضررنا الأربعة لتباين بين الواحد والرؤوس في أصل المسألة أي الاثنين، فصارت ثمانية، أربعة منها عليها الأول، والاثنان للعلام، وواحد عينا الأول، وواحد عليها الثاني، والست اساقية محجوبة. وأما إن وقع العلام في درجة سمي الفريق الأول، فيحاذيه أيضا وسطى الثاني وعينا الثالث، فتكون اوارثات حينئذ ست سات: عينا الأول ووسطاه وعينا الثاني بالفرض، وسمي الأول ووسطى الثاني وعينا الثالث بالعصوة، واثنان ساقطة، وتصح المسألة حينئذ من لستين؛ وذلك لأن أصل مسألة من ستة، النصف أي الثلاثة لعينا من الأول، والستين وهو لواحد لوسطى منه واعينا من الثاني، ولا يستقيم عيهما إذ بينهما تباين، واساقى وهو الاثنان أيضا لا يستقيم على العلام وعين اسات اثنان اتني نخذه؛ إذ العصبات حينئذ خمسة وبين الاثنين والخمسة أيضا تباين، فنتاين بين رؤوس الفريقين ضررنا الاثنين في الخمسة، فحصى عشرة، ثم ضررنا العشرة في أصل مسألة أي ستة حصل الستون، ثلاثون منها لعينا الأول، والخمسة لوسطى منه، والخمسة للعينا من الثاني، والثمانية للعلام، وأربعة أربعة لكل من البنات الثلاث المحاذيات له.

وأما إن وقع العلام مع السمي من الفريق الثاني فيحاذيه اوسطى من الفريق الثالث فتكون اوارثات حينئذ ثمانية سات، ثلاث منها صاحبة فرض، عينا الأول ووسطاه وعين الثاني، وخمس منها ترث بالعصوة: سمي الأول ووسطى الثاني ووسطاه وعينا الثالث ووسطاه، والواحد وهي سمي اثنان ساقطة. وتوصيحه أن مسألة من ستة، ثلاثة عينا الأول، وواحد وهي الستين بين وسطى الأول وعينا الثاني، ولا يستقيم عيهما والنسبة تباين، ولذا في وهو الاثنان أيضا لا يستقيم على العصص، لأنها سبعة كما والنسبة بينهما أيضا مائة، وإذا كانت النسبة بين رؤوس الفريقين مائة، ضررنا الاثنين في السبعة حصل أربعة عشر، ثم ضررناها في أصل مسألة أي الستة حصل أربعة وثمانون، فمهما تصح مسألة، فأعطينا الاثنين والأربعين عينا الفريق الأول، وسبعة لوسطاه، وسبعة لعينا الثاني، ولعلام ثمانية أو أربعة أربعة لكل من البنات الخمس الباقية.

وأما إن وقع العلام في محاذة سمي الفريق لثالث، فترث حينئذ كل من البنات تسع، ثلاث منها: وهي عينا الأول ووسطاه وعينا الثاني بالفرض، والست اساقية بالعصوة؛ وذلك لأن أصل مسألة من ستة، ونصفها وإن استقام على عينا الأول، لكن سدسها (وهو الواحد) وكذا اساقى منها (وهو لثالث) لا يستقيم على العلام واسات الناقصة، بل بين الواحد والاثنين من البنات تباين، وكذا بين الاثنين ولعصبات اثمانية تداخل، ويرجع مثل هذا التداخل إلى اتفاق بالنصف، فردت الثمانية إلى أربعة؛ فضررنا الأربعة في أصل المسألة فحصل أربعة وعشرون، فأعطينا الاثنا عشر لعينا الأول، واثنين لوسطاه، واثنين عينا الثاني، واثنين للعلام، وواحد واحد لكل من البنات الست.

ومن كانت فوقه ممن لم تكن ذات سهم، ويُسقط مَنْ دونه.

أحوال الأخوات لأب وأم

وأما للأخوات لأب وأم فأحوال خمس: النصف للواحدة، والثلاثان للثنتين فصاعداً، ومع الأخ لأب وأم للذكر مثل حظّ الأنثيين، يصرن به عصبه؛ لاستوائهم في القرابة إلى الميت، ولهن الباقي مع البنات أو بنات الابن لقوله **عليه**: "اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه".
أي للأخوات

ومن كانت: على قول عند الصحابة وجمهور العلماء. **من دونه إلخ:** هذه قاعدة كلية، يسقط من دول العلام سواء كان ذكراً أو أنثى. فإن كان ذكراً فهو محروم لعهده، وإن كانت أنثى؛ فكورها لا من العصبات ولا من دوات الفروض. ففي المسألة المبحوثة عنها، إن كان العلام مع السفلى من الفريق الأول، أهدت العليا منهم النصف، وأهدت الوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني السدس، ويكون الثلث الباقي بين العلام وبين السفلى من الأول والوسطى من الثاني والعليا من الثالث للذكر مثل حظّ الأنثيين أحساساً، وسقطت سفلى الثاني ووسطى الثالث وسفله؛ لعدم العصبية والفرضية. وإن كان العلام مع السفلى من الفريق الثاني كان الثلث الباقي بينه وبين سفلى الأول ووسطى الثاني وسفله وعليا الثالث ووسطاه أسباعاً، للذكر مثل حظّ الأنثيين، وسقطت سفلى الثالث؛ لعدم الاستحقاق بوجه من الوجوه، وإن كان العلام مع السفلى الفريق الثالث كان الثلث الباقي بين العلام وبين السفليات الست أثماناً، ولا تسقط واحدة منها؛ لكونها إما محاذية له أو فوقه.

خمس: ذكر أربعة منها ههنا، والخامسة مع سابعة أحوال لأخوات لأب؛ روماً [طناً] للاختصار.

النصف للواحدة: لقوله تعالى: ﴿وَلَهُ (أَي لِمَيِّتٍ) أُحْتِ بِهَا نِصْفُ مَا رَكَ﴾ (س، ١٧٦)

والثلاثان للثنتين: لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ تْنَيْنِ مِنْهُمَا لَتَنْتَانِ﴾ (س، ١٧٦) **للذكر مثل إلخ:** لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ بِخَوْفٍ رَجُلًا وَسَاءَ مَا يَصَادِرُ مِثْلَ حِصَّةِ الْأُنثَيْنِ﴾ (س، ١٧٦) **ولهن أي الأخوات الباقي، هو النصف إذا كانت الست واحدة، والثلاث إذا كانت الستان فصاعداً.** وقوله: "مع البنات أي الصلبية أو بنات الابن، أي مع جسس اسات وبنات الابن واحداً كان أو متعدداً. **اجعلوا الأخوات إلخ:** أي اجعلوا جسس الأخوات مع جسس البنات فلا يشترط الجمع، ويقول: إن مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام الأحاد على الأحاد على أن اللام على الجمع كثيراً ما يطل معنى الجمعية، فإذا اجتمع الأحت مع الست تصير عصبه، وهو قول زيد وعمر وعلي واس مسعود **والشافعي** معنا كما نص عليه المُرني. وقار ابن عباس **لاتعصب هن مع البنات** وحكم فيما =

أحوال الأخوات لأب

والأخوات لأب كالأخوات لأب وأم، وهن أحوال سبع: النصف للواحدة، والثلاثان لاثنتين

مدد کرمیں مخصوص فی الأخوات حالة أولى حالة ثانية

= إذا اجتمعت ست وأخت بأن التصف للست، ولا شيء للأخت، فقيل له: إن عمر كان يقول: للأخت ما بقي، فعرض ابن عباس وقال: أنتم أعلم أم الله تعالى، يريد به أن الله قال: **مَنْ هَذَا الَّذِي يَتَّبِعُكَ مِنْهَا حَتَّى يُبَيِّنَ لَكَ صِلَاكَ** (سورة النساء: ١١) فقد جعل الولد حاجماً للأخت، ونفط الولد يتناول الذكر والأنثى كما في حبب الأمم من الثمت إلى السلس، وحبب الزوج من التصف إلى الربع، وحبب الزوجة من الربع إلى الثمن، فلا ميراث للأخت مع الولد ذكرًا كان أو أنثى، بخلاف الأخ؛ فإنه يأخذ ما بقي من الأنثى بالعصوبة، ولا عصوبة للأخت نفسها، وإنما تصير عصبة غيرها إذا كان ذلك الغير عصبة، وليست لست عصوبة، فكيف تصير الأخت معها عصبة؟

والجواب: أن المراد الولد في قوله تعالى هو الذكر دليل قوه: (سـ، ١٧٦) أي ابن بالاتفاق؛ لأن الأخ يرث مع الالة، وقد تأيد ذلك بالسنة حيث روي عن هديل بن شرحبيل: أن رجلاً سأل أبا موسى الأشعري عمّن حيف بيتاً وبنت ابن وأختاً، فقال: للبنت النصف، والناقي للأخت، ثم قال (أبو موسى) لسائل: سل عن ذلك ابن مسعود وأحبري عما يخيب به. فلما سأله قال: رأيت رسول الله . . . قضى للبنت بالنصف، وست الابن السدس تكمة بنتين وللأخت الباقي. فما أحبر سائل أنا موسى الأشعري بذلك، قال: لا تسألوني عن شيء مادام هذا آخر فيكم'. أخرجه البخاري ومالك وعبد الرزاق والخاكمة والبيهقي وغيرهم. فدلّ ذلك على أنه . . . جعل الأخت مع البنت عصية.

كألاحواء لأب وأد الخ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَفَهَاءٌ مُّذَنَّبُونَ﴾ (النساء: ١٧٦) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ سَفَهَاءٌ مُّذَنَّبُونَ﴾ (النساء: ١٧٦) وأمراد الأحواء لأب وأم أو لأب فقط، كما مرّ. والتشبيهة في نفس ثبوت الأحوال الخمس مع قطع النظر عن شرط عدم الأحواء لأب وأم في بعض الصور، ورياده حائتين محتصتين بالأحواء لأب. **النصف للواحدة** كما إذا ترك روحاً وأختاً لأب، فالمسألة من اثنين النصف يعني الواحد للزوج لعدم الولد، والنصف أي الواحد للأخت لكونها واحدة هكذا:

میتة مسانة ٢

روح أخت لأب

والشأن للإنبياء: كما إذا ترك أختين لأب وعماً، فامسألة من ثلاثة، اتد هما والواحد للمعم صديق العصوة

مسألة ٣

أحب أحب أحب

فصاعدة عند عدم الأخوات لأب وأم، ولهن السدس مع الأخت لأب وأم تكملة
 للثلثين، ^{حالة ثالثة} ولا يرثن مع الأختين لأب وأم، ^{لأنه لم يبق شيء من الثلثين} إلا أن يكون معهن أخ لأب ^{حالة رابعة} فيعصبن،
 والباقي بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، ^{حالة خامسة} والسادسة أن يصرن عصبه مع البنات
^{حيث يكون}

عند عدم . لأب النصوص التي تثبت بها أحوال الأخوات، أريد بها الأخوات لأب وأم أو لأب فقط. كما مر،
 وللأخوات لأب وأم زيادة قوة، لا تخفى تلك القوة في معنى التقدّم في الدرجة، فما كانت الأعيانية موجودة لاثنت
 الأحكام للعلائية، وهذا هو المراد بقولهم: إن الأعيانية في الإرث بمنزلة الصلبية والعلائية في درجة بنات الأس.
ولهن السدس: لأن حق الأخوات الثلثان، وقد أهدت الأخت لأب وأم النصف، فبقي منه السدس فيعطى
 للأخوات لأب، حتى يكمل حق الأخوات، فإذا قال: تكمة لثلثين. وصورة المسألة: ترك أختاً لأب وأم وأختاً
 لأب وعمّاً، فالمسألة من ستة: لاجتماع النصف مع السدس، فالثلاثة للأخت لأب وأم، والسدس يعي الواحد
 للأخت لأب، وما بقي وهو الاثنان للعمّ؛ لأنه عصبه يجرّز ما بقي:

مسألة ٦

ميت			
أخت لأب وأم	أخت لأب	عم	
٣	١	٣	

ولا يرثن مع الأختين: كما إذا ترك أختين لأب وأم وأختاً لأب وعمّاً، فالمسألة تكون من ثلاثة، فاشدّ منها
 للأختين لكل واحدة واحد، والواحد للعمّ؛ لأنه عصبه ولا شيء للأخت لأب:

مسألة ٣

ميت			
أخت لأب وأم	أخت لأب وأم	أخت لأب	عم
١	١	١	١

فيعصبن: كما إذا ترك أختين لأب وأم، والأخ لأب، والأخت لأب، فأصل المسألة من ثلاثة، الاثنان للأختين
 وهما يقتسمان عليهما، والواحد للأخ والأخت لأب، ولا ينقسم؛ لأن الأخ بمنزلة الأختين فكأنهما ثلاثة
 أخوات، فضرربا الثلاثة في أصل المسألة فصارت تسعة، ثم ضربناها في حصة كل واحد من التقسيم السابق
 حسب قاعدة التصحيح، فيحصل لكل واحد من الأختين ثلاثة والأخ واحد والأخت واحد هكذا:

مسألة ٣ نص ٩

ميت			
أخت لأب وأم	أخت لأب وأم	الأخ لأب	الأخت لأب
$\frac{3 \times 1}{3}$	$\frac{3 \times 1}{3}$	$\frac{3 \times 1}{2}$	$\frac{3 \times 1}{2}$
١	١	١	١

مع البنات: كما إذا ترك بنتاً والأخت لأب، فالمسألة من اثنين، الواحد لبنت، لكونها واحدة، وما بقي وهو
 الواحد للأخت لأب هكذا:

مسألة ٢

ميت	
بنت	أخت لأب
١	١

أو بنات الابن لما ذكرنا، وبنو الأعيان والعلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن
 وإن سفل، وبالأب بالاتفاق، وبالجدّ عند أبي حنيفة ^{حالة ساعة} ^{لما سيجيء في باب مقاسمة الجد} ^{وعليه الفتوى} ويسقط بنو العلات أيضاً
 بالأخ لأب وأمّ وبالأخت لأب وأمّ إذا صارت عصة.

أحوال الأمّ

وأما للأمّ فأحوال ثلاث: السادس مع الولد أو ولد الابن وإن سفل، أو مع الاثنين



لما ذكرنا من قوله ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠}

من الإخوة والأخوات فصاعداً من أي جهة كانا، وثلث الكلّ عند عدم هؤلاء المذكورين، وثلث ما بقي بعد فرض أحد الزوجين، وذلك في مسألتين: زوج وأبوين،

صورة أولى

= أحاب: بأنّي لا أستطيع أن أنقض أمراً كان قبل وتوارثه الناس، وأما ابن عباس رضي الله عنه، فإنه جعل الثلاثة من الإخوة والأخوات حاجة للأمّ دون الاثنين؛ لأنّ 'الإخوة' جمع، وأقلّ الجمع ثلاث فلا يتناول المثنى، فلها معهما الثلث عنده. والحواب على تقدير تسديم عدم تناول صبيح الجمع للمثنى: أنّ حكم الاثنين في ميراث حكم الجماعة. وعلى تقدير إنكاره: أنّ الجمع المطبق مشترك بين الاثنين وما فوقهما؛ لأنه يدلّ على الاجتماع المطلق الذي هو صمّ شيء إلى شيء، فـ 'الإخوة' شامل للاثنين أيضاً. وهذا المقام يباست الدلالة على الجمع المطلق، فدلّ لفظ الإخوة عليه.

من أي جهة كانا: أي سواء كانا من بني الأعيان أو بني العلات أو الأحياف. ويتصور في الاثنين أحد وعشرون صورة؛ لأنّها إما أخوان أو أختان أو أخت وأخ، وكلّ من الأبوين إمّا لأبوين أو لأب أو لأمّ، أو أحدهما لأب والآخر لأمّ، فاجموع اثنا عشر صورة. والقسم الثالث: تسع صور؛ لأنّ الأخ إن كان للأبوين فالأخت لأبوين أو لأب أو لأمّ، وإن كان لأب فكذلك، وكذا إن كان لأمّ، ففي هذه الصور كلها للأمّ السدس.

عند عدم هؤلاء المذكورين: أي عند عدم الولد وولد الابن وإن سفل، وعند عدم الاثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً، علم ذلك بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلَهُمَا شَرُّ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَهُمْ سُدُسُ مَا قَدْ وَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ﴾ (النساء ١١) في مسألتين: يريد الصورتين المسمايتين بالفراوين؛ لشهرتهما كالكواكب الأغرّ، والعمريتين؛ نقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه فيهما بذلك، وكذلك فتوى علي وابن مسعود رضي الله عنهم وجمهور الفقهاء رضي الله عنهم.

زوج وأبوين: للزوج النصف، ولأمّ ثلث ما بقي، فيكون المسألة من ستة، فيعطى الثلاثة للزوج، ويبقى ثلاثة، أعصبا الأمّ ثلث ما بقي من فرض الزوج وهو واحد، ويبقى الاثنين أعطيتهما الأب وهو ضعف نصيب الأمّ، وإمّا لاتعطى الأمّ ههما ثلث الكل؛ لئلا يرم أن يكون نصيب الأمّ ضعف نصيب الأب، وهو غير جائز اتفاقاً. وصورة المسألة هكذا:

مسألة ٦		
ميت	زوج	أب
١	٣	٢
أمّ		

وهذا مذهب جمهور الصحابة رضي الله عنهم والفقهاء رضي الله عنهم، أخرج الدارمي من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه، كان عمر رضي الله عنه إذا سلك بنا طريقاً وجدناه سهلاً، وإبه قال في زوج وأبوين: للزوج النصف ولأمّ ثلث ما بقي. وأخرج الدارمي أيضاً من طريق مذكور، قال عبد الله: كان عمر رضي الله عنه إذا سلك طريقاً وجدناه سهلاً، وإبه قضى في امرأة وأبوين: لها الربع ولأمّ ثلث ما بقي ولأب سهمين، فتكون المسألة من أربعة بهذه الصورة:

مسألة ٤		
ميت	زوج	أمّ
١	١	٢
أب		

وزوجة وأبوين، ولو كان مكان الأب جدّ فللأمّ ثلث جميع المال إلاّ عند أبي يوسف ^{صورة له} فإن لها ثلث الباقي. ^{كذلك}

أحوال الجدّة

وللجدّة السدس، لأمّ كانت أو لأب، واحدة كانت أو أكثر، إذا كن ثابتات ... ^{أي صحيحات}

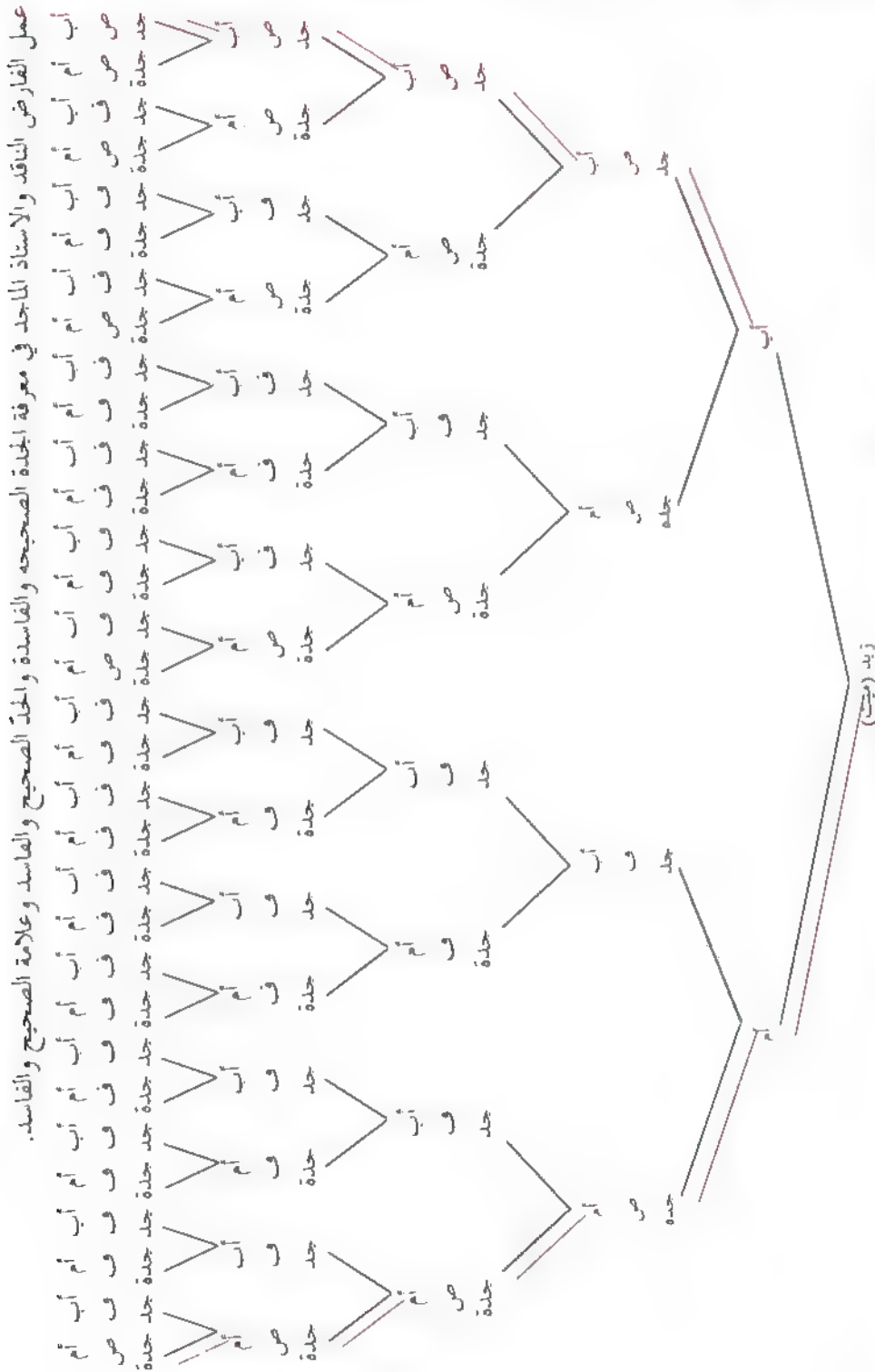
فللأمّ ثلث جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد ^ص. وتصحّ المسألة على تقدير وجود الزوج من سنة، ثلاثة لزوج واثنان للأمّ وسهم للجدّة هكذا:

مسألة		
ميتة	زوج	أمّ
١	٢	٣

وعلى تقدير وجود الزوجة من اثني عشر، ثلاثة للزوجة وأربعة للأمّ وخمسة للجدّة عند أبي بكر الصديق ^ص هكذا:

مسألة ١٢			
ميتة	زوجة	أم	جد
١	٢	٣	٤

واحدة كانت أو أكثر إلخ. وتشرح المقام أن واحدة سواء كانت أمّ الأمّ وإن عت، أو أمّ الأب وإن عت، فأحد السدس الكامل من التركة لو كانت واحدة، لكن بشرط أن تكون صحيحة وإلا فلا، وإن كانت الجدات الصحيحات أكثر أحدهن سدس الكامل، ويقسمه السدس بينهما على استوية لكن بشرط أن تكون متقابلات في درجة، كما إذا كانت أمّ الأب وأمّ الأمّ، فإن كانت أمّ الأب وأمّ أمّ الأب تحجب الجدّة السعيدة - يعني أمّ الأب - وتأخذ السدس الكامل للجدّة القريبة، أعني أمّ الأب. إذا كن ثابتات. أي صحيحات، وإن شئت أن تميّز بين الصحيحة والعاسدة، فارجع إلى عمل الأستاذ ستمه ربه [يلاحظ هذا الجدول في الصفحة تالية].



زید (یتیم)

۱- [دائیں طرف والی] اس شاخ میں سب جد ہیں اور جہاں سے مرکب دوسری شاخ نکلے گی ہے اس میں ماں جدہ صحیحہ ہے اور باپ جد فاسد پھر جد فاسد سے جو شاخ

نکلتی ہے اوپر کے سب ماں باپ جدہ فاسدہ اور جد فاسد ہیں۔

۲- [بائیں طرف والی] اس شاخ میں سب بائیں جدہ صحیحہ ہیں اور جہاں سے مرکب دوسری شاخ پیدا ہوئی ہے سب جد فاسد اور جد فاسدہ ہیں۔

الجدول المشتمل على الأجداد والجدات، الموضح للصحيح والصحيحات منهم والفاسد والفاستات

الرقم	التعبير بالهندية للأخيرة من اجدات	الدرجة الخامسة	الدرجة الرابعة	الدرجة الثالثة	الدرجة الثانية	الدرجة الأولى
۱	میت کے باپ کے داوا کی واوی	آم صحیحہ جدہ	آب صحیحہ جد	آب صحیحہ	آب صحیحہ	آب
۲	میت کے باپ کے داوا کی نانی	آم صحیحہ جدہ	آم صحیحہ جد	آب صحیحہ	آب صحیحہ	آب
۳	میت کے داوا کی ماں کی واوی	آم صحیحہ جدہ	آب فاسدہ جد	آم صحیحہ	آب صحیحہ	آب
۴	داوا کی نانی کی ماں	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آب صحیحہ	آب
۵	میت کی واوی کے داوا کی ماں	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آب فاسدہ	آم صحیحہ	آب
۶	میت کے باپ کی واوی کی نانی	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آب صحیحہ	آب
۷	میت کے باپ کی نانی کی واوی	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آب
۸	میت کے باپ کی نانی کی نانی	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آب
۹	میت کے نانا کی واوا کی ماں	آم فاسدہ جدہ	آب فاسدہ جد	آب فاسدہ جد	آب فاسدہ جد	آم
۱۰	میت کے نانا کی واوی کی ماں	آم فاسدہ	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آب فاسدہ	آم
۱۱	میت کے نانا کی ماں کی واوی	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آم
۱۲	میت کے نانا کی ماں کی نانی	آم فاسدہ	آم فاسدہ	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آم
۱۳	میت کی نانی کے داوا کی ماں	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آب فاسدہ	آم صحیحہ	آم
۱۴	میت کی نانی کے باپ کی نانی	آم فاسدہ	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آم صحیحہ	آم
۱۵	میت کی نانی کے نانا کی ماں	آم فاسدہ	آب فاسدہ	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آم
۱۶	میت کی نانی کی نانی کی ماں	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آم صحیحہ	آم

الجدات
الأوتات
بعضها
صحيحات
وبعضها
فاستات
للمورث
زيد مثلاً

الجدات
الأوتات
بعضها
صحيحات
وبعضها
فاستات
للمورث
زيد مثلاً

متحاذيات في الدرجة. ويسقطن كلهن بالأُم، والأبويات أيضا بالأب وكذلك

تسقط الأبويات

أبويات كانت أو أمويات

أي الجدات

بالجد إلا أم الأب وإن علت، فإنها ترث مع الجد؛
كأم أم الأب

متحاذيات أي مقابلات؛ لأن القرى تحجب البعدى كما نجيء في أمي. أمّا إعطاء الواحدة السدس؛ فمما رواه أبو سعيد الخدري ومغيرة بن شعبة وقبيصة بن دويب **رحم** من أنه أعطاها السدس، وأمّا التشريك بيهر في ذلك إذا كن أكثر من واحدة مع وصف اتحادة بأن تكون كلها متساويات في الدرجة، فلما أخرجها الحاكم وأبو داود وابن ماجة والدارمي وغيرهم: أن أم الأم جاءت إلى أبي بكر الصديق **رحم** وقالت: أعطني ميراث ولد انتي، فقال: أصيري حتى أشاور أصحابي، فإني لم أجد لك في كتاب الله تعالى نصاً وم أسمع فيك من رسول الله **ﷺ** شيئاً، ثم سأعهم، فشهد المغيرة بإعطائها السدس، فقال: هل معك أحد؟ (أي شاهد هذا الأمر) فشهد به أيضا محمد بن مسلمة (الأنصاري)، فأعطاهما ذلك، ثم جاءت أم الأب إليه وصلت الميراث، فقال: أرى أن ذلك السدس بيكما، وهو لمن انفردت مكما، بشركما فيه، وبه قال عمر **رحم**، فأجمعا على هذا وروى الحاكم: أن النبي **ﷺ** قضى للجدتين من الميراث السدس.

كلهن إلخ أما الأمويات فوجود إدلائها أي انتسابها - إلى الميت بالأم، ولا يرث المدني عند وجود المدني به واتحاد السب، وأما الأبويات فلوجود اتحاد السب بينها - أعني الأموية وبين الأم، والأم أقرب إلى الميت من الأبويات فتكون حاجة هن، وليس لسقوطها علة أخرى سوى اتحاد السب، ولا تسقط التي من قبل الأم بالأب، فهو ترك أم وأم أب وأم أم، وأم الأب محبوبة بالأب، وترث أم الأم؛ لعدم الحاجب.

والأبويات أي وتسقط الأبويات دون الأمويات أيضا بالأب، وهو قول عثمان بن عفان وعلي بن وريد بن ثابت **رحم** وغيرهم. **إلا أم الأب**؛ فإنها لا تسقط باحد بل ترث معه؛ لأن أم الأب ليست قريبة من الميت من قبل اجد؛ لأنها زوجته، وكذلك أم الجد ترث مع أب الجد؛ لأنها زوجته وليست من قبله. وهذه أي المسألة الثالثة التي ليس الجد فيها كأب بالاتفاق، كذا في الهشبي. قال السيد: وهذا - أي سقوط الأبويات بالجد إلا أم الأب - إذا كان بعد الجد عن الميت بدرجة واحدة، أما إذا تعد بدرجتين كأب الأب، فإنه ترث معه أبويتان: أم أب الأب التي هي زوجة الجد المذكور، وأم أم الأب التي هي أم زوجة أب الأب على هذه الصورة:

مسألة ٦، تص ١٢

مئة		
أب أب الأب	أم أب الأب	أم أم الأب
	(هي زوجة للجد أب أب الأب)	(هي زوجة أب الأب)
٥	١	١

وإذا بعد اجد عن الميت ثلاث درجات كأب أب أب الأب، ترث معه ثلاث أبويات، الأولى: أم أم أب الأب، =

لأنّها ليست من قبله، والقربى من أيّ جهة كانت تحجب البعدى من أيّ جهة كانت،
وارثة كانت القربى أو محجوبة، وإذا كانت الجدة ذات قرابة واحدة كأمّ أمّ الأب، والأخرى
ذات قرابتين أو أكثر كأمّ أمّ الأمّ وهي أيضا أمّ أب الأب، ^{أي من قبل أم أو من قبل الأب} بهذه الصورة يقسم السدس بينهما
عند أبي يوسف ^ج أنصافا باعتبار الأبدان، وعند محمد ^ج أثلاثا باعتبار الجهات.

وهو قول وهو وحسن من ريبه

- والثانية: أمّ أمّ أمّ الأب، والثالثة: أمّ أب أب الأب عني هذه الصورة:

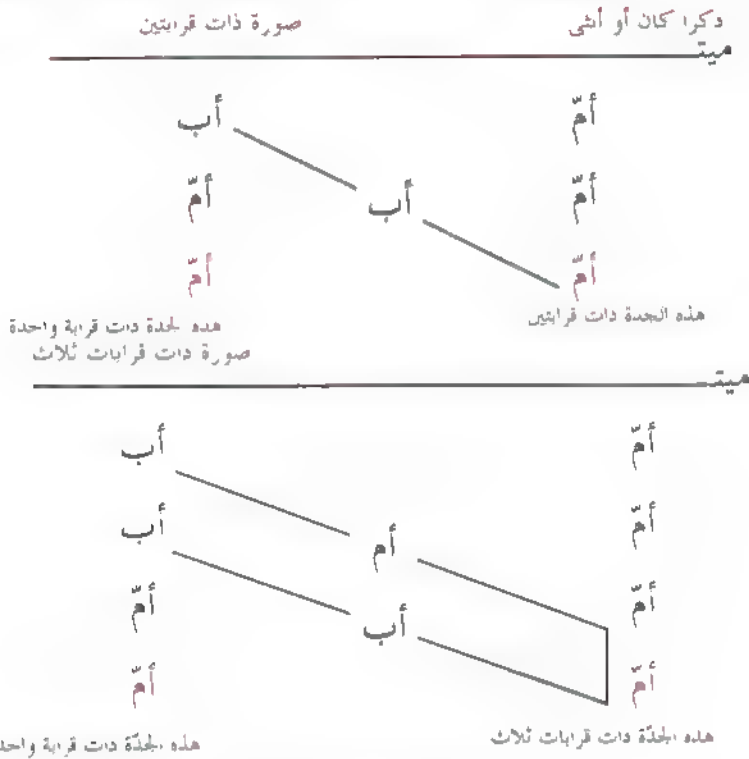
مسألة ٦ نص ١٨

أمّ هذا جدّ	أمّ روضة جدّ مذكور	أمّ هي روضة أب أب الأب	أمّ هي روضة من الأمّ وروضة أب الأب
أب	أب	أمّ	أمّ
أب	أب	أب	أمّ
أب	أب	أب	أمّ
أب	أب	أب	أب
٣ × ٥	١	٣ × ١	١
١٥			

وهكذا كلما ازدادت درجات بعد اجد ازداد بحسبها عدد الأبوّات التي يرثن معه.

ليس. أي ليست قرابتها من جهته بل هي روحته. **وارثة** [كأم الأب عند عدم الأمّ مع أمّ أمّ الأمّ] أي عدم
الخاجب مثل أمّ الأب مع أمّ أمّ الأمّ عند عدم أب، مثل أمّ الأمّ مع أمّ أمّ الأب سواء كان أبو الميّت موجوداً أو
لم يكن؛ لأنّه لا يحجب أمّ الأمّ، وإنّما حصص قبرى تنعيم الورثة ومحجوبة فقال: وارثة كانت قبرى أو
محجوبة؛ لأنّ السدس لمحجوبة عني كل حال، فإن لم تكن محجوبة لخاجب آخر تحجبه قبرى في الحال. أو **محجوبة**
بالغير كأمّ الأب عند وجوده - أي وجود الأب - فيها محجوبة به ومع ذلك تحجب أمّ أمّ الأمّ.

بهذه الصورة. وتوصيحتها: أن امرأة روجت من ابنها ست سنها، فولد منهما ولد، فهذه المرأة جدّة هذا الولد
الذي مات من قبل أبيه؛ لأنّها أمّ أب أبيه ومن قبل أمّه؛ لأنّها أمّ أمّه فهي حدة ذات قرابتين، ثم بقول: هناك
امرأة أخرى قد كانت نروح سنها ابن المرأة الأولى، فولد من ست الأخرى ابن من الأولى، لذي هو أب الميّت،
فهذه الأخرى أمّ أمّ أب الميّت وهي ذات قرابة واحدة فهاتان المرأتان جدّتان في مرتبة واحدة، فإذا اجتمعتا فقد
وجدت قرابتين مع ذات قرابة واحدة. وأمّا صورة الأكثر فتوصيحتها: أن تلك المرأة التي روجت من ابنها ست سنها
فولد منهما ذكر، إذا روجت هذا الولد ست ست أخرى لها فولد منهما ولد كانت تلك المرأة لعمود مثالي
أمّ أمّ الأمّ وأمّ أمّ أمّ الأب وأمّ أب الأب وكانت صاحبته - أعني أمّ روضة ابنها - لعمود الثاني أمّ أمّ أب
الأب. **أنصافاً:** أي بالمناصفة باعتبار الرؤوس، وهو قول سفيان، وعنه الفتوى كذا في بكر والمصمّرات
والعالمكيرية. **الجهات:** أي جهات القرابة من قبل الأمّ أو الأب.



باب العصبات

العصبات النسبية ثلاثة:

العصبات: جمع عصاة، وعصاة الرجل في النعة: قرابته لأبيه، وكأها جمع عاصب وإن لم يسمع به، من "عصب القوم بفلان" إذا أحاطوا حوله، فالأب طرف والابن طرف والنعم جانب والأخ جانب، ثم سمي بها - أي بالعصاة - لواحده والجمع امدكر والمؤنث للعصاة. وقالوا في مصدرها: 'العصوة'، وصرحه الأستاذ في لساننا - أهل الهدى - وما أحسن تصريحه فقال: [عصبة کے معنی عربی زبان میں پٹھے کے ہیں، اور اصطلاح شرع میں وہ شخص ہے جو گوشت پوست میں شریک ہو، جس کے عیب دار ہونے سے خاندان میں عیب لگے، شریعت میں اولاد باپ کی ہوتی ہے اس لئے عورت کے خاندان کی اوراد عصبہ نہیں کیونکہ وہ اولاد تو اس کے شوہر کی ہے، اور اصلی وارث عصبہ ہے اس لئے بیٹا شرع شریف میں عصبہ ہوا، ذوی الفروض میں سے نہ ہوا]

ثلاثة: إلخ: الضبط في الثلاثة أنه إن لم يحتج في عصبته إلى مقارنة الغير فهو عصاة بنفسه. وإن احتج فإما أن يكون نسب ذلك الغير بأن يكون ذلك الغير أيضا عصاة فهو عصاة بغيره، أو لا يكون كذلك فهو عصاة مع غيره.

عصبية بنفسه، وعصبية بغيره، وعصبية مع غيره. أمّا العصبية بنفسه: فكل ذكر لا تدخل في نسبته إلى الميت أنثى، وهم أربعة أصناف: جزء الميت، وأصله، وجزء أبيه، وجزء جدّه، الأقرب فالأقرب، يرجحون بقرب الدرجة، أعني أولاهم بالميراث جزء الميت أي البنون ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أصله أي الأب ثم الجد أي أب الأب وإن علا، ثم جزء أبيه أي الإخوة ثم بنوهم وإن سفلوا،
 أي أصل الميت

عصبية بنفسه قدّمه؛ لأنّ عصبوته بنفسه لا بواسطة غيره؛ إذ لا معصب له أحد من الورثة. وقدّمه العصبية بغيره على العصبية مع غيره؛ لأنّ عصبته ذكر خلاف الثاني، فإنّ عصبوتها لأجل كونها مع الأنثى، وتدكر شرافة على لأشئ. **فكل ذكر** حرج به العصبية بالغير والعصبية مع الغير؛ فإنها أدت فقط. وأما المعتقدة فهي وإن كانت عصبية نفسها فهي ليست نسبية. والمقصود اعصبات النسبية؛ لأنها هي المقسم، وبه ظهر الجواب عن ما قيل: إنّ أحدًا يتقصّر بالنزوح؛ فإنه ذكر يدخل في نسبه أنثى؛ لأنّ خصوصية المقسم يخرجها. قيل: لأب وأب وأب عصبية بنفسه مع أن لأب دحنة في نسبته إلى الميت، فلا يكون لحدّ جامعاً. أجيب: بأن المراد من لا ينتسب بالأشئ فقط. وأحب السّيد بأن قرابة الأب أصل في استحقاق العصبية، فإنها إذا تردت كمت في إثبات عصبية خلاف قرابة لأب؛ فإنها لا تصح بمرادها علة لإثبات، فهي ممتنع في استحقاق العصبية، لكن جعلناها عمرة وصف زائد فرجحنا بها الأخ لأب وأم على الأخ لأب فقط.

يرجحون. أي أولاهم بالميراث عند اجتماع هذه الأصناف من هو أقرب درجة إلى الميت، سواء كان بقرب حقيقياً كالإس مع إس الأب وكذلك مع الجد، أو حكماً كالإس مع الأب؛ فإنّ الإس ليس بأقرب من الأب حقيقة؛ لأنّ اتصال كل منهما إلى الميت بلا واسطة، لكنه أقرب منه إليه حكماً، فإنّ اتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه كما ستقف عليه.

أي البنون: وإنما قدّم لسون على الأب؛ لأنهم فروع الميت، والأب أصله. واتصال الفرع بأصله أظهر من اتصال الأصل بفرعه، ألا ترى أن الفرع يتبع أصله ويصير مذكوراً، بذكره دون العكس، فإن اساء والأشجار يدخل في بيع الأرض، ولا تدخل في بيعهما. وصور تصاهم يدل على أنهم أقرب إلى الميت في الدرجة حكماً وإن لم يكن حقيقة؛ لأنّ الاتصال من حاسين بغير واسطة. ثم جوء أبيه: أي لإخوة، وتأخير الإخوة عن الجد وإن علا فور أبي حنيفة عليه السلام، وهو المختار لفتوى، خلافاً لهما وللشافعي رحمهما الله

ثم جزء جدّه أي الأعمام ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم يرجّحون بقوة القرابة، أعني به: أن ذا القرابتين أولى من ذي قرابة واحدة، ذكرنا كان أو أنثى؛ لقوله **عليه السلام**: "إن أعيان بني الأم" أي بعد الترجيح بقرب الدرجة أي بالترجيح بقوة القرابة مع تساويهما في الدرجة ذو قرابتين من العصبات

جزء جدّه: أي الأعمام، ثم عمّ الأب ثم عمّ الجدّ ثم أبيه كدسك وإن سفل. وتأخير الأعمام عن الإخوة وتأخير بينهم عنهم؛ لعدد درجاتهم، فظهر أن جهات العصبية بنفسه أربعة: الأولى: البنوة بغير واسطة أو بواسطة، والثانية: الأبوة كذلك، والثالثة: الأخوة، والرابعة: العمومة له أو لأبيه أو جدّه وإن علا، وكذا سؤمهم، فهم أربع أصناف كما علمت، فالمنفرد منهم يأخذ كل المال، وإلا فكلما تقدّم.

وإذا تعدّدوا فلهم أربع أحوال، الأولى: تعدّد جهاتهم، والتقدّم فيهم حيثيئ بالجهة، فانسوة تقدّم على الأبوة، والأبوة على الأخوة، والأخوة على العمومة، والثانية: اتحاد جهتهم مع تفاوت درجاتهم فيها، والتقدّم حيثيئ بالقراب، فيقدم الابن على ابن الابن، ويقدم الأب على الجدّ، ويقدم الأخ على ابن الأخ، ويقدم العمّ على ابن العمّ، ويقدم ابن عمّه على عمّ أبيه، ويقدم عمّ أبيه على ابن عمّ أبيه، ويقدم ابن عمّ أبيه على عمّ جدّه، ويقدم عمّ جدّه على ابن عمّ جدّه، وهكذا فيما لو علّت عمومة الجدّ.

والثالثة: اتحاد جهتهم مع استواء درجاتهم وتماثلهم في القوة كأن يكون بعضهم لأبوين وبعضهم لأب، والتقدّم حيثيئ بالقوة فالأخ لأبوين يقدم على الأخ لأب، وابن الأخ لأبوين يقدم على ابن الأخ لأب، وابن العمّ لأب، وابن العمّ لأبوين يقدم على ابن العمّ لأب. وقس عليهم عمومة الأب والجدّ. والرابعة: اتحاد جهتهم واستواء درجاتهم وقوتهم كأس أخ وعشرة بني أخ آخر، فيقسم المال بينهم باعتبار رؤوسهم لا أصوهم، فالمال بينهم في هذا المثال على أحد عشر سهما كما في الرحيق المختوم.

ذكرنا الخ يعني أن ذا القرابتين من العصبات، سواء كان ذكرا وأنثى مقدم على ذي قرابة واحدة، فالأبوة لا يجمع ذا قرابتين من التقدم والأولوية. فحكم من مؤث يقدمه قوة القرابة على المذكر الذي ليست قرابته هذه المثانة. فعمم المصنف الحكم في الذكر والأنثى؛ لتكون قاعدة كلية مؤكدة تحري فيما يمكن فيه جريانه من أقسام العصبات، وإن كان ذلك البحث يتعلق بذكر العصبية بنفسه خاصة، ولا يمكن فيه وجود عصبة تكون أنثى، وإما يوجد ذلك في العصبية مع غيره أو بغيره.

بني الأم الخ: إن كان المراد بهم الأعمّة من الإخوة لأب وأم، أو الإخوة لأم فقط، فلفظ الأعيان مصاف إليه وهو احترام عن الإخوة لأم فقط؛ لأن أعيان القوم أشرفهم والإخوة لأب وأم أشرف الإخوة وأفضلهم، وإن كان المراد ببني الأم الإخوة الأعيانية فقط فهو مدّ أو عطف بيان للأعيان. والمقصود من ذكر الأم إظهار ما يترجح به نحو الأعيان على بنو العلات لا لإظهار أنها سب في استحقاق العصوبة، حتى يقال: صارت الإخوة عصبة بالغير وخرجت من العصبية بالنفس.

يتوارثون دون بني العلات "كالأخ لأب وأم أو الأخت لأب وأم إذا صارت عصبية من البنت أولى من الأخ لأب والأخت لأب، وابن الأخ لأب وأم أولى من ابن الأخ لأب، وكذلك الحكم في أعمام الميت، ثم في أعمام أبيه، ثم في أعمام جدّه.

أي مثل ما ذكر

أحوال العصبية بغيره ومع غيره

وأما العصبية بغيره فأربع من النسوة، وهنّ اللاتي فرضهنّ النصف والثلاثان، يصرن عصبية بإخوتهنّ كما ذكرنا في حالاتهنّ، ومن لا فرض لها من الإناث وأخوها عصبية لاتصير عصبية بأخيها كالعَمّ والعَمّة، المال كلّهُ للعَمّ دون العَمّة.

التي من ذوي الأرحام

كالاتي **لاب وام** فإنه مقدم على الأخ لأب بجماع وهذا مثال لذكر من ذي قرنتين من **البنت** اللام فيه بحسب **أي** مع إناث عصبية أو نساء لاس. **والأخت** خلافا لاس عباس. وهذا مثل الأنثى من ذي قرنتين أولى لأهلها متساويان في الدرجه مع كون الأول ذ قرنتين. وكذلك الحكم **الح** وحاصل أنه عند الاستواء في الدرجه يقدم ذو القرائتين وعند التفاوت يقدم الأعلى.

فأربع **اح** الأولى مهن. إناث عصبية، فإنها برت عند الأفراد النصف، وانتثبن عند شكثر. والثانية: نساء لاس؛ فإنها مثل البنت في الأحكام عند عدمها. والثالثة: الأخت لأب وأم الحايبة عن البنت ونساء لاس. والرابعة: الأخت لأب إذا لم توجد اثلاث المتقدمه. **يصرن عصبية** ويدل على صيرورة الأوليين عصبية قوله تعالى: **وإن كنوا إخوة رجالا ونساء فبندكر مثل حظ الأنثيين** (النساء: ١٧٦).

باحوكن. فيعصب البنت العصبية ابن أميت الذي في درجتها. أما مع بن لاس فيعصب. بها نصف. وكذا لأخت الشقيقه يعصبها الأخ الشقيق، أما مع الأخ لأب فيعصبها نصف، وست لاس كما يعصبها ابن لاس إذا كان أحادها كذلك يعصبها بن عمها اتحادا لها بدور شرص، وكذا ابن أخيها من حيث أنه ابن بن وابن ابن عمها اسفلان عنها بشرط أن لا يكون ذت سهم. **لاتصير عصبية** لأن النص الموارد في صيرورة الإناث ناندكور عصبية إنما هو في موضعين: إناث ناسين والأخوات بالإحوة، والإناث في كل منهما ذوات فروص. فمن لا فرض لها من الإناث لا ساوها النص؛ ولأن الأخ يعصب أخته بقلها من فرضها حالة الأفراد إلى العصبوه كيلا يبره المساواة بينهما أو تفصيل الأنثى على الذكر. ولا يفهم هذا أي النفل - إلا في ذوات الفروص.

وأما العصابة مع غيره: فكل أنثى تصير عصابة مع أنثى أخرى، **كالأخت مع البنت** لما ذكرنا، وآخر العصابات مولى العتاقة، ثم عصبته على الترتيب الذي ذكرنا؛ لقوله **ع: "الولاء لحمه كالحمة النسب"**، ولا شيء للإناث من ورثة المعتق؛ ...

من الولاء

كالأخت مع البنت: وثبت هذا بخير ابن مسعود **ع** وهو ما رواه البخاري وغيره في بنت وبنت ابن وأخت، للنت النصف، ولنت الابن السدس، وما بقي للأخت. **البنت:** سواء كانت صلبية أو ست ابن، واحدة أو أكثر. وأحر العصابات: إنما قال: وأحر؛ تسيها على تقدمه على ذوي الأرحام؛ لأنه إذا كان واقفاً في آخر مرتبة عصابات لا يقع وارث آخر يبه وبين العصابات، فيقدم على ذوي الأرحام ويقدم على الرد على ذوي الفروض، وهو قور عبي ورید بن ثابت **ع** وقال ابن مسعود **ع** هو مؤخر عن ذوي الأرحام، وبه أخذ إبراهيم السجعي، له قوله تعالى: **ع: "وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَقُونَ"** (الأعراف ٧٥) أي بعضهم أقرب من ليس به رحم. والميراث يبي على القرب، وقوله **ع** لمن أعتق عبداً: **ع: "وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُعْتَقُونَ"** فقد اشترط في توريث مولى العتاقة أن لا يدع المعتق وارثاً وذو الأرحام من جملة الورثة.

وحجة الجمهور ما روي: أن ست حمزة أعتقت عبداً ثم مات العبد وترك بنته ومولاته، فجعل النبي **ص** نصف ماله لسته، والباقي لمولاته. وهذا نص في أن مولى العتاقة يتقدم على الرد، ومن ضرورة تقدمه عليه أن يكون مقدماً على ذوي الأرحام، وهذا تبين أنه **ع** أراد بالوارث في الحديث الذي تمسك به ابن مسعود **ع** العصابة لا مطلق الوارث، فاندفع الاحتجاج به.

تم **عصبته** أي عصابة مولى العتاقة، يعني ثم عصابته الذكور النسبية أي العصابة بنفسه، ويراعى فيهم من الترتيب ما تقدم، وعند فقدهم فمعتق المعتق ثم عصابة على الترتيب المذكور، ثم معتق معتق المعتق ثم عصبته كما في رد المحتار. **لقوله** **ع** أخرجه ابن حبان والشافعي **ع** وأحاكمه والطبراني وابن جرير.

كلحمة النسب: لا يباع ولا يوهب ولا يورث والولاء - بالفتح - البصرة والقراءة. وفي الشرع: هو التناصر الذي يوجب الإرث أو العقل. واعتق سب التناصر، وهو سب الإرث. والمراد بالولاء في قوله **ع** الاعتاق من قبيل ذكر المسب وإرادة سب. ومعنى الحديث كما قال سيد السد: إن الحرية حياة للإنسان؛ إذا شئت له صفة المالكية التي امتارها الإنسان عن سائر ماعده من الحيوانات والجمادات. والرقية - تلف وهلاك، فالمعتق - بالكسر - سب لإحياء المعتق - بالفتح - كما أن الأب سب لإيجاد الولد، فكما أن ابود يصير مسوباً إلى أبيه بالنسب وإن أقرنائه بتبعيته، كذلك المعتق - بالفتح - يصير مسوباً إلى معتقه - بالكسر - بالولاء وإن عصبته بالتبعية، فكما يشت الإرث بالنسب كذلك بالولاء. ولا شيء: أي فليس في عصابة المعتق الوارثين من المعتق بالولاء من هو عصابة بغيره أو مع غيره.

لقوله **١٠**: "ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن، أو كاتبن أو كاتب من كاتبن، أو دبّرن أو دبّر من دبّرن، أو جرّ ولاءً معتقهن أو معتق معتقهن" ولو ترك أبا المعتق وابنه، عند أبي يوسف **١١**: سدس الولاء للأب، والباقي للابن، المعتق بالفتح

أي حصة للأسداس

الأ ما أعتق صورته: أعتقت امرأة عبداً أو أمة، ثم ماتت أمة أو أمة، ولم يترك كل واحد منهما وارثاً سبيها، فترك هذه المرأة ما لمعتقه **من أعتق** صورته: أعتقت امرأة عبداً، واشترت ذلك العبد عند آخر وأعتقه، ثم مات المعتق الثاني بالفتح - وهو معتق المعتق الأول، يعني به عبد آخر، وليست به عصابة سبية، وقد مات قبله العبد الأول وعصبته، فميراثه لثلاث امرأة بالعصوبة من جهة الولاء.

أو كاتب صورة ولاء مكاتبهن: أن امرأة قالت لبعدها: "كاتبك على ألف درهم" مثلاً. فقبل العبد ذلك، فهذا أذى العبد بدل الكتابة يكون ولاءه للمراة. **أو كتب من كاتب** صورته: أن يكاتب مكاتب امرأة بعد أداء الدس رقيقاً له، فيؤدي المكاتب الثاني الدس، ثم يموت المكاتب الأول ويبقى المكاتب الثاني فولأؤه لها

أو دبّرن صورته: امرأة دبّرت عبد ثم رثت، ولحققت بدس حرب، وحكم القاضي بحرية العبد، ثم أسلمت وعادت إلى دار الإسلام، ثم مات المذبر فأمرأة عصبته إن لم يكن به عصابة سبية. **من دبّرن** صورته: أن يشتري هذا مذبر بعد ما أعتق حكم القاضي: سحاق امرئته في دار الحرب رقيقاً، فيدبره ثم يموت، ويعود امرأة مسيئة قبل موت المذبر الأول أو بعده، ثم يموت المذبر الثاني، فميراثه بالولاء لثلاث المرأة.

أو حرّ ولاء صورته: أن عبد امرأة يروح بأدب أمة غير، فأعتق لغيرها، فولد منها ولد هو حرّ نعتاً لأمة؛ فإن الولد يتبع أمة في الرقية وحرية، وولاءه لمولى أمة، فإذا أعتقت ذلك امرأة عبداً حرّاً ذلك العبد باعتاقها إليه ولاء والده إلى نفسه ثم إلى مولاه، حتى إذا مات المعتق ثم مات والده وحلف معتقة أبيه فولأؤه لها.

أو معنى معتقهن صورته: أن امرأة أعتقت عبد واشترى العبد المعتق عبداً وروّحه لمعتقة غيره، فولد منها وهو حرّ، فولأؤه لمولى أمة، فإذا أعتق ذلك العبد المعتق عبداً حرّاً باعتاقه ولاء ولد معتقه إلى نفسه ثم إلى مولاه

للأب قياس على أن المعتق - بالفتح - لو مات وترك أباً وأماً كان سدس ماله للأب والباقي للأم، فكذلك إذا ترك ولاء؛ لأن الولاء أثر الميثاق فيحقق تحقيقه ميثاقاً وأحياناً عنه بأن الولاء وإن كان أثر ميثاق ولكنه ليس بميثاق ولا به حكم ما كان قصاص الذي يجوز لاغتياص عنه المال، خلاف الولاء (بداً لاخري فيه لاغتياص) فلا خري فيه سهام الورثة بالفرصة كما في المال من هو سبب يورث به بطريق العضوة، فمعتبر الأقرب فالأقرب ولاس أقرب اعصاب، ولو كان خري فيه سهام الورثة بالفرصة كما في المال لكان النساء نصيب من الولاء بالإرث.

وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما: الولاء كله للابن، ولا شيء للأب. ولو ترك ابن المعتق

المعتق بالفتح

وجده فالولاء كله للابن بالاتفاق. ومن ملك

بين الإمام وصاحبه

للأب وهو اختيار سعيد بن المسيب ومذهب اشاعبي رحمهما. والقول الأول لأبي يوسف رحمهما.

للأب بالاتفاق وذلك لأن الأب كالابن في العصوبة بحسب اتصال كل منهما بالميت بلا واسطة، بخلاف الجد فإن

اتصاله بواسطة الأب، فيكون الأب أقرب من الجد، ويكون الابن أقرب منه بلا اشتباه، فلا يزاحمه أحدًا بخلاف.

ومن ملك قوله: "محرم" صفة مصاف أعني "دا" - لاصفة المضاف إليه يعني "رحم"، فكان من حقه المصنف لـ

محرم نجر الحوار، أي صار محروراً بمجاورته محروراً، واللفظ بعمومه يتنظم كل قرابة مؤيدة بالمحرمة أو ولاداً أو غيره.

واستدل على هذا الحكم بإطلاق قوله رحم من ملك رحم من ملك رحم رواه السائي عن حمزة بن ربيعة

عن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار عن عمر مرفوعاً، وضعيفاً؛ بسبب انفراد ضمرة عن سفيان، وصححه

بعضهم وقال: ضمرة ثقة، وإذا أسند الحديث ثقة لا يصره انفراده، ولا إرسال من أرسله، ولا وقف من أوقفه،

وصوّب ذلك ابن الفحطاط، وبأنه ملك قرب قرابة مؤثرة في المحرمة فيعتق عليه وهذا هو المؤثر في قرابة الولاء.

وذكر محر الإسلام الزدوي في نخت العمل: أن العنة في عتق القريب بالملك شيثان: القرابة والملك، لكن العتق

يضاف إلى أحدهما، فإن تأخر الملك أضيف إليه العتق كما إذا ملك قريبه، وإن تأخرت القرابة وتقدم الملك أضيف

العتق إلى القرابة كما إذا كان بين اثنين عبد ثم ادعى أحدهما أنه ابنه عزم لشريكه، وأضيف العتق إلى القرابة.

وقيد المصنف بقوله: "دا رحم"؛ لأنه لو ملك محرماً بلا رحم كزوجة أبيه أو ابنه لا يعتق؛ لأنه ليس بينهما قرابة

موجة للصلة محرمة للقطعية فلا يستحق العتق. وقيد بـ "محرم" احترازاً عن الرحم بلا محرم، كني الأعمام

والأحوال والحالات إذا ملكه لم يعتق، وحصص عن النص المحرم؛ للقطعية بالإجماع ما أهم كثير لا يخصص فلا عتق،

ربما خرجوا المالك فيه لتعدد معرفتهم بالكنية، فهو حصص انقرابة المحرمة عن النص أيضاً لأدى إلى تعبيه وذلك

لأجور، وكذا لو ملك ذا رحم محرم من الرضاع، فلا بد أن تكون المحرمة من جهة القرابة، ودو الرحم المحرم

شخصان يدلان إلى أصل واحد ليس بينهما واسطة كالأخوين، أو أحدهما بواسطة والآخر بغير واسطة كاس

الأخ مع العم في النسبة إلى الجد كذا في المحيط.

وأطلق في "المالك" فشمّل المسلم والكافر؛ لأهما يستويان في الملك وفيما يلزمهم من الصلة وحرمه القطعية،

ويشترط أن يكون في دار الإسلام؛ لأنه لاحكم لنا في دار الحرب. فهو ملك قريبه في دار الحرب، أو أعتق المسلم

عنده في دار الحرب لا يعتق خلافاً لأبي يوسف رحمهما، وعلى هذا الخلاف إذا أعتق الحربي عنده في دار الحرب.

وذكر الخلاف في الإيصاح، وفي الكافي للحاكم: عتق الحربي في دار الحرب قريبه باطل وم يذكر خلافاً. أما إذا

أعتقه وحلّه فقيل: يعتق عند أبي يوسف رحمهما، وولّاه له، وقالوا: لا ولاء له؛ لأن عتقه بالتحلية لا بالإعتاق، =

ذا رحم محرم منه عتق عليه، ويكون ولاؤه له بقدر الملك، كثلث بنات، للكبرى ثلاثون دينارا، وللصغرى عشرون دينارا، فاشتريتا أباهما بالخمسين، ثم مات الأب وترك شيئا، فالثلثان بينهما أثلاثا بالفرض، والباقي بين مشتريتي الأب أخماسا بالولاء، ثلاثة أخماسه للكبرى، وخمساه للصغرى، وتصح من خمسة وأربعين.

= ثم قال: المسلم إذا دخل دار الحرب فاشتري عبدا حريبا فأعتقه له، فالقياس أنه لا يعتق بدون التحية، وفي الاستحسان يعتق بدونها، ولا ولاء له عندهما قياسا، وله الولاء عند أبي يوسف استحسانا. وفي "الحيط": وإن كان عنده مسلما أو دمي عتق بالإجماع؛ لأنه ليس بخارج للاسترقاق بالاستيلاء انتهى. وانصبي جعل أهلا هذا العتق، وكذا المحبون حتى عتق لقريب عليهما عبد المثلث؛ لأنه تعتق بحق العبد فشابهه العتقة. وأصق المصنف في المثلث فشمس ما إذا باشر سهما أو باشره سائمه، فدخل ما إذا اشترى العبد المأدود ذا رحم محرم من مولاه ولا دين عليه؛ فإنه يعتق، خلاف مديون لا يعتق ما اشتراه عنده خلافا لهما، وخرج المكاتب إذا اشترى ابن مولاه فإنه لا يعتق في قومه جميعا كما في الظهيرة.

ذا رحم محرم صفة المضاعف يعني 'دأ'، وحقه انصب بكنه محرور نجر الخوار، عن عبد الله ما روي عن أبي من مثله ذا رحم محرم فهو حر'. أخرجه أصحاب السنن الأربعة عن سمرة وقال **ثقة**: 'من مثله د' أخرجه السنائي. وأعلم أن القراءة على ثلاثة أنواع: الأول: القراءة القرينة؛ وهي قرينة ذي رحم محرم من الولاء، بما يصريق الأوصية كالأبوين والأجداد والأحفاد، وبما يطريق القرينة كالأولاد، وأولاد الأولاد وإن سبوا، فمن مثله واحدا من هؤلاء عتق عليه اتفاق، أرد عتقه أو يردده. والثاني: الوسوسة؛ وهي قرينة المحرم غير الأصوب والفروع أعني قرينة الإخوة والأخوات وأولادهم وإن سبوا، وقرينة الأعمام والعمام والأخوات وخالات دون أولادهم، ومن مثله واحدا من هذه المحرم عتق عليه أيضا عندهما ظاهر ما روي من الحديثين خلافا لبشامعي والثالث: البعيدة؛ وهي قرينة ذي الرحم غير المحرم كأولاد لأعمام والأخوات والخالات، فإذا ملك واحدا منهم لم يعتق عليه بلا خلاف.

بكنه من لأنها قد اعتقت ثلاثة أسداس الأب ثلاثين. **بصغرى** لأنها اعتقت خمسة عشرين. خمسة من. وذلك؛ لأن أصل المسألة ههنا من ثلاثة، لأنها أقل عدد يخرج منه الثلثان، وأعصيا بسدت الثلث اثنين منها بالقرينة، وأعصيا الكبرى والصغرى واحدا منها بالولاء، ولا يستقيم شأن على ثلاثة بل بينهما مائة، فأحدا جميع عدد رؤوسهن - أعني الثلاثة - ولا يستقيم أيضا الباقي وهو الواحد على سهام الولاء وهي خمسة، وديث أي كون سهام الولاء خمسة؛ لأنها وجدنا بين مالي الكبرى والصغرى موافقة بالعرض؛ لأن العشرة أكثر عدد بعدهما فعشر اثلاثين ثلاثة وعشر العشرين شأن ومجموعهما خمسة وهي عشرة عدد الرؤوس من الورثة؛ =

باب الحجب

الحجب على نوعين: حجب نقصان وهو حجب عن سهم، إلى سهم وذلك الخمسة نفر: للزوجين، والأم، وبنت الابن، والأخت لأب وقد مر بيانه. وحجب حرمان، والورثة فيه فريقان: فريق لا يحجبون بحال البتة، وهم ستة: الابن،
 في بيان هؤلاء
 ثلاثة من الرجال وهم

= لأن تقسيم الثلث الباقي على الكبرى والصغرى يجب أن يكون على ستة ما هما وهي بعينهما ستة الوقيين، وبين الخمسة والواحدة مائة فأخذنا مجموع الخمسة أيضا، ومعا ثلاثة هي عدد رؤوس الست، وبينهما مائة، فضربا أحدهما في الآخر فحصلت خمسة عشر، ثم ضرباها في أصل المسألة وهو ثلاثة فحصلت خمسة وأربعون، فمهما تصحح المسألة قد كان لست من أصلها ثمان، فإذا ضرباهما في المصروب وهو خمسة عشر حصل ثلاثون فكل بنت عشرة، وكان للكبرى والصغرى من أصلها واحد فضرباه في المصروب فلم يتغير، فقسما الخمسة عشر الباقية على سهام الولاء وهي الخمس، فأصاب كل سهم ثلاثة، فللكبرى من الخمسة عشر تسعة وقد كانت لها عشرة بصريق الفرصية فمها حينئذ تسعة عشر، ولصغرى من الخمسة عشر ستة وقد كانت لها عشرة بصريق الفرصية مجموعهما ستة عشر، وليس للوسطى إلا تلك العشرة التي أصابتها بالفرصية

الحجب هو لغة: المع، واصطلاحاً: مع لشخص معين من ميراثه، إما كله أو بعضه، لوجود شخص آخر. **حجب نقصان** وهو مع شخص معين عن فرض مقدّر إلى فرض أقل. **للزوجين** فالزوج يحجب من النصف إلى الربع، والروحة من الربع إلى النصف؛ لوجود الولد أو ولد الابن. **والأم** فإنها تحجب من الثلث إلى السدس بالولد، أو ولد الابن، أو الاثنين من الإحوة والأخوات. **وبنت الابن** تحجب مع بنت بصل من النصف إلى السدس تكملة للثلثين. **والأخت لأب** تحجب مع الأخت لأب وأم من النصف إلى السدس أيضا.

حجب حرمان: وهو مع شخص معين عن الإرث بالكلية لوجود شخص آخر. لا يحجبون: تحجب الحرمان، وإن كان البعض منهم يحجب حجب النقصان. **النتة إلخ**: هو مصدر بمعنى البتة وهو انقضاء. قال رسول الله ﷺ: لا يقطعون عن الإرث **النتة** إلا من كان له من ميراثه شيء، ولا يقطعون عن الإرث **النتة** إلا من كان له من ميراثه شيء.

يقال: لا أفعله بقاءً، والنتة لكل أمرٍ لا رجعة فيه. وبصه على أنه مفعول بإصمار فعل. والتقدير ههنا: ولا يتنوّ أي لا يقطعون عن الإرث **النتة**. **الابن إلخ**: فهم لا يحجبون نحال إذا كانوا ورثة، فلا يرد أنهم يحجبون باقتل والمردة والرقية؛ لأنهم على ذلك التقدير ليسوا بورثة.

لدي **الح** الإدلاء في اللغة: هو إرسال الذئب في الشئ، ثم استعمل في إرسال في كل شيء يمكن فيه ولو بطريق الخمار، فمعنى قوله: "يدي إلى الميت" يرسل قرابته إلى الميت بشخص. و"لء" فيه للإصاق، فاقراءة مشتركة بين مدلي ولواسطة.

لا تبت **الح** أطلقه الشيخ وهو مفيد لما إذا استحق لمدى به جميع التركة، سواء اتخذا في النسب كما في الأب وحدث، والاس وابنه، أو لم يتخذا كما في الأب والإحوة والأخوات، فإن مدى به ما أحرر جميع المارء يبق بمدى شيء أصلا، وأما إذا لم يستحق مدى به جميع المال، فإن اتخذا في نسب فالأمر كذلك كما في لأه وأه لأه، وإن لم يتخدا في نسب كما في لأه وأولادها فلا حجب وهو مفهوم من كلام الشيخ، كما لا يخفى.

كما ذكرنا في العصاة؛ بأنهم يرجحون قرب لدرجة، ولأقرب منهم يحجب الأبعد حسب حرمان سواء أخذوا في نسب أو لا، وهذا جارٍ في غيرهم أيضا لكن إذا كان هناك اتحاد السبب كما في الأحداث مع الأم، وفي ست الإناث مع الصبيات، وفي الأخوات لأب مع لأختين لأب وأم. **لا يحجب** لا حسب حرمان ولا حسب نقصان، وعليه عامة الصحابة رضي الله عنهم، روي أن امرأة مسيئة تركت زوجها مسيما، وأخوين من أمها مسيئين، وأبنا كافرا فقصى فيها عني عليه السلام وريد بن ثابت رضي الله عنه بأن للزوج النصف ولأخويها الثلث، وما بقي فهو لعمه يعني عليه السلام كان هناك عصاة لا للإناث الأخوة، وإلا فيرد على أخويها بل عني الزوج في زمان. فثبت أن الكافر لا يحجب حسب انفصال أيضا وإلا فم يكس للزوج النصف بل أربع، ولا يحجب حسب حرمان أيضا وإلا لم يكس للإخوة شيء.

وعند ابن مسعود رضي الله عنه يحجب حجب النقصان، كالكافر والقاتل والرقيق. حجب حرمان والمحجوب
 لا يرثان مع الأب ولكن يحجبان الأم من الثلث إلى السدس. لا الحرمان
 يحجب بالاتفاق كالاثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً، من أي جهة كانا؛ فإنهما كلا حصص
 أي من الأبوين أو من أحدهما

باب مخارج الفروض

اعلم أن الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى نوعان: الأول: النصف، والرابع، والثلث.
 والثاني: الثلثان، والثلث، والسدس، السنة على التضعيف والتصفيف، أي مقدرة.....

حجب النقصان: لاحجب الحرمان، ففي المسألة المذكورة يكون عنده للزوج الربع، وللأخوين اثنتان كما كان
 عدداً؛ لأنه لا يحجب حجب الحرمان، والباقي للعصبة إن كان. **كالكافر والقاتل والرقيق** والعريق والحريق،
 فهذه الثلاثة أمثلة للمحروم الذي لا يحجب عدداً أصلاً، ويحجب عدد ابن مسعود. **حجب النقصان.**
والمحجوب. افرق بين المحروم والمحجوب أن المحروم لا يكون فيه صلاحية الوراثة، والمحجوب يكون فيه صلاحية
 إرثه لكنه حجب عنها بسبب الحاجب، فالمحروم يفرض كائنت ولا المحجوب كذلك.

إلى السدس إلخ. وكذا الحكم في حجب الحرمان؛ فإن أم الأب تحجب بالأب وتحجب أم أم الأم حجب حرمان،
 أما عدد ابن مسعود رضي الله عنه فلا المحروم الذي ليس بإرث بالكنية حاجب عنده مع أنه ليس بإرث أصلاً، هكذا
 المحجوب بل هو أولى؛ لأنه وارث من وجه دون وجه، وأما عدداً فمحتاج إلى بيان الفرق بين المحروم والمحجوب
 تحجب نقصان وهو أن المحروم في حكم المعدم كما سبق؛ لأنه مستوف أهلية الميراث من كل وجه بخلاف المحجوب؛
 لأنه أهل للإرث باعتار الأصل وغير وارث بوجود الحاجب، فهو وارث من وجه دون وجه آخر.

مخارج الفروض: المخارج جمع مخرج، وهو اسم ظرف من الخروح، أي مواضع خروج الفروض الستة من الأعداد،
 وفي الاصطلاح: مخرج كل كسر مفرد هو عدد يكون ذلك الكسر واحداً منه صحيحاً فيه، فمخرج النصف اثنين؛
 لأن نصفه واحد صحيح، ومخرج الثلث ثلاثة؛ لأن ثلثه واحد صحيح، وعلى هذا القياس. **نوعان.** إما جعلوها نوعين؛
 لأن كل ثلاثة منها ما يمكن اعتبار التضعيف والتصفيف فيها، ومخرج من عدد مثلاً مخرج السدس ستة ومنها يخرج
 الثلث واثنان أيضاً ويجري التضعيف والتصفيف بينهما، وما يجعل منه اثنان ثمانية ومنها يخرج الربع والنصف أيضاً.
على التضعيف: أراد بذلك أن الثمن إذا ضعف حصل أربع، وأن أربع إذا ضعف حصل نصف، وكذلك السدس
 إذا ضعف صار ثلثاً، وإذا ضعف الثلث صار ثلثين. **والتصفيف:** أراد بذلك أن النصف إذا نصف صار ربعاً، وأن
 الربع إذا نصف صار ثلثاً، والثلثان إذا نصف كان ثلثاً، والثلث إذا نصف صار سدساً.

فإذا جاء في المسائل من هذه الفروض أحاد أحاد، فمخرج كل فرض سميّه إلا النصف وهو من اثنين. كالربع من أربعة، والثلث من ثمانية، والثلث من ثلاثة،
مفرد عن سائر الفروض
سبب من سه

سميّه أي منه من الأعداد، والمراد من السمي العدد الذي يسه وبين الكسر الذي يخرج منه نحاس في الحروف كانت من ثلاثة. والربع من الأربعة، والخمس من الخمسة، إلا النصف فإن مخرجه ثمان وهو يس سمي نصف بمعنى مذكور **كالربع** قدم في تمثيل ربع ونسب على لست؛ لأحدهما من النوع الأول كالنصف، ولم يذكر لثنتين؛ لأنه في حكم اثنت وتكرير به، وترك السدس ظهور حله مما ذكر، فإن كان في مسألة النصف فقط كما في من خلف بنتا وأخا لأب وأم فهي من اثنين:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٢} \\ \text{بنت} \quad \text{أخ لأب وأم} \end{array}$$

وإن كان فيه الربع وحده كما في من تركت لزوج مع الألس كانت من أربعة، اربع لزوج والباقي للابن:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٣} \\ \text{زوج} \quad \text{ابن} \end{array}$$

وإن كان فيها النصف فقط كما في من تركت لزوجة والألس كانت من ثمانية، اثنان لزوجة والباقي للألس:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٤} \\ \text{وجه} \quad \text{ابن} \end{array}$$

وإن كان فيها الثلث وحده كما إذا ترك أمًا وأخا لأب وأم كانت من ثلاثة، اثنان للأم والباقي للأخ:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٥} \\ \text{أم} \quad \text{أخ لأب وأم} \end{array}$$

وإن كان فيها شتان فقط كما إذا ترك بنتين وعمًا فهي أيضًا من ثلاثة، اثنان لبنتين وساقية للعم:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٦} \\ \text{بنت} \quad \text{عم} \end{array}$$

وإن كان فيها السدس فقط كما إذا ترك أمًا وأما فهي من ستة، السدس للأم والباقي للألس:

$$\begin{array}{r} \text{ميتة} \\ \hline \text{مسألة ٧} \\ \text{أم} \quad \text{ابن} \end{array}$$

وإذا جاء مثنى أو ثلاث وهما من نوع واحد فكل عدد يكون مخرجاً لجزء، فذلك العدد ^{حالية} أي لكسر من ذلك النوع أيضاً يكون مخرجاً لضعف ذلك الجزء ولضعف ضعفه، كالستة هي مخرج للسدس، ولضعفه ^{أي من الأيوبي أو من أحدهما} ولضعف ضعفه،

مثنى أو ثلاث [يعني إذا اجتمع مثنى أو ثلاث] حاصله أن هذه الفروض لا تخلو إما أن ينجي كل فرض منها مفرداً أو محتلطاً بغيره، فإن جاء مفرداً فمخرج كل فرض سمي به إلا النصف، فإنه من اثنين وليس يسمى به، وذلك مثل الثمن من الثمانية، والسدس من الستة، والثالث من الثلاثة، والرابع من الأربعة. وإن جاء محتلطاً بغيره فلا يخلو إما أن يحتلط كل نوع سوعه أو أحد النوعين بالنوع الآخر، فإن احتلط كل نوع سوعه فمخرج الأقل منه يكون مخرجاً للكل؛ لأن ما كان مخرجاً لجزء يكون مخرجاً لضعفه ولضعف ضعفه، كالثمانية مخرج الثمن، والستة مخرج السدس ولضعفه ولضعف ضعفه، فإن احتلط أحد النوعين بالآخر فمخرجهما من أقل عدد يجمعهما.

وإذا أردت معرفة ذلك فانظر مخرج كل واحد من الفرضين على حدة، ثم انظر هل بينهما موافقة أو لا، فإن كان بينهما موافقة فاصرب وفق أحدهما في جميع الآخر، فانسلف مخرج الفرضين، ثم إذا احتلط النصف من الأول بكل الثاني أو بعصه فهو من ستة؛ لأن بين مخرج النصف والسدس موافقة بالنصف، فإذا صربت وفق أحدهما في جميع الآخر بلغ ستة، وإن احتلط بالثالث أو بالتئين فلا موافقة بين المخرجين، فاصرب أحدهما في جميع الآخر يبلغ ستة، وإذا احتلط الرابع من الأول بكل الثاني أو بعصه فهو من اثني عشر؛ لأن مخرج الربع وهو الأربعة يوافق مخرج السدس وهو الستة بالنصف، فإذا ضربت وفق أحدهما في جميع الآخر بلغ اثني عشر ومنه يخرج أجزاء، وإن كان محتلطاً به الثالث والتئين فلا موافقة بين المخرجين فاضرب أحدهما في الآخر يبلغ اثني عشر، وإن كان المحتلط الثاني هو الثمن فإن كان المحتلط به السدس، فبين المخرجين موافقة بالنصف، وإن كان المحتلط به التئين فلا موافقة بينهما، فاصرب ثلاثة في ثمانية تبعد أربعاً وعشرين، فمخرج الجزءان فصارت جملة المخارج سبعة.

ولا يجتمع أكثر من أربع فروض في مسألة واحدة، ولا يجتمع من أصحابها أكثر من خمس طوائف، ولا يكسر على أكثر من أربع طوائف.

ولضعف ضعفه. الذي هو اثنان، واثمانية فإنها مخرج للثمن، ولضعفه - أعني الربع - ولضعف ضعفه أعني النصف. والسبب في ذلك أن مخرج ضعف كل جزء داخل في مخرج ذلك الجزء، أي مخرج الضعف موجود =

وإذا اختلط النصف من الأول بكل الثاني أو ببعضه.....

= في مخرج الجزء وعدّه، فيخرج النصف صحيحاً من مخرج حرته، فيستعي مخرج الجزء عن مخرج صعه مثلاً: مخرج ثلث والثلثين ثلاثة، وهي داحية في مخرج السدس التي هو ستة، وكذلك كل واحد من مخرج الربع والنصف داخل في مخرج ثمن. وقد اجتمع في مسألة سدس والثلث كما إذا ترك أم وأختين لأب كانت من ستة، وكذا إذا اجتمع فيها لسدس والثلثان كما إذا ترك أم وأختين لأب وأم وأختين لأب فهي من ستة أيضاً، ومما إذا اجتمع فيها الثلث والثلثان كما إذا ترك أختين لأب وأختين لأب وأم فهي من ثلاثة، وقد اجتمع في مسألة ثمن والنصف كما إذا ترك زوجة وثلاثاً كانت من ثمانية. وقد اجتمع فيها الربع والنصف كما إذا تركت زوجاً وثلاثاً كانت من أربعة، كما قال السيد السدس.

وإذا اختلط الح مخرج من بين حال اختلاط ثلثي وثلاث بين فروص نوع واحد شرع في بيان حال الاختلاط بين فروص أحد النوعين الآخر، فقد: وإذا اختلط النصف من الأول بكل الثاني أي بالثلثين والثلث وسدس، كما إذا تركت زوجاً، وأم، وأختين لأب وأم، وأختين لأب فإن خروج النصف، ولأم لسدس، وللأختين لأب وأم الثلثان، وللأختين لأب الثلث. فامسألة من ستة، وتعول إلى عشرة:

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، عول ٤} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب وأم} \quad \text{أختين لأب} \end{array}$$

أو **بعضه** أي اختلاط نصف في جميع هذه الصور كما إذا اختلط بالثلث فقط، كما فيمن حلفت زوجاً وأختين لأب:

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، رد ٥} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، عول ٧} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب وأم} \end{array}$$

أو اختلط بالثلثين فقط كما فيمن حلفت زوجاً وأختين لأب وأم:

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، عول ٨} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب وأم} \end{array}$$

أو اختلط بالسدس وحده كما إذا خلف أمًا وبنات:

أو اختلط بالثلث والثلثين معاً كما إذا تركت زوجاً وأختين لأب وأم وأختين لأب:

$$\begin{array}{r} \text{مسألة ٦، عول ٩} \\ \hline \text{ميت} \\ \text{زوج} \quad \text{أختين لأب وأم} \quad \text{أختين لأب} \end{array}$$

فهو من ستة، وإذا اختلط الربع بكل الثاني أو ببعضه فهو من اثني عشر، وإذا اختلط الثمن بكل الثاني

= أو اختلط بالثلثين والسدس معاً كما إذا تركت زوجاً وأختين لأب وأم وأماً:

مسألة ٦، عول ٨		
ميت		
زوج	أختين لأب وأم	أم
٣	٤	١

أو اختلط بالثلث والسدس كما فيمن تركت زوجاً وأختين لأم وأماً:

مسألة ٦		
ميت		
زوج	أختين لأم	أم
٣	٢	١

من ستة: لأن مخرج النصف اثنان، ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة، وكلاهما داخلان في الستة فهي مخرج النصف المختلط بفروض النوع الثاني على جميع الوجوه المذكورة، وأيضاً بين مخرج النصف والثلث مائة، فإذا ضرب أحدهما في الآخر حصلت ستة فهي مخرجهما. **الربع بكل الثاني**: أي بالثلثين والثلث والسدس كما إذا حنف زوجة، وأم، وأختين لأب وأم، وأختين لأم. فامسألة من اثني عشر، الربع وهو ثلاثة للزوجة، والسدس وهو الاثنان للأم، والثلث الذي هو أربعة للأختين لأم، والثلثان أي الثمانية للأختين لأب وأم، فتعول المسألة إلى سبعة عشر.

الثمن بكل الثاني: هذا لا يتصور إلا على رأي ابن مسعود رضي الله عنه كما إذا ترك ابناً محروماً، وزوجة، وأم، وأختين لأب وأم، وأختين لأم؛ فإن الابن مع الحرمان يحبب عنده الزوجة من الربع إلى الثمن، وأمّا عبدان فلا. ففي هذه المسألة يختص الربع بكل الثاني عبدان، فتكون المسألة المذكورة من اثني عشر، الربع وهو ثلاثة للزوجة، والسدس وهو اثنان للأم، والثلثان وهو ثمانية للأختين لأب وأم، الثلث - أعني أربعة - للأختين لأم، فعالت المسألة إلى سبعة عشر.

ولا يختص الثمن بكل الثاني؛ لأن الثمن ليس إلا للزوجة وقت وجود الولد وإن سفل. والسدس ليس إلا للأم وأولادها، والثلثان ليس إلا للبنتين أو الأختين سوى أولاد الأم. فقول: الحاجب للزوجة من الربع إلى الثمن إما أن يكون ابناً غير محروم أو ابناً محروماً أو بنتين، على الأول: انتهى صاحب الثلثين؛ فإنه ليس إلا البنتان أو الأخوات سوى أولاد الأم. ولما وجد الابن الوارث يكون التقسيم بين الابن والبنتين، لو وجدنا لذكر مثل حظ الأنثيين، والأختان محرومتان بالابن، فانتهى صاحب الثلثين قطعاً، وثبت المطوب من عدم خروج الصورة المذكورة. وعلى الثاني: للزوجة الربع؛ لأن الابن المحروم ليس بحاجة عبدان، فثبت المطوب. وعلى الثالث: ينعدم صاحب الثلث؛ لأنه ليس إلا أم وأولادها، والأم حيثئذ صاحب السدس بالولد، والأختان لأم محرومتان بالبنت، وبالجمله لا يخرج صورة واقعية يوجد فيها الثمن مع كل النوع الثاني.

أو ببعضه فهو من أربعة وعشرين.

باب العول

العول أن يزداد على المخرج شيء من أجزائه إذا ضاق ^{مخرج} عن فرض. اعلم أن مجموع المخارج سبعة، أربعة منها لاتعول

أو ببعضه أي بعض النوع الثاني كما إذا احتض بالثنتين والستين كروحة وبنتين وئم وأحتين لأم، أو احتض بالثنتين فقط كروحة وستين، أو بالستين فقط كروحة وئم واس هو عصبة، أو بالثنت فقط كروحة واس رقيق وأحتين لأم عني رأيي يصح، كذا قال السيد. أربعة وعشرين الشمس وهو ثلاثة لروحة، وستين وهو أربعة لأم، ولثنت وهو ثمانية لأحتين لأم، واشتان وهو ستة عشر للأحتين لأب وأم، فكانت المسألة عتبة بن جدي وثلاثين.

العول. وهو في السعة: ميل واحور، ويستعمل معنى علة، يقال: عين صبره أي غلب، ومعنى ارفع يقال: عال اميران إذا رفعه. وفي الاصطلاح: زيادة ستهم عني مخرج نسأة من كسرهما كسدسها وثلثها فهي مكمنة به، مأخوذ من المعنى المعوي؛ لأن نسأة مالت عني أهلها بجور حيث نقصت من فروصهم.

إذا ضاق عن فرض. خاصه أن مخرج إذا ضاق عن اوفاء بالفروض المجتمعة فيه ترفع التركة إلى عدد أكثر من ذلك المخرج، ثم تقسم حتى يدخل القصاص في فرائض جميع الورثة عني ستة واحدة، وأور من حكم بالعلو عمر فإنه وقعت في عهده صورة ضاق مخرجها عن فروصها وهي: روح، وأم، وأخت لأب وئم، فشدور الصحابة فيها، منهم عثمان وعبي وعباس بن عبد المطلب واس مسعود وزيد بن ثابت. فأشار لعباس عليه السلام إلى عول فقال: أعيوا الفرائض فتابعوه عني ذلك ولم يكره أحد إلا أنه بعد موته، فانسألة عبد اعمامة من ستة، تعول إلى ثمانية. وعند ابن عباس عليه السلام بروح انصف وهي ثلاثة، ولأأم اثنت أي اثنان، وللأخت الباقي وهو واحد.

مجموع المخارج سبعة. وجهه أن الفروض ستة وهي نوعان، الأول: نصف والربع والشمس، والثاني: الثلثان ولثنت وستين، فهي حالتان: بحد واحتماع. ومخارجها في الافراد خمسة. لاثناك لاصف، ولأربعة لربع، واتحادية للشمس، والثلثة لثنت والثلثين، والستة لستين. وإذا اجتمع فروص فإن كانت من نوع واحد لاخرج عن الخمسة المذكورة، لأنه يعتبر مخرج أدناها، ففي نصف وربع من أربعة، أو نصف وئم من ثمانية، أو ثنت وستين من ستة. ولو من نوعين: فإذا احتض النصف من النوع الأول بكل النوع وببعضه فمن ستة، وإذا احتض اربع بكل النوع الثاني أو ببعضه فمن اثني عشر، وإذا احتض الشمس بكل النوع الثاني أو ببعضه فمن أربعة وعشرين، فيصم هذان إلى الخمسة فتصير المخارج سبعة. لاتعول: لأن افروض المتعلقة بها إما أن يفي امال بها، أو يبقى منه شيء زائد عليها.

وهي: الاثنان، والثلاثة، والأربعة، والثمانية. وثلاثة منها قد تعول، أما الستة فإنها

تعول إلى عشرة وترا وشفعا، وأما اثنا عشر فهي تعول إلى سبعة عشر

أربع عولات

ثلاث عولات

وهي: أي هذه المخارج لا يقع فيه العول أصلاً. أما الاثنان؛ فلأن المسألة لا تكون من اثنين إلا إذا كان فيها نصفان أو نصف وما بقي. مثال الأول: روح وأخت لأب وأم، ومثل الثاني: روح وأخ لأب وأم، فلا حاجة إلى العول، وأما الثلاثة؛ فلأن المخارج منها إما ثلث وما بقي أو ثلثان وما بقي، أو ثلث وثلثان فالأول: كأم وأخ لأب وأم، والثاني: كسنتين وأخ لأب وأم، والثالث: كأختين لأم وأختين لأب وأم، فكل أيضاً غير محتاج إلى العول. وأما الأربعة؛ فلأن ما يخرج منها، إما ربع وما بقي، أو ربع ونصف وما بقي، أو ربع وثلث وما بقي، فالأول: كروح وبن، والثاني: كروح وبن (وهما نصف) وأخ لأب وأم، والثالث: كروحة وأبوين (للأم ثلث ما بقي بعد فرض الروحة، وبالأب سافي) والكل غير محتاج إلى العول، وأما الثمانية؛ فلأن المخارج منها إما ثلثين وما بقي، أو ثلث ونصف وما بقي، فالأول: كروحة وبن، والثاني: كروحة وبن وأخ لأب وأم. فلعول في شيء من مسائل هذه المخارج الأربعة.

والثلاثة: لأن المخارج منها إما ثلث وما بقي كأم وأخ لأب وأم، وإما ثلثان وما بقي كبنين وأخ لأب وأم، وإما ثلثين وأختين لأم، وأختين لأب وأم. **والأربعة:** لأن ما يخرج منها إما ربع وما بقي كروح وبن، أو ربع ونصف وما بقي كروح وبن وأخ لأب وأم، أو ربع وثلثين وما بقي كروحة وأبوين.

والثمانية: لأن المخارج منها إما ثلثين وما بقي كروحة وبن، أو ثلث ونصف وما بقي كروحة وبن وأخ لأب وأم. **قد تعول:** أشار به 'قد' إلى أن العول ليس لازماً لها. **إلى عشرة إلخ:** [زيادة سدسها أو ثلثها أو نصفها أو بضعها وسدسها] أي تعول إلى أعداد حال كونها منتهية إلى عشرة، فليست 'إلى' صفة لـ 'تعول' بل صلتها مقدرة؛ لأن العشرة ليست وترا وشفعا.

وترا وشفعا: منصوبان على الحال من العدد الذي عالت إليه، أي حال كون تلك الأعداد منقسمة إلى وتر وشفع، فتعول سدسها إلى سبعة كما إذا اجتمع نصف وثلثان كروح وأختين لأبوين أو لأب، وتعول ثلثها إلى الثمانية كما إذا اجتمع نصف وثلثان وسدس كروح وأختين لأبوين أو لأب وأخت لأم، وتعول بنصفها إلى تسعة كما إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث كروح وأختين لأبوين أو لأب وأختين لأم، وتعول ثلثيها إلى عشرة كما إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث وسدس كروح وأختين لأبوين أو لأب وأختين لأم وأم، وهذه المسألة تسمى 'الشريحية'؛ إذ قضى فيها شريح بأن للروح ثلاثة من عشرة، فجعل الروح بطوف السداد، ويسأل الناس عن امرأة حلفت روحاً ولم تترك ولداً ولا ولد ابن، ماذا يصيب الروح؟ فكانوا يقولون له: النصف، فيقول: لم يعصني شريح بنصف ولا ثلث، فنبهه ذلك فضده، فما أتاه عدله، وقال له: أسأت القول وكتمت العول. **إلى سبعة عشر:** زيادة نصف سدسها أو ربعها، أو ثلثها ونصف سدسها.

وترا لا شفعاً، وأمّا أربعة وعشرون فإنّها تعول إلى سبعة وعشرين عولا واحدا كما
في المسألة المنبرية، وهي امرأة وبتتان وأبوان، ولا يزداد على هذا
العدد الذي هو سبعة وعشرون

وترا لا شفعاً: فتعول نصف سدسها إلى ثلاثة عشر كما إذا اجتمع ربع وثلاث وسدس، كزوجة وأختين لأبوين
أو لأب، وأخت لأب. وتعول ربعها إلى خمسة عشر، إذا اجتمع ربع وثلاث وثلاث، كزوجة وأختين لأبوين أو
لأب، وأختين لأب. وتعول سدسها وربعها إلى سبعة عشر، إذا اجتمع ربع وثلاث وسدس، كثلاث
روحان وحدتين وأربع أخوات لأب وأختين لأبوين وتلقب بـ "أم الأرملة"، كانت أتركة فيها سبعة عشر
ديناراً، فأخذت كل واحدة ديناراً، ويقال لها: "الدينارية"، وقد ألغز فيها بعضهم فقال:

قل لمن يقسم الفرائض واسأل إن أردت الشيوخ والأحداث
مات ميت عن سبع عشرة أنثى من وجوه شتى فحزن التراث
وأخذت هذه كما أخذت تلك عقاراً ودرهماً وأثاناً

وقفت في جوابه:

ذي شقيقاته وهن ثمان مع زوجاته وكنّ ثلاثاً
جدتاه وأربع أخوات أي لأب، فكنّ جمعاً إناناً
أصلها اثنا عشر وعالت سبعة عشر عدا يساوي التراثان

المسألة المنبرية التي اجتمع فيها الثمن والثلث والسدس: وإنما سميت منبرية؛ لأنها سئلت عن عني عليه السلام وهو عني
منبر في الكوفة، فأجاب عنها بدهاء، فقال أسائل متعنتاً: أليس بزوجة الثمن؟ فقال: صار ثمنها تسعاً، ومضى في
حصبته. فتعجبوا من فطنته. ولا يزداد: أي لا تعول أكثر من ذلك إلا عند ابن مسعود رضي الله عنه، فإنّها تعول عنده إلى أحد
وثلاثين فيما إذا ترك امرأة وأختين لأب وأب كافر، أو رقيقاً أو قاتلاً لأبيه؛ لأن من أضاعه أن يخرج يوجب حجج
نقصان دون أحرمان، فيكون للمرأة الثمن عنده، وللأب السدس، وللأختين لأب اثنتان وللأختين لأب الثلث، ومجموع
ذلك أحد وثلاثون. وعند غيره هذه المسألة من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر، والدليل على إحصاء العول فيما
ذكر من الوجوه استقرار في صور اجتماع الفروض كما لا يخفى، وصورة المسألة عند ابن مسعود رضي الله عنه هكذا:

مسألة ٢٤، عول ٣١						ميت
زوجة	أم	أخت لأب	أخت لأب	أخت لأب	أخت لأب	ابن كافر
٣	٤	٨	٨	٨	٤	٨

وعند غيره هكذا:

مسألة ١٢، عول ١٧						ميت
زوجة	أم	أخت لأب	أخت لأب	أخت لأب	أخت لأب	ابن كافر
٣	٢	٤	٤	٢	٢	٨

والله أعلم بالصواب.

إلا عند ابن مسعود رحمته؛ فإن عنده تعول إلى أحد وثلاثين.

أربعة وعشرون

فصل

في معرفة التماثل والتداخل

والتوافق والتباين بين العددين

تماثل العددين كون أحدهما مساويا للآخر، و تداخل العددين المختلفين أن يعد أقلهما الأكثر أي يفنيه، أو نقول: هو أن يكون أكثر العددين منقسما على الأقل كالتقسيم على الثلاثة ^{مرة وأكثر} قسمة صحيحة، أو نقول: هو أن يزيد على الأقل مثله أو أمثاله فيساوي الأكثر، أي قسمة لا كسرها ^{بأكبره}

إلى أحد وثلاثين: بزيادة سدسها ولحمها عليها كامراة، وأتم، وأحتين لأب وأم، وأحتين لأم وأب محروم، ومرت هذه أسألة.

معرفة التماثل: لا يخنو عددان اجتماعا من أحد هذه الأحوال الأربعة؛ لأهما إمّا أن يتساويا أو لا، فإن تساويا فهي 'امثالة'، وإن لم يتساويا فلا يخلو: إمّا أن يكون الأقل جزء للأكثر أو لا، فإن كان جزء له فهي 'امداخنة والتداخل'، وإن لم يكن جزء له فلا يخلو: إمّا أن يتعقا في جزء أو لا، فإن اتعقا فيه فهي 'الموافقة'، وإن لم يتعقا فيه فهي 'المباينة'.

بين العددين والعدد ما تألف من الأحاد كالأثني فصاعدا. ومن خواصه: أن يساوي نصف مجموع حاشيتيه القريتين أو العبدتين كالأربعة مثلا فإن طرفيها القريين ثلاثة وخمسة، ومجموعهما ثمانية، والأربعة نصف الحاشيتين، وحاشيتاها العبدتان اثان وستة أو واحد وسعة، والأربعة نصف مجموعهما، وكالأثني يساوي نصف مجموع الواحد والثلاثة، ومنه علم أن الواحد لايسمى عددا عند أكثر احصآب، وهو مختار المصنف. **مساويا للآخر:** كثلاثة وثلاثة مثلا، ويسميان بامتثاليتين. فإن قلت: إن التماثل سسة بين العددين المتعابرين ولاتعابرين بين ثلاثة، وإن قيل ألف مرة، قلت: المراد بالعددين في تعريف التماثل العددان في المحيين، والثلاثة القائمة في ادراهم معايرة سثلاثة القائمة في الدنانير.

أن يعد أقلهما الأكثر كالثلاثة والستة فإنك إذا ألقيت الثلاثة من الستة مرتين، فببت الستة. ووجه البسط للنسب في الأربعة: أن كل عدد بالنسبة إلى الآخر لا يخنو من أن يكون مساويا له أو لا، فإن كان فهما متماتلان، وإن لم يكن فلا يخلو من أن يكون أحدهما مصيا للآخر أو لا، فإن كان فهما متداخلان كالثلاثة والستة، وإن لم يكن فلا يخلو من أن يصيها عدد ثالث أو لا، فإن كان الأول فهما متوافقان، وإن كان الثاني فهما متباينان. **فيساوي الأكثر:** فإذا ريد مثلا على الثلاثة مثلها مرة صارت ستة، ومرتين صارت تسعة.

أو نقول: هو أن يكون الأقل جزءاً للأكثر مثل ثلاثة وتسعة. وتوافق العددين أن لا يعد أقلهما الأكثر ولكن يعدهما عدد ثالث كالثمانية مع العشرين، تعدهما أربعة،
فهما متوافقان بالربع؛ لأن العدد العادّ لهما مخرج جزء الوفق. وتباين العددين أن لا يعد العددين معا عدد ثالث كالتسعة مع العشرة. وطريق معرفة الموافقة والمباينة بين العددين المختلفين أن ينقص من الأكثر بمقدار الأقل من الجانبين مرة أو مرارا حتى اتفقا في درجة واحدة، فإن اتفقا في واحد فلا وفق بينهما،

أو نقول هذا وما قبله ليس بينهما إلا الاختلاف في العبارة، فإن العدد الأقل إن كان عادداً للأكثر سمي الأقل جزءاً للأكثر، وإن لم يعدده كان آخره، فبعثت عرفت ممّا قلنا أن لموارد آخره في نفس ما كان جزءاً وحاداً لا مكرراً، فلا ينقص مع التعريف بالأربعة ساسية إلى عشرة؛ فإنها خمسها، ولا بثلاثة ناقبوس إلى خمسة؛ لأنها ثلاثة أخماسها، مثل ثلاثة وتسعة فإن ثلاثة ثلث تسعة فهي جزءها يعدده ثلاث مرات، وتساويها بأن يرد عليها مثلي مرتين، والتسعة منقسمة عليها بلا كسر كما مر. فهذا مثال من حل على جميع التفاسير.

لا يعد أقلهما ولا يرد أن الواحد يعد جميع الأعداد؛ لأن لو حد ليس بعدد عند نصف. أربعة لأنها تعد النصفية مرتين، والعشرين خمس مرات. مخرج جزء الوفق أي مخرج جزء الذي وقعت فيه الموافقة، فلما عددهما الأربعة وهي مخرج الربع كانا متوافقين به، والمعبر في هذه الصياغة إذا تعدد عدد أكثر عددهما يكون جزء الوفق أقل فيسبب الحساب، فلا ينقص إلى أن لاثنين تعددهما أيضاً فيتوافقان بالنصف، ثم طريق العدد أن يبقى الأقل من أكثر ما أمكن، حتى يبقى من الأكثر أقل من الأقل، فيبقى ذلك لشيء من الأقل ما أمكن، وهكذا يفعل إن أن يتوافقا في عدد ثالث. كالتسعة مع العشرة فإنه لا يعددهم معا شيء مساوي لـ واحد، وهو ليس بعدد عدده.

طريق معرفة لما كانت معرفة التماثل والداخل بين العددين ظاهرة، وفي معرفة لتوافق والتباين بينهما، فذكرهما صريفة أخرى. المختلفين قيد واقعي أو اختارني عن المتماثلين؛ إذ أريد المختلفين حقيقة. من الجانبين أي تسقط الأقل من الأكثر إلى أن يصير الأكثر أقل، ثم تنقصه من الأقل. فلا وفق بينهما إن حصل تساوي كاختمسة مع التسعة؛ فإنها إذا أسقطت خمسة من التسعة بقي ثمان، فإذا أسقطتها من خمسة مرتين بقي واحد، أو كالتسعة والعشرة فإذا أقيمت تسعة من العشرة بقيت ثلاثة، وإذا أقيمت ثلاثة من التسعة مرتين بقي واحد، وإذا أقيمت واحد من الثلاثة مرتين بقي أيضاً واحداً، فقد اتفقت التسعة والعشرة باللقاء الأقل من الجانبين مراراً في الواحد؛ فإنه أساقى من كل منهما في بعض درجات لإلقاء، فهما أي التسعة والعشرة متماثلين.

وإن اتفقا في عدد فهما متوافقان بذلك العدد، ففي الاثنين بالنصف وفي الثلاثة بالثلث ^{كثمانية مع العشرين} وفي الأربعة بالربع هكذا إلى العشرة، وفيما وراء العشرة يتوافقان بجزء منه، أعني ^{وتسمى الكسور المنطقية} في أحد عشر بجزء من أحد عشر، وفي خمسة عشر بجزء من خمسة عشر، فاعتبر هذا.

في عدد: كالثمانية وثمانية عشر؛ فإليك إذا ألفت من الثمانية عشر ثمانية مرتين، بقي منها اثنان، وإذا ألفت اثنان من الثمانية ثلاث مرات بقي منها أيضا اثنان، فهما عددان متوافقان. ففي الاثنين بالنصف: أي إذا اتفقا في الاثنين فهما متوافقان بالنصف كالستة مع العشرة؛ فإليك إذا أسقطت الستة من العشرة بقي أربعة، فإذا أسقطتها من الستة بقي اثنان.

هكذا إلى العشرة أي وإن توافقا في خمسة فهما متوافقان باحتمال كخمسة عشر مع خمسة وعشرين، أو في ستة فباستدس كاثني عشر مع ثمانية عشر، أو في سبعة فباستدس كأربعة عشر مع إحدى وعشرين، أو في ثمانية فباستدس كستة عشر مع أربعة وعشرين، أو في تسعة فباستدس كثمانية عشر مع سبعة وعشرين، أو في عشرة فبالعشر كالعشرين مع الثلاثين. وهذه كلها كسور مطقة، والكسر المنطق: هو ما يعبر عنه حقيقة بلفظ الحرثية وعبره كاخمس؛ فإنه كما يقال فيه خمس، يقال فيه جزء من خمسة. والأصم: ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الحرثية كالواحد من أحد عشر فلا يقال فيه سوى جزء من أحد عشر: جزء من الواحد.

وفيما وراء العشرة إلخ: حاصل التعبير عما وراء العشرة، أن العدد الذي فوق العشرة إما أن يعده شيء من ابحارج التسعة: الأثنان، أو الثلاثة، أو الأربعة، أو الخمسة، أو الستة، أو السبعة، أو الثمانية، أو التسعة، أو العشرة، أو لا يعده شيء. فعلى الأول يعبر عن كسره بإحدى الكسر التسعة كما يقال للثلاثين من اثنا عشر السدس وبثلاثة منها الربع، وعلى هذا القياس وعلى الثاني يعبر عن كسره بطريق اجرثية والإضافة.

بحرء منه: أي بحرء من الوفاق كسرا من الكسور الأصم. بجزء من أحد عشر. كاثني وعشرين مع ثلاثة وثلاثين فإن العدد الذي بعدهما أحد عشر فقط، فهو بحرء جزء من أحد عشر، وفي ثلاثة عشر يتوافقان بحرء من ثلاثة عشر كستة وعشرين، وتسعة وثلاثين، فإن العادّ لهما ثلاثة عشر.

بحرء من خمسة عشر: كثلاثين مع خمسة وأربعين؛ فإن خمسة عشر بعدهما معا فهما متوافقان بحرء منها. وعلم أن العددين إذا توافقا في عدد مركب، وهو ما يتألف من ضرب عدد في عدد كخمسة عشر مع خمسة وأربعين. فإن شئت قلت: هما متوافقان بحرء من خمسة عشر، وإن شئت سئت الواحد إليه كسرين يضاف أحدهما إلى آخر فتقول: بينهما موافقة بثلاث خمس أو خمس ثلث، فيعبر عنه بالحرء والكسور المنطقية المضافة بخلاف غير المركب؛ فإنه لا يعبر عنه إلا بالجزء. فاعتبر هذا: أي فس في سائر الأعداد ما يتألف لك من الأصل

باب التصحيح

يحتاج في تصحيح المسائل إلى سبعة أصول: ثلاثة بين السّهام والرؤوس، وأربعة بين الرؤوس والرؤوس: أما الثلاثة فأحدها: إن كانت سهام كل فريق منقسمة عليهم ^{الأصول} ^{هتداً بحره إن كانت} ^{مصرية} ^{مها} ^{أما جود من بخارجها} ^{مها} ^{من لورثة نصيبهم من التركة فقط} ^{من} ^{بلا كسر}، فلا حاجة إلى الضرب كأبوين وبتين. والثاني: إن انكسر على طائفة واحدة ولكن بين سهامهم ورؤوسهم موافقة، فيضرب وفق عدد رؤوس من انكسرت عليهم ^{والتصحيح} ^{كسر من كسر} ^{وهو تلك الطائفة الواحدة} السهام في أصل المسألة وعولها إن كانت عائلة، كأبوين وعشر بنات

باب التصحيح [هو في البعة: دفع السقم من مريض، وفي اصطلاح هذا الفن: إزالة كسر الواقع بين الرؤوس وسهامهم حقيقة أو حكماً] التصحيح هو تفعيل من الصّحة، ضد السقم. ويطلق اصطلاحاً بالاشتراك المصفي على أحد السهام من أقل عدد يمكن على وجهه، لا يقع فيه الكسر على أحد المستحقين، ورثة كانوا أو غرماء. **بين السّهام** السهام جمع سهم، والمراد به نصيب الذي وصل لكل وارث من أصل المسألة. **والرؤوس** جمع رأس، ومراد منه أعداد كمية الورثة مثلاً: لو كان مميت ستان، وروحتان، وأختان فالمسألة من اثني عشر، الربع وهو ثلاثة سزوحيتين، وهذا سهمهما ورؤوسهما ثمان، ولستين أربعة، فهد سهمهما ورؤوسهما ثمان، ولأختين، فقواعد التصحيح كلها سبعة: ثلاثة بين سهام الورثة ورؤوسهم، وأربعة بين رؤوس بعض الورثة ورؤوس بعض الآخر. **مقسمة الخ** وهذا لانقسام في صورتين حين كور التمثال بين اسهام والرؤوس وحين كور لتدخل بينهما لكن لا مطلقاً، بل إذا كان عدد الرؤوس أقل من عدد السهام، فتأمل. **بلا كسر** وذلك إذا كان بين اسهام والرؤوس تماثل أو تدخل لكن لا مصفق بل إذا كان عدد الرؤوس أقل من عدد السهام.

فلاحاجة الخ لأنه إنما يحتاج إليه لإزالة كسر الواقع على فريق من الورثة، فإذا لم يقع كسر لا يحتاج إليه. **كأبوين وستين**: فامسألة حينئذ من ستة، فكل واحد من الأبوين سدسها، وهو واحد، ولبتين الثلث - أعني أربعة -، فكل واحد منهما ثمان، فاستقدمت سهام على رؤوس الورثة بلا انكسار، وصورتهما هكذا:

مسألة ٦			
ميت			
أب	أم	بنت	بنت
١	١	٢	٢

موافقة وكذا إذا كان بينهما تدخل، إذا كان عدد الرؤوس أريد من عدد السهام. **كأبوين وعشر بنات**. مثال ما ليس فيها عول. فأصل المسألة من ستة، السدس واحد، ثمان الأبوين ويستقيمان عليهما، والثلثان وهما أربعة =

أو زوج وأبوين وست بنات. والثالث: أن لا تكون بين سهامهم ورؤوسهم موافقة، فيضرب كلّ عدد رؤوس من انكسرت عليهم السهام في أصل المسألة وعوّلها إن ^{بل تكون مبادية} كانت عائلة، كآب وأم وخمس بنات،
 في أصلها مع إن لم تكن عائلة

- للبنات، ولا تستقيم عليهن، لكن بين الأربعة والعشرة موافقة بالتصيف؛ فان العدد العادّ لهما هو الاثنان، فرددنا عدد الرؤوس - أعني العشرة - إلى نصفها وهو خمسة. وضربناها في الستة التي هي أصل المسألة، صار الخاصل ثلاثين فتصح منه مسألة إذ كان للأبوين من أصل المسألة سهمان، وقد ضربناهما في المضروب الذي هو خمسة صار عشرة، بكل منهما خمسة، وكانت لبنات منه أربعة، وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار عشرين، فلكل واحدة منهن اثنان:

مسألة ٦، تصحيح ٣٠		
أب	أم	عشر بنات
١	١	٤

ضرب وفق عدد الرؤوس وهو خمسة في أصل المسألة فصار ثلاثين، ثم في السهام الخاصة من أصل المسألة، فهي السهام من التصحيح.

أو زوج وأبوين وست بنات: هذا مثال ما فيها عول، فأصل المسألة ههنا من اثني عشر لاجتماع الربع، والسدس، والثلاثين، فزوج ربعا وهو ثلاثة، ولأبوين سدساها وهي أربعة، ولبنات استّ ثلثاها وهما ثمانية، فعالت المسألة إلى خمسة عشر، وانكسرت سهام الست - أعني الثمانية - على عدد رؤوسهن فقط، لكن بين عددي الرؤوس والسهام موافقة بالتصيف، فرددنا عدد رؤوسهن إلى نصف وهو ثلاثة ثم ضربناها في أصل المسألة مع عوّلها - وهو خمسة عشر - فحصلت خمسة وأربعون، فاستقامت منها المسألة؛ إذ قد كانت للزوج من أصل المسألة ثلاثة، وقد ضربناها في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة، وكانت للأبوين أربعة وقد ضربناها في ثلاثة صار اثني عشر فلكل منهما ستة، وكانت للبنات ثمانية وقد ضربناها في ثلاثة، فحصلت أربعة وعشرون، فلكل واحدة منهن أربعة، وصورته هكذا

مسألة ١٢، عول ١٥، تصحيح ٤٥			
زوج	أب	أم	ست بنات
٣	٢	٢	٨

ولا يستقيم فضربنا وفقه وهو الثلاث في أصل المسألة، ثم في السهام الحاصلة.

كآب وأم وخمس بنات: مثال للأول، يعني إذا لم تكن المسألة عائلة، فأصل المسألة من ستة، السدس وهو الواحد للأب، وكذلك السدس وهو الواحد للأم، والثلاثان وهما الأربعة للست الخمس ولا يستقيم عليهن، وفي =

أو زوج وخمس أخوات لأب وأم. وأما الأربعة: فأحدها: أن يكون الكسر على طائفتين أو أكثر، ولكن بين أعداد رؤوسهم مماثلة، فالحكم فيها أن يضرب أحد الأعداد في أصل المسألة، مثل ست بنات
من الورثة
أي من الرؤوس
أي كسر السهام
أي في هذه الصورة
المماثلة

= عدد الرؤوس والسهام مائة، ف ضربنا كل عدد الرؤوس في أصل المسألة فصارت ثلاثين، ومنها تصح المسألة ثم ضربنا الخمسة أيضا في السهام احصاة بكل واحد من أصل المسألة، فكان للأب واحد فصار خمسة، وكذلك للأُم، وكانت لسات أربعة، فصارت بعد الضرب عشرين، فكل واحد أربعة بهذه الصورة:

مئة	مسألة ٦، تصحيح ٢
أب	١٠
أم	١٠
خمس بنات	٢٠

أو زوج وخمس أخوات لأب وأم، فأصل المسألة من ستة، النصف وهو ثلاثة لزوج، وثلاث وهو أربعة للأخوات، فقد عادت المسألة إلى السعة وانكسرت سهام الأخوات عنهن فقط، وبين عدد سهامهن ورؤوسهن - أعني الأربعة والخمسة - مائة، ف ضربنا كل عدد رؤوسهن - وهو خمسة - في أصل المسألة مع عوها - وهو سعة - فصار الحاصل خمسة وثلاثين فصاح تصح المسألة؛ إذ كانت لزوج ثلاثة وقد ضربناها في المضروب وهو خمسة فصار خمسة عشر، وكانت للأخوات الخمس أربعة وقد ضربناها أيضا في خمسة فصار عشرين، فكل واحد منهن أربعة بهذه الصورة:

مئة	مسألة ٦، عول ٧، تصحيح ٣٥
١٠	٣٥
خمس أخوات لأب وأم	٣٥

رؤوسهم أي رؤوس من انكسرت عنهن سهامهم، والمراد بأعداد رؤوس: ما يتناول عن تلك الأعداد ووقفها أيضا، فإنه إن كانت بين رؤوس صائفة وسهامهم مثلا موافقة يرد عدد رؤوسهم إلى وفقه أولا، ثم تعتبر المماثلة بينه وبين سائر الأعداد، كما ستقف عليه. أصل المسألة فيحصل ما تصح به المسألة عن جميع الفرق.

سب سب فأصل المسألة من ستة، بنات اثنتان - وهي أربعة - ولا يستقيم عنهن، وبينهما موافقة بالنصف، فرددنا عدد رؤوسهن إلى نصفه ثلاثة وحفظناها، وللجدات اثلاث السدس - وهو واحد - وبينهن، فحفظنا ثلاثة عدد رؤوسهن، وللأعمام الثلاثة واحد وبينهم، فحفظنا ثلاثة عدد رؤوسهم، ثم بسا هذه الأعداد الثلاثة إلى بعضها، فوجدناها متماثلة فكان أحدها جزء السهم فصرناه في ستة أصل المسألة، فحصل ثمانية عشر، فصاح تستقيم المسألة؛ إذا كان لبنات أربعة فصرناها في جزء السهم فحصل اثنا عشر فكل واحدة منهن اثنان، وللجدات واحدة فصرناها في جزء السهم فكان ثلاثة فكل واحدة منهن واحد، وللأعمام =

بعض الأعداد بعضاً: أي بعض أعداد رؤوس من انكسرت عليهم سهامهم من طائفتين أو أكثر.

والأفالمبلغ في جميع الثالث، ثم المبلغ في الرابع كذلك، ثم المبلغ في أصل المسألة كأربع زوجات، وثمانى عشر بنتا، وخمس عشرة جدة، وستة أعمام. والرابع: أن تكون الأعداد متباينة، لا يوافق بعضها بعضا، فالحكم فيها أن يضرب أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم ما بلغ في جميع الثالث، ثم ما بلغ في جميع الرابع، ثم ما اجتمع في أصل المسألة

والأفالمبلغ أي وإن لم يوافق المبلغ الثالث فحينئذ يضرب المبلغ. **كأربع زوجات إلخ**: أصل المسألة من أربعة وعشرين، لزوجات الأربع النمس - وهي ثلاثة - فلا تستقيم عليهم، وبين عددي سهامهن ورؤوسهن مباينة، فحفظنا جميع عدد رؤوسهن. ولبنات الثماني عشر النشار - وهو ستة عشر - فلا تستقيم عيهن، وبين عددي رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف، فأحدا نصف عدد رؤوسهن - وهو تسعة - وحفظناها. للجدات الخمسة عشر السدس - وهي أربعة - فلا تستقيم عليهم، وبين عدد رؤوسهن وسهامهن مباينة فحفظنا جميع عدد رؤوسهن. وللأعمام الستة الباقي - وهو واحد - فلا يستقيم عليهم، وبينه وبين عدد رؤوسهم مباينة، فحفظنا عدد رؤوسهم. فحصل لنا من أعداد الرؤوس المحفوفة أربعة وستة وتسعة وخمسة عشر، ثم صنا بينهما - أي بين الأربعة والستة - التوافق فوجدنا الأربعة موافقة لستة بالنصف، فرددنا أحدهما إلى نصفها، وصرناه في الأخرى صار المبلغ اثني عشر، وهو موافق لتسعة بالثلث، فصرنا ثلث أحدهما في جميع الآخر صار المبلغ ستة وثلاثين، وبين هذا المبلغ الثاني - أي ستة وثلاثين - وبين خمسة عشر موافقة بالثلث أيضا، فصرنا ثلث خمسة عشر - وهو خمسة - في ستة وثلاثين فحصلت مائة وثمانون، ثم صرنا هذا المبلغ الثالث في أصل المسألة أعني أربعة وعشرين - صار الحاصل أربعة آلاف وثلاث مائة وعشرين، فصحا تصح المسألة؛ إذ كانت لزوجات من أصل المسألة ثلاثة صرناها في المضروب - وهو مائة وثمانون - فحصل خمسمائة وأربعون، فكل من الزوجات الأربع مائة وخمس وثلاثون. وكانت سنوات ستة عشر، وقد صرناها في المضروب فصار اثنين وثمان مائة وثمانين، فكل واحدة منهن مائة وستون. وكانت للجدات أربعة فصار باصريق المذكور سعمائة وعشرين، فكل منهن ثمانية وأربعون، وكان للأعمام الستة واحد فصار مائة وثمانين، فكل واحد منهم ثلاثون. وصورة المسألة هكذا:

مسألة ٢٤، تصحيح ٤٣٢٠		المضروب ١٨٠	
أربع زوجات	ثمانى عشر بنتا	خمسة عشر جدة	ستة أعمام
$\frac{3}{520}$	$\frac{16}{2880}$	$\frac{4}{720}$	$\frac{1}{180}$

الأعداد أي أعداد رؤوس من اكسرت عيهم سهامهم من صائفتين أو أكثر. **أصل المسألة**: إن كانت عادة، وفيه مع عولها إن كانت عائنة.

كامراتين وست جدات وعشر بنات وسبعة أعمام.

كامراتين: أي زوجتين وست جدات إخ فأصل المسألة من أربعة وعشرين، فلزوجتين ثلثها وهو ثلاثة، ولا تستقيم عليهن، وبين رؤوسهن وسهامهن مبادية، فحفظنا اثني عشر رؤوسهن. وللجدات الست السدس - وهو أربعة - ولا تستقيم عليهن، وتوافقهن بالنصف، فأخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو ثلاثة وحفظناها. وللبنات العشر الثلثان وهو ستة عشر ولا تستقيم عليهن، وتوافقهن بالنصف، فأخذنا نصف عدد رؤوسهن وهو خمسة - وحفظناها. وللأعمام السبعة الباقي - وهو واحد - ولا يستقيم عليهم، وبين رؤوسهم، فحفظنا سعة عدد رؤوسهم. فصار معنا من الأعداد المأخوذة من الرؤوس: اثنان وثلاثة وخمسة وسبعة، وهذه كلها أعداد متباينة، فصرنا الاثني في الثلاثة فصار ستة، ثم صرنا هذا المبلغ في خمسة فصار ثلاثين، ثم صرنا الحاصل في السبعة فحصل مائتان وعشرة، فهي جزء السهم ضرباه في أصل المسألة - وهو أربعة وعشرون - فصار المجموع خمسة آلاف وأربعين، ومنها تستقيم المسألة؛ إذ كان للزوجتين ثلاثة ضربها في جزء السهم فحصل ستمائة وثلاثون، فلكل واحدة منهما ثلاثمائة وخمسة عشر. وكان للجدات الست أربعة، ضربناها في جزء السهم، فحصل ثمانمائة وأربعون، فلكل واحدة منهن مائة وأربعون. وكان للبنات العشر ستة عشر ضربناها في جزء السهم، فحصل ثلاثة آلاف وثلاثمائة وستون، فلكل واحدة منهن ثلاثمائة وستة وثلاثون. وكان للأعمام السبعة واحد ضرباه في جزء السهم فبلغ مائتين وعشرة، فلكل واحد منهم ثلاثون. ومجموع هذه الأنصاء خمسة آلاف وأربعون. وهذه صورة ذلك:

مسألة ٢٤، تصحيح ٥٠٤٠			
المضروب ٢١٠			
زوجتان	ست جدات	عشر بنات	سبعة أعمام
$\frac{3}{630}$	$\frac{2}{420}$	$\frac{4}{840}$	$\frac{8}{1680}$

وسبعة أعمام: المثال لغير العائلة، ولم يذكر المصنف مثال العائلة فمثالها: امرأتان، وثلاث جدات، وخمس أخوات لأم، وسبع أخوات لأب وأم، فأصل المسألة من اثني عشر، وتعدل إلى سبعة عشر، وتصح من ثلاثة آلاف وخمسمائة وسعين؛ وذلك لأن للزوجتين الربع، وهو ثلاثة غير مستقيم عليهما، وبين سهامهما ورؤوسهما تباين، فحفظنا جميع عدد رؤوسهما وهو اثنان. وللجدات الثلاث السدس، وهو اثنان غير مستقيم عليهن، وبين عدد رؤوسهن وسهامهن تباين، فحفظنا أيضا جميع عدد رؤوسهن وهو ثلاثة. وللأخوات الخمس لأم الثلث، وهو أربعة غير مستقيم عليهن، وبين عدد رؤوسهن وسهامهن تباين، فحفظنا أيضا جميع عدد رؤوسهن وهو خمسة. وللأخوات السبع لأب والأم الثلثان، أي ثمانية غير مستقيم أيضا عليهن، وبين عددي سهامهن ورؤوسهن تباين، فحفظنا الجميع فحصل لنا من أعداد الرؤوس اثنان، وثلاثة، وخمسة، وسبعة. وهذه كلها متباينة، فنضرب الاثني في الثلاثة، فما حصل نصره في الخمسة، فما حصل نصره في السبعة، فما حصل نصره في المسألة مع عولها - وهو سعة عشر - يحصل ثلاثة آلاف وخمسمائة وسعون، فتستقيم المسألة على جميع الطوائف، ثم نعمل لتحريح نصيب كل واحد من أفراد فرق الورثة =

فصل في معرفة نصيب كل فريق

وإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق من التصحيح، فاضرب ما كان لكل فريق من أصل المسألة في ما ضربته في أصل المسألة، فما حصل ^{اندي استقدم على الكل} كان نصيب ذلك الفريق. وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق ^{عن هـ الضرب} فاقسم ما كان لكل فريق من أصل المسألة على عدد رؤوسهم، ثم اضرب الخارج في المضروب، فالحاصل ^{من هذه القسمة} نصيب كل واحد من أحاد ذلك الفريق. ووجه آخر: وهو أن تقسم المضروب على

= كما عصب فيما قل، مثلاً كان لزوجتين ثلاثة مضربهما فيما ضربا فيه مسأنة مع عوها، فيحصل ست مائة وثشون، فيكون لكل وحدة من الزوجتين ثلاث مائة وخمسة عشر، وعنى هذا القيس في باقي لورثة، فتكون صورة المسألة هكذا:

مسألة ١٢ عور ١٧، تصحيح ٣٥٧٠			
ميتة	زوجتان	ثلاث جدت	خمس أخوات لأم
$\frac{3}{73}$ (٣١٥ بوحدة)	$\frac{4}{420}$ (١٤٠ للوحدة)	$\frac{2}{840}$ (١٦٨ للوحدة)	$\frac{8}{1680}$ (٢٤٠ لوحدة)

والله تعالى أعلم.

كل فريق كاست وحدث وزوجات ولأعمام وغيرهم. ما ضربته أي في المضروب اندي ضربته في أصل المسألة. ذلك الفريق: وقد مر هذا العمل مكرراً في الأمثلة السابقة.

فاقسم الخ مثلاً في مسألة المذكورة لتبين أعداد الرؤوس في كسر الطوائف، كان لزوجتين من أصل المسألة ثلاثة، فإذا قسمتها عبيهما كان خارج واحد ونصف، فإذا ضربته في جزء سهمها [أي في المضروب، لشريعة] - وهو مائتان وعشرة - حصل ثلاث مائة وخمسة عشر، فهي نصيب كل واحدة منهما. وكان ست العشر من أصلها ستة عشر، فإذا قسمتها عبيهن خرج واحد وثلاثة أخماس واحد، فإذا ضربت هذا الخارج في جزء سهم يحصل ثلاث مائة وستة وثلاثون، فهي نصيب كل ست. وكان للجدات الست من أصلها أربعة، فإذا قسمتها عبيهن كان الخارج ثلثي واحد، فإذا ضربته في جزء السهم حصل مائة وأربعون فهي نصيب كل جدّة. وكان للأعمام السبعة من أصلها واحد، فإذا قسمته عبيهم كان الخارج سبع و احد، فإذا ضربته في جزء السهم حصل ثلاثون فهي نصيب كل عم. في المضروب: اندي ضربته في أصل المسألة لأجل التصحيح.

أي فريق شئت، ثم اضرب الخارج في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب،
 فالحاصل نصيب كل واحد من آحاد ذلك الفريق. ^{أي من فريق الورثة} ^{من هذه القسمة} ووجه آخر: وهو طريق النسبة ^{من هذا المضروب}
 - وهو الأوضح - وهو أن تنسب سهام كل فريق من أصل المسألة إلى عدد رؤوسهم
 مفردا، ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من آحاد ذلك الفريق.

فالحاصل الخ. مثلا في المسألة المذكورة لتباين إذا قسمت المضروب وهو مائتان وعشرة على المرأتين خرجت
 مائة وخمسة، فإذا ضربت هذا الخارج في نصيبهما من أصل المسألة - وهو ثلاثة - حصلت ثلاث مائة وخمسة
 عشر، فهي لكل واحدة منهما. وإذا قسمته - أي المضروب - على السات العشر خرج إحدى وعشرون، فإذا
 ضربت ما خرج في نصيبهن من أصل المسألة - وهو ستة عشر - حصلت ثلاثمائة وستة وثلاثون، فهي لكل بنت.
 وكذلك العمل إلى آخر الصورة.

آحاد ذلك الفريق: في طريق معرفة نصيب كل واحد من آحاد الفريق. **طريق النسبة:** والنسبة عبارة عن كمية أحد
 المتحاسبين من الآخر، أي الإضافة بينهما، فالخارج من النسبة يكون جزء من أجزاء المنسوب إليه، أو أمثاله، أو منها
 جميعا كما نقول: الثلاثة نصف ستة، والعشرة مثلا خمسة، والاثني عشر مثل ونصف للثمانية، وقد يكون الأصم
 وغيره. أما الأصم فكل نسبة لا يمكن التلفظ بها إلا بالجرئية كجزء من أحد عشر، وأما غير الأصم فالتلفظ
 بها عن غير التلفظ بالجرئية كالنصف، والنسبة نسبة المساواة لانسبة القليل إلى الكثير، ونسبة الكثير إلى القليل.

وهو الأوضح: إذا لاحتاجة فيه إلى قسمة وضرب كما في الأولين. **وهو أن تنسب الخ** مثلا في أصل المسألة
 التباين، إذا نسبت سهام المرأتين - وهي ثلاثة - إليهما كانت النسبة مثلا ونصفا، وإذا أعطيت كل واحد منهما
 من المضروب بمثل تلك النسبة أعني مثله ونصفه - كانت ثلاثمائة وخمسة عشر، وإذا نسبت سهام السات وهي
 ستة عشر إلى عدد رؤوسهن - وهو عشرة - كانت النسبة مثلا وثلاثة أخماس مثل، فإذا أعطيت كل بنت مثل
 المضروب ومثل ثلاثة أخماسه كانت لها ثلاثمائة وستة وثلاثون، وقس البواقي على ذلك.

فصل في قسمة التركات

بين الورثة والعرماء

إذا كان بين التصحيح والتركة مباينة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في جميع التركة، ثم اقسّم المبلغ على التصحيح، مثاله بنتان وأبوان، والتركة سبعة دنانير،

فصل لما فرغ من تصحيح المسائل وتعيين نصيب كل فريق من الورثة شرع في القسمة بين العرماء والورثة من التركة. **والعرماء** يرد عليه أن العطف بالواو غير صحيح؛ لأن التركة إن كانت وافية لجميع الديون وبقي لورثة شيء لا جناح إلى القسمة بين العرماء وتكون القسمة بين الورثة، وإلا لم يبق للورثة شيء. ويحاج: بأن المراد "بين العرماء" فلفظ "بين" مقدر أي بين أفراد هذه الطائفة وبين أفراد هذه الطائفة، فالقسمة متعددة تتعدد أحوالها لا واحدة على الطائفتين معاً، أو يحاج: بأن الواو بمعنى "أو" فيكون المعنى أيضاً ما قبل. **إذا كان إلخ** شرع أولاً في صريق قسمة التركة بين الورثة **والتركة** فعنة من التركة بمعنى المصوب. **مائة** ترك ذكر المائة لكون الأمر فيها صاهر

ثم اقسّم إلخ هذا مبني على قاعدة ممهدة في الحساب، وهي أنه متى اجتمع أربعة أعداد متناسبة، وكان ستة الأول إلى الثاني كنسبة الثالث إلى الرابع، وعلم من تلك الأعداد ثلاثة وجه واحد، أمكن استخراج مجهول من المعلوم، وفيما نحن فيه اجتمع أربعة أعداد متناسبة، أولها: سهام كل وارث من التصحيح، وثانيها: التصحيح، وثالثها: الحاصل لكل وارث من التركة، ورابعها: جميع التركة؛ لأن نسبة السهام إلى التصحيح كنسبة الحاصل من التركة إلى جميع التركة، والثالث مجهول والباقي معلوم، فإذا صرحت الصر في الطرف كان كصرت الثاني في الثالث، وكذلك إذا قسمت المبلغ على الثاني بخرج الثالث؛ ضرورة أن كل مقدار تركت من صر عدد في عدد، إذا قسم على أحد العددين خرج الآخر، كخمسة عشر مثلاً لما تركت من صر ثلاثة في خمسة، إذا قسمتها على ثلاثة خرج خمسة، وإذا قسمتها على خمسة خرج ثلاثة، وهذه القاعدة هي الأصل في معرفة نصيب كل واحد من اتحاد الفريق؛ فإنه اجتمع هناك أيضاً أربعة أعداد متناسبة: نصيب الفريق من أصل المسألة، وعدد الفريق، والحاصل لكل واحد من اتحاد الفريق من التصحيح، ومبلغ الرؤوس، فمسة الفريق من أصل المسألة إلى عددهم كنسبة الحاصل من التصحيح لكل واحد إلى مبلغ الرؤوس وهو المصروب في أصل المسألة، وثالث مجهول وباقي معلوم، ويستخرج المجهول في مثل هذا بالطريق المذكورة في التصحيح. **على التصحيح** فالخارج من هذه القسمة نصيب ذلك الوارث

سنان وأبوان إلخ فأصل المسألة من ستة، وبين السعة مائة، فصرنا نصيب كل واحد من الأب والأمة وهو سهم في سعة كان سعة قسمناه على الستة، كان الخارج ديناراً وسدس دينار، وذلك نصيب الأب، وكذلك نصيب الأمة، ولكل واحدة من الستين اثنا عشر، فصرنا في السعة صارت أربعة عشر، قسمناها على الستة أصاب لكل واحدة ديناران وثلث دينار، وذلك نصيب كل بنت.

وإذا كان بين التصحيح والتركة موافقةً، فاضربْ سهامَ كلِّ وارثٍ من التصحيح في وفق التركة، ثم اقسام المبلغ على وفق التصحيح، فالخارجُ نصيبُ ذلك الوارث في الوجهين. هذا لمعرفة نصيب كلِّ فردٍ، ^{الحاصل من الضرب} أمّا لمعرفة نصيب كلِّ فريقٍ منهم، فاضربْ ^{أي الذي قرناه من الطرفين} ما كان لكلِّ فريقٍ من أصل المسألة في وفق التركة، ثم اقسام المبلغ على وفق المسألة، إن كان بين التركة والمسألة موافقةً، وإن كان بينهما مباينةً.....
 أي ما حصل من نصيب
 أي بين التركة والتصحيح

في الوجهين. أي المباينة والموافقة. ومثال الأول، ومثال موافقة كمن ترك روحاً وحنةً وأختين لأب وأمّ وأخاً لأب، فأصل المسألة من ستة، وتعود إلى تسعة. للروح ثلاثة أسهم، وحنةً سهم، ولكل أخت لأب وأمّ سهمان، وللأخ للأب سهم، والمفروض أن التركة اثني عشر ديناراً فيكون بين التصحيح والتركة موافقةً بالثلاث، فيصرب سهام الروح من التصحيح - وهي ثلاثة - في وفق التركة أي في ثلثها - وهي أربعة - فيكون اثني عشر، فيقسم المبلغ على وفق التصحيح أي على ثلثه - وهي ثلاثة - فتخرج أربعة دنانير فهو نصيب الزوج من التركة، وعلى هذا فقس.

وفق المسألة: أي وفق العدد الذي صحت منه المسألة. **موافقة إلخ:** كزوج وأربع أخوات لأب وأمّ وأختين لأب، فأصل المسألة من ستة، تعول إلى تسعة، فهو فرضا التركة ثلاثين، كان بين التركة والتصحيح توافق بالثلاث، فإذا صربا نصيب الروح من أصل المسألة - وهو ثلاثة - في وفق التركة - وهو عشرة - حصل ثلاثون، فإذا قسمنا هذا الحاصل على ثلث المسألة - وهو ثلاثة أيضاً - خرجت عشرة فهي نصيب الزوج، وإذا صربا نصيب الأخوات لأب وأمّ من أصل المسألة - وهو أربعة - في ثلث التركة صار أربعين، فإذا قسمناها على ثلث المسألة كان الخارج - وهو ثلاثة عشر وثلث - نصيب هؤلاء الأخوات، وإذا صربا نصيب الأختين لأب وأمّ - وهو اثنا عشر - في ثلث التركة حصل عشرون، فإذا قسمناها على ثلث المسألة كان الخارج - وهو ستة وثلثان - نصيب هاتين الأختين.

مباينة: كما إذا فرضا التركة في المسألة المذكورة اثنين وثلاثين، فتكون بينهما وبين التصحيح - وهو تسعة مباينة، فإذا صربا نصيب الروح - وهو ثلاثة - في كل التركة - وهو اثنا عشر وثلثان - حصلت ستة وتسعون، فإذا قسمنا هذا المبلغ على جميع المسألة وهو تسعة كان الخارج - وهو عشرة وثلثان - نصيب الروح من تلك التركة. وإذا صربا نصيب الأخوات لأب وأمّ - وهو أربعة - في كل التركة حصلت مائة وثمانية وعشرون، فإذا قسمنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج - وهو أربعة عشر وثمانون - نصيب الأخوات من الأبوين من التركة. وإذا صربا نصيب الأختين لأب وأمّ في جميع التركة بلغت أربعة وستين، فإذا قسمنا إلى المبلغ على تسعة كان الخارج - وهو سبعة وثلثان - نصيبهما من التركة المفروضة. ومن النّسب أن الوضع الطبعي يقتضي معرفة نصيب كل فريق عن معرفة نصيب كل واحد منهم، كما روعي ذلك بينهما في الفصل السابق، إلا أن يقال: إنه راعى مسألة أخرى، وهو أن يذكر ضابطة فرد الفريق في هذا الفصل متصلة بضابطة فرد الفريق الذي في الفصل الأول.

فاضرب في كل التركة ثم اقسام الحاصل على جميع المسألة، فالخارج نصيب ذلك الفريق في الوجهين. أما في قضاء الديون، فدين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل، ومجموع الديون بمنزلة التصحيح. وإن كان في التركة كسور فابسط التركة والمسألة كليتهما، أي اجعلهما من جنس الكسر، ثم قَدِّم فيه ما رُسِمناه.

في معرفة نصيب الفرق والاحاد

فاضرب ما كان لكل فريق من أصل مسألة. **تمثلة التصحيح** يعني إذا كان لغريم متعدد، وأمال ما بقي بالديون، فاصب يوفق بين مجموع الديون وبين ما. فإن كانت بينهما مسألة فاضرب دين كل غريم في جميع المال، ثم قسم الحاصل على مجموع الديون كما إذا كان المال سبعة عشر ديناراً والديون ثمانية وأربعين ديناراً، لريد ثلثي عشر ديناراً، وعمره ستة عشر ديناراً، وسكر عشرون ديناراً. وبين سبعة عشر، وثمانية وأربعين مائة، فاضرب دين ريد في جميع المال، وقسم الحاصل وهو مائتان وأربعة على مجموع الديون وهو ثمانية وأربعين - يخرج أربعة دنانير وربع دينار، وهي لريد من المال، وقس على ما وصفتنا لك دين عمرو ودين بكر.

وإذا كان بينهما موافقة، فاضرب دين كل غريم في وفق المال، ثم قسم الحاصل على وفق مجموع الديون، فما خرج فهو نصيب ذلك الغريم، كما إذا كان مال ثمانية عشر وبيهما موافقة بالسدس، فاضرب دين ريد في وفق مال وهو ثلاثة، وقسم الحاصل - وهو ستة وثلاثون - على وفق مجموع الديون - ودبت ثمانية - يخرج أربعة دنانير ونصف دينار، وهي لزيد من المال، وقس عليه دين عمرو، ودين بكر.

في التركة كسور - حاصبه إذا كان في التركة كسر، فالطريق في قسمتها السط إلى النجيس بضرب تركة في مخرج الكسر بزيادة واحد، ثم ضرب تصحيح المسألة في مخرج كسر بالزيادة، ثم العمل بالخاصين على ما مر من ضرب والقسمة، أي ضرب سهام كل وارث من التصحيح الأصلي فيما حصل من ضرب التصحيح في مخرج الكسر وزيادة الكسر، ثم يقسم ذلك الحاصل على الذي حصل من ضرب تصحيح المسألة في مخرج الكسر، فما حصل فهو حصة ذلك الوارث الواحد.

مثلاً إذا تروث خمسة وعشرين دسراً وثلاث دنانير، وورثته هي: أمة ولروح والأختان لاء وأمة، فأصل المسألة من ستة، وتعمل إلى ثمانية، لروح ثلاثة، ولأمة واحد، ولكل أخت اثنين، فالطريق أن يضرب خمسة وعشرون في مخرج الكسر - أي ثلاثة - حصل خمسة وسبعون، ويراد عليه واحد فصار ستة وسعين، ثم يضرب الثمانية في ثلاثة حصل أربعة وعشرون، فإذا ضرب نصيب الأمة في التركة المسوطة م يحصل زيادة فيقسم هـد المبع على أربعة وعشرين، خرج ثلاثة دنانير وسدس. ونصيب كل من الأختين ضعف نصيب أمة، فإذا ضرب وقسم الحاصل خرج ستة وسدسان. وحصة الروح ثلاثة أمال لحصة الأمة، فإذا ضربت وقسم الحاصل خرج له تسعة ونصف. وإذا كان مع الصالح كسور مختلفان كربع وسدس مثلاً، فحد مخرج مجموعهما وهو ثمانية عشر مثلاً، واضرب الصالح في مخرج المجموع، وتعم العمل المذكور على الوجه المستطور.

فصل في التخرج

من صالح على شيء من التركة فاطرح سهامه من التصحيح، ثم اقسام ما بقي من التركة على سهام الباقيين، كزوج وأم وعم، فصالح الزوج على ما في ذمته من المهر،.....
 من نصيبه لدي هو لنصف لميت

التخرج. هو تفاعل من الخروج، وفي الاصطلاح: تصالح لورثة على إحراج بعض منهم بشيء معين من المال دون كمال حصته، وهو جائز إذا تراصوا عليه كذا ذكر محمد عليه السلام في كتاب الصلح عن ابن عباس عليه السلام، وذكر عن عمرو بن دينار عليه السلام أن إحدى نساء عبد الرحمن بن عوف عليه السلام صاحوها على ثلاثة وثماني ألفا، عسى أن أخرجوها من الميراث، وهي تناصر ست أصغ بن عمرو الكبيبي حتى طلقها عبد الرحمن بن عوف عليه السلام في مرض موته ثلاثا، ثم مات وهي في العدة، فورثها عثمان وكانت مع ثلاث نسوة أخر، فصاحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفا، في رواية: هي درهم، وفي رواية: هي دينار، وكان ذلك محصر من اصحابه عليه السلام فم يكره أحد.

من صالح: اعلم أن الصلح صحيح، سواء كان مع إقرار أو مع سكوت بأن لا يقر ولا يكر أو مع إكبار، وهذا هو قول مالك، وعبد الشافي: لا يصح الصلح إلا مع إقرار؛ لأن المدعى عليه يدفع المال لدفع الخصومة، وذلك مع غير الإقرار رشوة؛ وما روى أبو داود في سننه وأبو حنيفة في صحيحه من حديث أبي هريرة عليه السلام قال: قال رسول الله عليه السلام: **الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحا حرمًا وحرمًا حلالًا.** وجه الدلالة أن الصلح من إكبار أو سكوت أحل حرامًا وحرم حلالًا؛ لأن المدعى إن كان محققًا كان أحده المدعى به حلالًا له قبل الصلح، وحرامًا عليه بعده، وإن كان مظنًا كان أحد المال على الدعوى الباصرة حرامًا عليه قبل الصلح وحلالًا بعده، ولما إطلاق قوله تعالى: **﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾** (سورة النساء: ١٢٨) وقوله عليه السلام: **'صلح خير'**، وما قال الشافعي عليه السلام لا يخبر عن تكلف.

على شيء إلخ: الصلح على أربعة أنحاء: معنوم على معنوم، مجهول على معنوم، ومجهول على مجهول، ومعلوم على مجهول، ومجهول على مجهول. وأصل المسألة مع وجود المصالح بين الورثة، ثم اطرح سهامه من التصحيح. **على سهام:** أي على أنصائبهم من أصل المسألة. **كزوج:** أصل المسألة مع وجود الزوج من ستة، النصف وهو ثلاثة للزوج، والثلث وهو سهمان للأُم، والباقي وهو السهم للعم، فتستقيم المسألة.

فصالح: وهذه المصالحة مصالحة صورة، مائة معنى، فيعتبر أحكامهما، فإن كانت التركة عقارا أو عروضا فأخرجوا أحدهم عما حاز، قبيلا كان ما أعطوه أو كثير، وإن كانت فضة فأعصوه دها حار وكذا العكس، وإن كانت دها وفضة وغير ذلك فصالحوه على أحد التقديرين لا يجوز إلا أن يكون المعطى أكثر من المصالح من ذلك الجنس، =

وخرج من البين، فتقسم باقي التركة بين الأمّ والعمّ أثلاثاً بقدر سهامهما، سهمان للأمّ،^{أي من بين الورثة} وسهم للعم، أو زوجة وأربعة بنين، فصالح أحد البنين على شيء، وخرج من البين،^{كما كان من أصل} فيقسم باقي التركة على خمسة وعشرين سهماً، للمرأة أربعة أسهم، ولكل ابن سبعة.

باب الرد

الرد ضد العول، ما فضل عن فرض ذوي الفروض، ولا مستحق له، يرد على ذوي الفروض بقدر حقوقهم، إلا على الزوجين،^{من عصات}

بزيادة ونقصان

= وإن كان لدى من العرص جار، ولا يخور استخارج والصح إن كان فيها دين إلا أن يبرأ الغريم من حصته أو يستقرض من الورثة فيجعل هؤلاء عليه ويصح على غير الدين أو قضى سائر الورثة بصيه ترفعاً، وإن كان على الميت دين محيط بالتركة لا يخور الصح، وإن لم يكن محيطاً لا يبعي أن يصاحده، ولو فعلوا قالوا: يخور.

أثلاثاً بقدر سهامهما من التصحيح قبل التحارج، وحينئذ يكون سهمان للأمّ، وسهم سبعة، ولا يخور أن يجعل الروح كأن لم يكن؛ مثلاً يثبت فرض الأمّ من ثلث أصل المال إلى ثلث الباقي؛ لأنه حينئذ يكون للأمّ سهم وللعَمّ سهمان وهو خلاف الإجماع. **بقدر سهامهما** لأنه بعد طرح سهام الزوج من التصحيح بقي ثلاثة أسهم.

أو زوجة: [لا يوجد هذا مثال في أكثر السح القديمة] فالمسألة من ثمانية، اثمن - وهو الواحد - للزوجة، والباقي - وهو السبعة - لسين، الأربعة، ولا تستقيم عليهم؛ يكون المائة بينهما، فضرر الأربعة في الثمانية، حصص ثمان وثلاثون، صرحا المسعة منها حق الاس خارج بقي خمسة وعشرون، ومنها تصح المسألة إذ كان للمرأة الواحد من أصل المسألة، فصرنا الأربعة فيه حصص أربعة، وهو سهم من التصحيح، وباقى - وهو أحد وعشرون - سين ثلاثة، لكل واحد منهم سبعة، كما قال المصنف، امرأة أربعة أسهم، وكل من سعة. **باب الرد** لما فرع عن بيان قسمة تركة شرع في الرد.

ضد العول. إذ بالعول تنقص سهام ذوي الفروض ويزداد أصل المسألة، والرد تردّد لسهام ويتنقص أصل المسألة وهو علة: الرجوع والنصرف، واصطلاحاً: 'صرف الباقي عن الفروض إلى ذوي الفروض النسبة بقدر فروضهم عند عدم عصبة مستغرق'. فحرج بالنسبة أحد الزوجين؛ فإن الزوجين ليس بهذين فيمن يرد عليهم، كما هو أصل المسألة ومذهب المتقدمين. أما المتأخرون فوضعوها موضع بيت المال فيرد عليهما مكان بيت المال ففساده في هذا الزمن. وشئ أخذ ما لو كان معاصب مستحقاً لبعض باقي كزوجة، وست، ومعتق الثلث؛ فإن باقي من الفروض - وهو ثلاثة - يستحق منها لمعتق سهماً بقدر عتقه، ويردّ السهمان على البنت.

وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله ، وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه :

وله أحد الخ: اعلم أن الحاصل أنه يرد ما فضل من فرض ذوي الفروض إذا لم يكن فيه عصاة على ذوي الفروض بقدر سهامهم إلا على الزوجين، فإنهما لا يرد عليهما، وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم، وبه أخذ أصحابنا رحمهم الله وقال ريد بن ثابت رضي الله عنه الفاضل لبيت المال، وبه أخذ مالك والشافعي رحمهم الله، وقال عثمان بن عفان رضي الله عنه، يرد على الزوجين أيضاً؛ لأن الفريضة لو دخلها نقص بالعول عالت على الكل، فوجب أن يكون صده من الزيادة للكل، ليكون الخراج بالضممان والغنم بالغرم.

ومن منعه مطلقاً قال: إن البص قدر فرض كالواحد من الورثة فلا يخور الزيادة عليه؛ ولأن المقادير لا يمكن إثباتها بالرأي فامتنع أصلاً. ولما قوله تبارك وتعالى: **لَا جُنْدَ عَلَيْهِنَّ فِي غَنٍّ فِيهِ كِتَابٌ** (البقرة: ١٧٥) وهو الميراث، فيكون أولى من بيت المال ومن الزوجين إلا فيما ثبت لهما بالبص، وكان ينبغي أن يكون ذلك لجميع ذوي الأرحام؛ لاستوائهم في هذا الاسم إلا أن أصحاب الفرائض قدموا على غيرهم من ذوي الأرحام؛ لقوة قرانتهم. ألا ترى أنهم يقدمون في الإرث فكانوا أحق به، ومن حيث السنة ما روي: أن النبي ﷺ دخل على سعد يعودده، فقال: يا رسول الله ﷺ، إن لي مالا ولا يرثني إلا أبتى الحديث. ولم يكر عليه رسول الله ﷺ. حصر الميراث على الأبناء، ولو لا أن الحكم كذلك لأكر عليه ولم يقره على إخطأ لاسيما في موضع الحاجة إلى البيان. وكذا ما روي أن امرأة أتت إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! إنني تصدقت على أمتي بخارية، فماتت أمتي وبنيت الخارية، فقال ﷺ: **مَحَبَّةٌ أَحَبُّ وَمَحَبَّةٌ بَيْتٌ فِي مِيرَاثٍ** فجعل الخارية راجعة إليها بحكم الميراث وهذا هو الرد؛ ولأن أصحاب الفرائض ساءوا بالناس كلهم، وترجحوا بالقراءة فترجحوا بذلك من المسلمين.

وروي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه لم يرد على بنت أس مع بنت الصلب، ولا على أخت لأب مع الأخت لأبوين، ولا على إخوة من أم مع الأم. ولا على حدة إلا أن لا يكون وارث غيرها، وبه أحد عقيمة؛ لأن الفاضل من الفرض مأخوذ بطريق العصوبة، فيقدم فيه الأقرب فالأقرب.

وميراث الحدة السدس، كان طعمة فلا يراد عليه إلا أن لا يكون ثمة وارث غيرها، فتكون هي أولى من الأحاب، قلنا: هذا الرجحان غير معتبر شرعاً، وهذا لم يحجب البعض البعض في نفس الفريضة، ودخل القصد على الكل عند القصد بالعول، غير أنه أثر في تفصيل النصيب عند الاحتجاج، فيؤثر في الماثل أيضاً، وإدخال القصد على الروحين بالعول مما يوافق الدليل الباقي لإرثهما؛ لأن إرثهما ثبت بالنص على خلاف القياس. وأحد الريادة مما يخالف الباقي لإرثهما فلا يمكن إثباته باقيس؛ لأن مائتة على خلاف القياس يقتصر عليه، وتقدير النصيب لكل واحد من الأقارب تخصيص بالذكر. وذلك لا يمنع استحقاق الريادة ولا يتعرض لها أصلاً، لا بالنفي ولا بالإثبات، فأشبهه بدليل آخر على ما ذكرناه؛ ولأن النصوص المذكورة في تعيين نصيب كل واحد منهم تشته فرصاً، والأحد بطريق الرد ليس بفرص، وإنما هو بطريق العصوبة، فلا يتمتع ثبوته بدليل آخر كما ثبت ذلك في بعض العصابات حيث يأخذ الفرض النصيب، ثم يأخذ الباقي بدليل آخر ولا يعد ذلك ريادة على النصيب. وإنما هو عمل بمقتضى الدليلين، ولم يشته بالرأي بل بالنص.

الفاضل لبيت المال، وبه أخذ مالك والشافعي **رحمهما**. ثم مسائل الباب على أقسام أربعة: أحدها: أن يكون في المسألة جنس واحد ممن يردّ عليه، عند عدم من لا يردّ عليه، فاجعل المسألة من رؤوسهم، كما لو ترك بنتين أو أختين أو جدّتين، فاجعل المسألة من اثنتين. والثاني: إذا اجتمع في المسألة جنسان، أو ثلاثة أجناس ممن يردّ عليه عند عدم من لا يردّ عليه، فاجعل المسألة من سهامهم، أعني من اثنين إذا كان في المسألة سدسان، أو من ثلاثة إذا كان فيها ثلث وسدس، أو من أربعة إذا كان فيها نصف وسدس، أو من خمسة إذا كان فيها ثلثان وسدس، أو نصف وسدسان، أو نصف وثلث.

ليست يعني لا يردّ على ذوي القربى أصلاً. **أربعة** لأن الموجود في المسألة، إما نصف واحد ممن يردّ عليه ما فصل وإما أكثر من نصف واحد وعلى التقديرين. إما أن يكون في المسألة من لا يردّ عليه أو لا يكون. فاحصرت الأقسام في الأربعة. **من رؤوسهم** لأن جميع مالهم بالقرص والردّ معاً، ورؤوسهم متماثلة. **من اثنين** سواء قطعاً متصوّلين، فأعط كلّا منهما نصف تركه. أو **ثلاثة أحاس** ولا يكون أكثر من ثلاثة أحاس كما علم بالاستقراء. **سدسان** كجدة وأخت لأمة؛ لأن المسألة حينئذ من ستة، وهما منها ثلث بالقرصية، فاجعل المسألة من ثلثين واقسم لتركه عنيهما نصفين فكل واحد منهما نصف مال. **ثلث وسدس** كولدي لأمة مع لأمة؛ إذ مسألة من ستة أيضاً وبمجموع السهام المأخوذة بورثة ثلاثة، فاجعل أصل المسألة ثلاثة، واقسم شركة ثلاث بقدر ثلث السهام فيؤدي الأمة ثلثاً مال والأمة ثلثه. **نصف وسدس** كست وست اس، أو ست وأمة؛ لأن المسألة أيضاً من ستة وبمجموع السهام المأخوذة منها أربعة، ثلاثة ليست وواحد ليست لاس أو لأمة، فاجعل المسألة من أربعة واقسم لشركة أربعة، ثلاثة أرباعها ست وربع منها لأمة وست لاس. **ثلثان وسدس** كستين وأمة، فأصل مسألة من ستة، ستين سهام أربعة، ولأمة سهم واحد، فتجعل الشركة الخمسة، أربعة منها للثنتين، وواحد للأمة. أو **نصف وسدسان** كست ست اس وأمة، فأصل المسألة من ستة، ليست نصف وهو ثلاثة، وست لاس سهم واحد ولأمة أيضاً واحد، فقد اجتمعت أحاس ثلاثة وسهامهم مأخوذة من ستة أيضاً خمسة، فتقسم لتركه عنيهن خمس سهامهن، فليست ثلاثة أخماسها، وليست لاس خمس، ولأمة خمس آخر. **أو نصف وثلث** كأخ لأمة وأخت لأمة، وكأخ لأمة وأخت لأمة، فمسألة من ستة، وتكون السهام مأخوذة من ستة خمسة، فدلّحت من الأنوين ثلاثة أسهم، ولأختين لأمة سهمان، وكذا للأمة مع الأخت من الأنوين سهمان، فتجعل الخمسة أصل المسألة، وتقسّم الشركة أخماساً.

والثالث: أن يكون مع الأول من لايرد عليه، فأعط فرض من لايرد عليه من أقل من الأقسام الأربعة كالزوج والزوجة
مخارجه، فإن استقام الباقي على رؤوس من يرد عليه فبها كزوج وثلاث بنات، وإن لم يستقم فاضرب وفق رؤوسهم في مخرج فرض من لايرد عليه إن وافق رؤوسهم الباقي ذلك الباقي أي رؤوس من يرد عليهم
كزوج وست بنات، وإلا فاضرب كل رؤوسهم في مخرج فرض من لايرد عليه، فالمبلغ تصحيح المسألة كزوج وخمس بنات. والرابع: أن يكون مع الثاني من لايرد عليه، فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لايرد عليه على مسألة من يرد عليه،

الأول إلخ أي مع الخمس الواحد ممن يرد عليه | أورد عليه أن هذا لا يصح؛ لأن الأول هو أن يكون في المسألة حس واحد ممن يرد عليه، عند عدم من لايرد عليه، فاجتماع الأول مع من لايرد عليه من قبل اجتماع الصديق، وأورد هذا بعبارة على قوله: والرابع أن يكون إلخ: وأجيب بأن المراد من الأول بعضه لا كله، وكذا المراد بالثاني، فلا إشكال. **فأعط إلخ**: أي لو كان مع الأول، (وهو ما إذا كانوا حساً واحداً) ممن لايرد عليه - وهو أحد الزوجين - أعط فرض من لايرد عليه من أقل مخارج فرضه، ثم اقسمة الباقي على رؤوس من يرد عليه إن استقام الباقي عليهم كزوج وثلاث بنات للزوج الربع، أعطه من أقل مخارج الربع وهو أربعة، فإذا أخذ ربعه وهو سهم بقي ثلاثة، أسهم، فاستقام على رؤوس البنات.

أقل مخارجه واقسم الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤوس من يرد عليه. **كزوج وثلاث بنات** أقل مخارج فرض من لايرد عليه أربعة، فإذا أعطيت الزوج واحداً منها بقيت ثلاثة، وهي مستقيمة على عدد رؤوس البنات، وهو بطريق ما مر في باب التصحيح من أنه إن كانت سهام كل فريق مقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة إلى الضرب.

كزوج وست بنات أصلها من اثني عشر، وورد إلى أربعة مخرج فرض من لايرد عليه، فإذا أعطيت الزوج واحداً منها بقي ثلاثة، فلا تستقيم على عدد رؤوس البنات الست، لكن بينهما موافقة بالثلث؛ إذ لا عثرة بالمداخلة بين الرؤوس والسهام، فاضرب وفق عدد رؤوسهم أعني اثنين - في الأربعة سبع ثمانية، فمنها تصح المسألة فللزوج منها اثنان، وللبنات الست ستة.

كزوج وخمس بنات: أصل المسألة من اثني عشر وورد إلى أربعة مخرج فرض للزوج، فإذا أعطياه واحداً منها بقي ثلاثة، فلا تستقيم على عدد البنات الخمس وبنيهما مائة، فضربا الخمسة عدد رؤوسهن - وهي جزء السهم هما - في أربعة مخرج فرض من لايرد عليه فحصل عشرون، ومنها تصح المسألة؛ إذ كان للزوج واحد، ضرباً في جزء السهم فكان خمسة فأعطياه إياها، وكان لبنات ثلاثة ضرباً في الخمسة فحصل خمسة عشر، فكل واحد منهن ثلاثة. **مع الثاني**: أي مع اجتماع جنسين ممن يرد عليه.

فإن استقام فيها، وهذا في صورة واحدة، وهي أن يكون للزوجات الربع والباقي بين أهل الرد أثلاثا كزوجة، وأربع جدات، وست أخوات لأم. وإن لم يستقم، فاضرب جميع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه، فالمبلغ مخرج فروض الفريقين، كأربع زوجات،

خاص هذا الضرب

فإن استقام أي على مسألة من يرد عليه أي على سهامهم، سواء استقام على عدد رؤوسهم أيضا أم لا، فالثاني ما مثل به المصنف، والأول. كزوجة واحدة، وأختين لأم. وهذا أي كون الباقي في القسم اربع مستقيما على مسألة من يرد عليه. **أن يكون للزوجات** أي هذا الجنس واحد، كان أو أكثر.

كزوجة إلخ فإن أقل مخرج فرض من لا يرد عليه أربعة، فإذا أجدت امرأة واحدة منها بقيت ثلاثة، وهي ههنا مستقيمة على مسألة من يرد عليه؛ لأنها أيضا ثلاثة؛ لأن حق الأخوات لأم الثلث، وحق الجدات السدس، فالأخوات سهمان، وجدات سهم واحد، ففي هذه الصورة استقام الباقي على مسألة من يرد عليه، لكن نصيب الجدات الأربع واحد، فلا يستقيم عليهن بل يسهما مائة، فحفظا عدد رؤوسهن بأسرها، وكذا نصيب الأخوات الست ثمان، فلا يستقيمان عليهن لكن بين عدد رؤوسهن وسهامهن موافقة بالنصف، فرددنا عدد رؤوس الأخوات إلى نصفها - وهو ثلاثة - ثم صفا التوافق بين أعداد الرؤوس والرؤوس فم جده، فضرب وفق رؤوس الأخوات - وهو الثلاثة - في كل عدد رؤوس الجدات - وهو الأربعة - فحصل اثنا عشر، ثم ضربناها في الأربعة التي هي مخرج فرض من لا يرد عليه، فصار ثمانية وأربعين ففسها تصحح مسألة، كان بزوجة واحد فضربناه في المضروب الذي هو اثنا عشر فم يتغير فأعصباها الزوجة، وكان للجدات أيضا واحد فكان له كدك، فنكس واحدة منهن ثلاثة، وكان للأخوات لأم ثمان فضربناهما فيه بع أربعة وعشرين، فنكس واحدة منهن أربعة.

وإن لم يستقم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسألة من يرد عليه. **كأربع زوجات إلخ** أصل مسألة من أربعة وعشرين، وترد إلى ثمانية مخرج فرض من لا يرد عليه، فإذا دفعنا ثلثها للزوجات بقي سبعة، فلا تستقيم على خمسة التي هي مسألة من لا يرد عليه ههنا؛ لأن الفرضين ثلث وسدس، فهي خمسة أسداس بل يسهما مائة، فبضرب جميع مسألة من يرد عليه - أعني خمسة - في مخرج فرض من لا يرد عليه - وهو الثمانية - فبسع أربعين فهو مخرج فروض الفريقين.

وإذا أردت تعيين نصيب كل فريق، فاضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه، فيكون الخاصل نصيب من لا يرد عليه، واضرب سهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه، فيكون الخاصل نصيب ذلك الفريق، فإذا ضربت سهام الزوجات من ذلك المخرج - وهو واحد - في مسألة من يرد عليه - وهي خمسة - كان الخاصل خمسة، فهي نصيب الزوجات من الأربعين. وإذا ضربت أربعة سهام لسات من مسألة من يرد عليه في سبعة، وهي الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه بع ثمانية وعشرين، فهي لمن الأربعين، فإذا ضربنا واحدا سهام الجدات من مسألة من يرد عليه في سبعة كان سبعة فهي للجدات. =

وتسع بنات، وست جدات، ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه، وسهام من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه، وإن انكسر على البعض

فتصحح المسائل بالأصول المذكورة.

مر بيانه على الحاشية

= فقد استقام بهذا العمل فرض من لا يرد عليه وفرض كل فريق من يرد عليه، لكنه مكسر على آحاد كل فريق فتصححه بالأصول التي تقدمت؛ وذلك أنا نخذ الزوجات أربعا، ونصيبهن خمسة، وبينهما مباية فأخذ الأربعة عدد رؤوسهن محفظها، والبنات تسعا وسهامهن ثمانية وعشرون وبينهما مباية، فأخذ التسعة عدد رؤوسهن ونحفظها، والجدات ستا وسهامهن سعة وبينهما مباية، فأخذ الستة عدد رؤوسهن ثم نطلب النسبة بين أعداد الرؤوس، فنجد عدد رؤوس الزوجات الأربع موافقا لرؤوس الجدات الست بال نصف، فنضرب نصف الأربعة في ستة فنلح اثني عشر وهي موافقة لعدد رؤوس الست التسع بالثلث، فنضرب ثلث التسعة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون فهو جزء السهم، فنضرب هذا الحاصل في الأربعين فيلح ألفا وأربع مائة وأربعين.

فمنه تصح مسألة على آحاد كل فريق، فقد كان نصيب الزوجات خمسة فصرناها في جزء سهم فلح مائة وثمانين، فكل واحدة منهن خمسة وأربعون. ونصيب البنات ثمانية وعشرون، فإذا ضربناها في جزء السهم بلغت ألفا وثمانية، فكل واحدة منهن مائة واثنا عشر. ونصيب الجدات سعة فإذا ضربناها في جزء السهم حصل مائتان واثنان وخمسون، فلكل واحدة منهن اثنان وأربعون هكذا:

مسألة ٨، رد ٤٠، تصحيح ١٤٤٠		
مئة		
أربعة زوجات	تسعة بنات	ستة جدات
$\frac{1}{5}$	$\frac{4}{38}$	$\frac{1}{7}$
$\frac{1}{181}$	$\frac{1}{1018}$	$\frac{1}{252}$

ثم اضرب الخ: هذا بيان طريق معرفة سهام كل فريق من هذا المبلغ، فإذا أردت معرفة سهام الورثة في المسألة المذكورة فاضرب بنصيب الزوجات - وهو الواحد من الثمانية - في الخمسة التي هي مسألة من يرد عليه، كان الحاصل خمسة فهي حق الزوجات من الأربعين. والبنات التسع من مسألة من يرد عليه أربعة، فاضربها فيما صرته فرض من لا يرد عليه وهو سعة تلح ثمانية وعشرين فهو لهن، وللجدات سهم مضروب في سبعة لسعة.

وإن انكسر الخ. أي إذا انكسر على البعض أو على الكل فصصح المسألة بالطريق المذكورة في التصحيح؛ لأن السهام إذا لم تستقم على أرباها احتيج إلى التصحيح، وما ذكر في هذا الباب من الضرب لم يكن إلا لتخرج سهام كل فريق ممن يرد عليه ومن لا يرد عليه من عدد، كما ذكرنا في محارح السهام، لا لتصحيح المسألة عليهم، وقد ذكرنا طريق التصحيح وطريق معرفة سهام كل واحد من آحاد الفريق، فلا نعيده.

باب مقاسمة الجد

قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة رضي الله عنهم: "بنو الأعيان وبنو العلات
أي من الإخوة والأخوات
لا يرثون مع الجد"، وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه، وبه يفتي، وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه
كما لا يرثون مع الأب بالاتفاق
"يرثون مع الجد"،

مقاسمة الجد المقاسمة: معاولة من القسمة، وفي قسمة بين لحد وإخوة وأخوات خلاف بين مختهدين،
منهم من أثنى، ومنهم من نقاه، ومنهم من تردد فيها. وهذا كتاب نبيان الاختلاف فيها، وبيان الأحكام
المتفرعة على ثبوتها، فتلقيب الباب بما ينتظم أصل المثلث والثاني.

أبو بكر الصديق وهو أعظم الصحابة وأفضلهم، ولم يتعرض عنه رويت فسدت اختاره لإمام الأعظم.
من الصحابة كان عباس، وابن الزبير، وابن عمر، وحذيفة بن اليمان، وأبي سعيد الخدري، وأبي بن كعب،
ومعاد بن جبل، وأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وعمران بن الحصين، وعباد بن الصامت، وعائشة،
وغيرهم. وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقنادة، وجابر بن زيد، وعبد الله بن عتبة بن مسعود، وشريح، وعطاء،
وعروة ابن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وابن سيرين رضي الله عنهم.

وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه، وبه قال علي بن مسعود رضي الله عنه. كأنهم يحتفلون في كيفية تقسمة فذهب علي
بن أبي لهجة إلى أن أخذ بقسمة الإخوة ما لا يتقص حصه من أسدس. فإذا انتقص عظمى الأسدس؛ لأن الأب لا يقص حصه
من أسدس، فإذا كان معه أخوان لأب وأمه، أو ثلاثة، أو أربعة فمقاسمة خير له، وإذا كانوا خمسة فمقاسمة
وسدس سوء، وإن كانوا ستة فأسدس خير له، وأيضاً بنو العلات لا يعدون في القسمة عنده، فإذا كان أحد
مع أخ لأب وأمه، وأخ لأب كان من نصيبين لحد ومن لأخ من لأبوين، ونقص حد عنده لا يعطى
لأخوات المفردات أصلاً بل تكون الأخت عنده صاحبة فرض، فإذا كانت معه أخت لأب وأمه، وأخت لأب
فالأخ نصف من، ولثلاثة سدس، ومحمد بن أبي وقوف رضي الله عنه أي يقول علي رضي الله عنه أخذ من أبي جهم رضي الله عنه.

ذهب بن مسعود رضي الله عنه إلى أن حد يقاسم ما لا يقص حصه من ثلث، ووفق فيه زيد رضي الله عنه. وإن بني العلات لا يعدون لهم
في القسمة مع بني الأعيان ووفق فيه علي رضي الله عنه. وإن لأخوات المفردات دوت فروض مع حد كما عند علي رضي الله عنه. ويقول
بن مسعود رضي الله عنه أخذ عتقه، والأسود، والنجعي رضي الله عنهم. ويقول زيد بن ثابت رضي الله عنه أخذ أبو يه سف ومحمد والأسود رضي الله عنهم.
وأما حصص لمصنف قول زيد رضي الله عنه بالذكر؛ لأن أبا يوسف رضي الله عنه ومحمد رضي الله عنه اختاروا قوله في القسمة قول قول علي رضي الله عنه.
ومن مسعود رضي الله عنه ومن رسم المنقي: أنه إذا كان أبو حنيفة رضي الله عنه في جانب وصاحبه في جانب كان هو بخير في اختيار
أي يقولون شاء، فمما قصص لمصنف قول زيد بن ثابت رضي الله عنه فقال: وعند زيد بن ثابت رضي الله عنه يخ كما يأتي متصلاً صهر أن
مخار عنده دنت وإن كان المولى على غيره. مع الحد وأما بنو الأخياف فيسقطون مع الحد بالاتفاق.

وهو قولهما **رحمهما** وقول مالك والشافعي **رحمهما**. وعند زيد بن ثابت **رحمهما**: للجدد مع بني الأعيان هذه صورة جمع الفريقين مع احد وبني العلات أفضل الأمرين: من المقاسمة، ومن ثلث جميع المال. وتفسير المقاسمة: أن يجعل الجد في القسمة كأحد الإخوة، إذا م يكن دو سهم بيانه

وهو قولهما: قال السرحسي في الميسوط: وعنه الفتوى. **مالك والشافعي رحمهما**: فاحتمل الأئمة في هذه امسألة فذهب كل إلى ما تقرر عنده، وأفتى به كما قلنا: إن صاحب استقى أفتى بقول أبي حنيفة **رحمهما**، وذهب إليه حم عمير من التابعين وغيرهم، وهو مسند أكثر الصحابة. وقال السرحسي **رحمهما** الفتوى عنى قولهما، وقال به جمع كثير أيضا، وهذا لمكان الاشتباه فيها، وهو أنه ذو اوجهين يشبه الأب في حجب أولاد الأم، وفي عدم احتبار اسوع الصغير والصغيرة إذا نكحهما الحد، وفي عدم ولاية الأخ عند الجد وغيرها من الأحكام، ويشبه الأخ ويمارق الأب في أنه إذا كان للصغير جد وأم تفرض العقة عليهما أثلاثا كما إذا كان الأخ مع الأم، وفي أن اصغير لا يصير مسلما بإسلام الجد كما أنه يصير كذلك بإيمان الأب، وفي أنه لا يحرّ ولاء النافذة إلى مواليه؛ ولذا توقف بعضهم فيه كما توقف في أفعال امشركين. وعنه عنى **رحمهما** في أعنى المعضلات ومنع الناس عن السؤال منه، فقال: سلوني عن المعضلات إلا عن مسألة الجد.

وعند زيد الخ: قد حصّ صاحب الكتاب قول زيد بالذكر: لأن أبا يوسف ومحمدا **رحمهما** احتارا قوله في القسمة دون قول عنى وابن مسعود **رحمهما**. ومن رسم المفتي: أنه إذا كان أبو حنيفة **رحمهما** في جانب وصاحبه في جانب، كان هو محيرا في اختيار أي القولين شاء، فتفصيل قول زيد **رحمهما** تنصيص عنى حلية قولهما.

للحد الخ: اعلم أنه لا يخو إما أن يجتمع مع احد سو الأعيان أو العلات، أو يجمع معه كلا الفريقين، وعلى التقديرين إما أن يختلط بهم دو سهم أو لا، فهذه ستّة أقسام، ولكل حكم عنى مذهبه بيه المصنف **رحمهما**، وقصّته. **كأحد الإخوة**: فيقسم المار بيه وبين الأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين، ويجعل نصيبه مع الإخوة كصيب واحد منهم، وذلك لما مرّ أنه يشبه الأب من جهة ويشبه الأخ من جهة كما مرّ. فراعيا الشهيدين فجعلناه كالأب في حجب الإخوة لأنّ كما قلنا، وكالأخ في قسمة الميراث إن كانت المقاسمة حيرا له، وإن م يكن حيرا له أعطياه ثلث المار؛ لأنه إذا قسم امار بين الأبوين يعطى للأب ضعف ما يعطى للأم، وتوجب ذلك أن يعطى للجد ضعف ما يعطى للجددة، وكان يعطى لها السدس وضعفه الثلث.

فإذا كان مع احد أح واحد فامقاسمة خير من الثلث؛ لأنه يأخذ بها نصف وإذا كان معه أخوان فهما يتساويان، وإذا كان معه ثلاثة فالثلث خير له، فحيث يأخذ بالمقاسمة الربع، وإن كان معه أختان لأب وأم أو ثلاث فامقاسمة خير به، وإن كان معه أربع أخوات فهما سواء، وإن رادت الأخوات على الأربع كان الثلث حيرا به.

وبنو العَلَّات يدخلون في القسمة مع بني الأعيان؛ إضرارا للجدِّ، فإذا أخذ الجد نصيبه فبنو العَلَّات يخرجون من البين خائبين بغير شيء، والباقي لبني الأعيان، إلا إذا كانت من بني الأعيان أخت واحدة؛ فإنها إذا أخذت فرضها، نصف الكل بعد نصيب الجد، فإن بقي شيء فلبني العَلَّات، وإلا فلا شيء لهم، كجدِّ وأخت لأب وأم وأختين لأب، فبقي للأختين لأب عشر المال، وتصح من عشرين. ولو كانت في هذه المسألة أخت لأب...
 من أم بعد نصيب الجد
 أي مقدار فرضها
 لأن حق الأخت لا يزد على النصف
 أي معرفة مقام الأختين

وسو العَلَّات الح جواب عما يرد عليه من أن بني العَلَّات محجوبون إذا كانوا مع بني الأعيان فلا ينبغي أن يدخلوا في القسمة معهم. وتقرير الجواب: أن بني العَلَّات لهم حاتان: يرثون في حاة، وهي ما إذا كانوا مع الجد ولا يكون أحد من بني الأعيان معهم، ولا يرثون إذا كانوا مع بني العَلَّات، فمن الواجبات العمل على كلا الشبهين، فاعتبرا يرثهم في حق الجد وأسقطناهم من البين في حق بني الأعيان، فأدخلوا في القسمة تقبيلًا بنصيب أحد ولا يأخذون شيئًا من تركة الميت. فإن قلت: اعتبار شخص في حق شخص، واعتبار سقوط ذلك الشخص بعينه بسبب الآخر مستكرِّر جدًا. قلنا: لا بل به نظائر، منها: ما إذا ترك أمًا وأبًا، وأبًا وأبًا، وأمًا، فلأم لسدس؛ لأن الاثنين من الإحوة والأخوات مطلقا يحجبان الأم من الثلث إلى السدس، فاعتبر الأخ لأب في جعل الأم محجوبة بحجب النقصان لكونه وارث معها في الحيلة، مع أنه محجوب ههنا بالأخ من الأبوين. وههنا قيل وقال لا يسعه المحار.

لبي الأعيان يتقاسمون فيما بينهم لذكر مثل حظ الأنثيين؛ وهذا لأن بني العَلَّات يرثون مع أحد حال عدمه بني الأعيان وإن لم يرثوا معهم، ولو كانوا ورثة مع الجد لابد من اعتبارهم في حقه، وإدام يكونوا ورثة مع بني الأعيان لابد من إسقاط اعتبارهم في حق بني الأعيان بعد إصهار نصيب الجد، ويجوز مثل هذا الاعتبار كما في أم وأخوين: أحدهما لأب وأم، والآخر لأب أو للأم سدس، فاعتبر الأخ لأب في حق الأم لما كان وارثًا معها، وإن لم يكن معتبرا في حق الأخ لأب وأم حتى لو كان الباقي بعد فرض الأم له دون الأخ لأب، وكما في أبوين وأخوين يعتبر الأخوان مع الأبوين لينتقص نصيب الأم دون الاستحقاق، هكذا ههنا. كذا قال التمرناشي.

فرصها أي مقدار فرضها، وإنما قال ذلك؛ لأن الأخوات لأب وأم يصرون عصبية مع أحد عند ريد، فلا يبقى لمن فرض عنده إلا في المسألة الأكدرية. **وتصح من عشرين** بيان ذلك أن مقاسمة ههنا حير، فيجعل أحد بمنزلة أخ فكان في المسألة خمس أخوات، فالمسألة من خمسة، للجد سهمان وللأخت لأب عينية نصف الكل، وهو اثنان ونصف، فوقع الكسر النصف في المسألة، فيجب أن يصرب المسألة في مخرج الكسر - أعني اثنين - فحصل عشرة، فلجد أربعة، وللأب عينية خمسة، ففي واحد وهو غير مستقيم على الأختين لأب، فتضرب عدد رؤوسهما في المسألة فيحصل عشرون، فلجد ثمانية، وللأب عينية عشرة، ولكل علاتية واحد.

لم يبق لها شيء. وإن اختلط بهم ذوسهم فللجد هنا أفضل الأمور الثلاثة بعد فرض ذي سهم: إما المقاسمة كزوج وجد وأخ، وإما ثلث ما بقي كجد وجدّة وأخوين وأخت، وإما سدس جميع المال كجد وجدّة وبنت وأخوين. وإذا كان ثلث الباقي خيرا للجد، وليس للباقي ثلث صحيح، فاضرب مخرج الثلث في أصل المسألة. فإن تركت

لأن إزالة الكسر أصل في المسائل

لم يبق لها شيء لأن الجد يأخذ ههنا بالمقاسمة نصف المال، وهو خير له من ثلاثة، فيبقى نصف آخر وهو للأخت لأب وأم، فلم يبق للأخت لأب شيء. وإن اختلط أي باحد والإحوة من بني الأعيان أو العلات أو منهما. فللجد هنا إلخ. أي يعطى الجد بعد دفع فرض ذي السهم أفضل الأمور إلخ.

أفضل الأمور الثلاثة: وهى المقاسمة، وثلث ما بقي وسدس جميع المال، يعني يدفع أولا إلى ذي السهم سهمه، ثم يعطى احدى ما هو أفضل الأمور الثلاثة المذكورة. **كزوج وجد وأخ.** فإن المسألة من اثنين؛ لوجود النصف، واحد منها لزوج، والآخر للجد والأخ مناصفة، ولا يستقيم عليهما ففرضنا عددهما في أصل المسألة - يعني اثنين - حصلت أربعة، فلزوج اثنان، ولكل واحد من الجد والأخ واحد، فقد حصل له بالمقاسمة ربع جميع المال وهو أفضل من سدسه، وكذا من ثلث ما بقي ههنا، لأنه سدس كل المال. **كجد وحده إلخ.** أصل المسألة من ستة، سبعة السدس فيبقى خمسة، ولا ثلث لها، ففرضنا مخرج الثلث في الستة صار ثمانية عشر، للجدّة ثلاثة فيبقى خمسة عشر، ثلثها - وهو خمسة - للجد، والباقي منها عشر فنكل من الأخوين أربعة، وللأخت اثنان، وأما كان ثلث ما يبقى خيرا؛ لأن أصل المسألة من ستة، فلو قاسمناه صار له سبعة خمسة، وهو سهم وثلاثة أسباع، ولو أعطيناه ثلث ما يبقى صار له سهم وثلثا أسهم، ولو أعطيناه سدس الجميع كان سهم، فثلث ما يبقى خيرا.

كجد وجدّة وبنت إلخ: أصل المسألة من ستة؛ لاجتماع النصف والسدس، فلبنت نصفها وهو ثلاثة، وللجدّة سدسها وهو واحد، فيبقى سهمان. فإن قاسم الجد الأخوين كان له ثلث السهمين - أعني ثلثي سهم واحد - وإن أعطيناه ثلث ما بقي كان له أيضا ثلثا سهم واحد، وإذا أعطيناه سدس جميع المال كان له سهم تام، فالسدس خير له. وحيث يبقى للأخوين سهم واحد ولا يستقيم عليهما، فإذا ضربنا عدد رؤوسهما في الستة بلغ اثني عشر، ومنها تصحّ المسألة ولما كان يرد على المصنف أنه لما كان ثلث الباقي خيرا له، ولم يكن في الباقي ثلث فكيف تصحّ المسألة؟ أجاب بقوله: وإذا كان ثلث الباقي إلخ. **فاضرب إلخ:** كما ضربت قل، وعرفت طريقه في الحاشية بقوله: "الجد والجدّة".

فإن تركت: هذه المسألة من المسائل التي يكون السدس فيها خيرا، وإنما ذكرها ولم يكتب بالمثال الذي مرّ؛ لاشتغالها عن فائدة أخرى، وهي أن الأخت لأب وأم غير محجوبة مع الجد مع أنها لا تترك معه في بعض المواضع.

جدًا وزوجا وبنتا وأما وأختا لأب وأم أو لأب، فالسدس خيرٌ للجدّ وتعول المسألة

حدا وروحا إلخ: مسألة من اثني عشر، لاجتماع النصف والرّبع والسدس. وتعول بن ثلاثة عشر؛ لأن الست تأخذ النصف من ثني عشر وهو ستة، وروح يأخذ اربع وهو ثلاثة، وأخذ يأخذ سدس وهو اثنان، فيبقى للأمة واحد، ولأختها من ثني عشر؛ لأن حقها السدس فرد على اثني عشر وخذ آخر فيصير ثلاثة عشر، ولا شيء للأخت؛ لأنها تصير عصبة مع لست وكذا مع احدى. وإذا عالت مسألة لم يبق بعصبة شيء، وأما أحد حدّ السدس فبالفرضية لا بالعصوبة.

وأما كان سدس جميع المال حيرا به؛ لأنه يأخذ حيثل ثني عشر من ثلاثة عشر، وعلى تقدير لمقاسمة بد أحد روح اربع من ثني عشر واست نصف وأم ثني عشر بقي للجدّ ولأخت واحد، فيجعل حدّ كأخوين فيكون لأخت كثلث أخوت، ولا استفادة لواحد على ثلاثة فتضرب ثلاثة في اثني عشر فتحصل ستة وثلاثون، فست ثمانية عشر، وروح تسعة، وللأمة ستة تبقى ثلاثة، فسدس ثلث، وللأخت واحد، وكذا آخر على تقدير أحده ثلث ما يبقى؛ لأن لباقي وهو الواحد لا يوجد به ثلث صحيح، فيضرب محرجه - أي الثلاثة - في أصل المسألة تسع أيضا ستة وثلاثين، ومن المعلوم أن الاثنين من ثلاثة عشر خير منهما من ستة وثلاثين.

وعائدة في هذه المسألة هي وإن كانت من قبيل مسائل بني كذا السدس فيها حيرا بحدّ، أن لأخت لأب وأم أو لأب وإم ثم تكن محجوبة بالجدّ، لكنها لا تترك معه في بعض المسائل لعرض كما في هذه المسألة، فأكون السدس خير بحدّ اقتضى أن يجعل احدى فيها صاحب فرض، وقد عالت المسألة بالفروض التي جتمعت فيها من ثني عشر إلى ثلاثة عشر، فلم يبق شيء للأخت التي صارت عصبة مع الميت والجد.

فالسدس إلخ: أصل مسألة من اثني عشر؛ لاجتماع النصف والرّبع والسدس، فست نصف (أي لستة)، وللروح اربع (أي ثلاثة)، وللجدّ السدس (أي الاثنان)، وهو يبق للأمة إلا واحد وهو أقل من حقها؛ فإن أسهم المقدر هو السدس فيردد واحد على المحرح فتعول بن ثلاثة عشر، ولا شيء للأخت؛ لأنها عصبة مع الميت، وكذا مع حدّ، وحقّ اعصبات إنما هو في الباقي، وهو معدوم ههنا، وسهم احدى بالفرضية لا بالعصبة، ويسل على أن سدس جميع المال خير بحدّ أن به في هذه بصورة ثني عشر من ثلاثة عشر، وعلى تقدير لمقاسمة ربع من اثني عشر لروح، والنصف لست، والسدس للأمة، بقي واحد وهو بحدّ ولأخت كيهما، فجعلنا احدى كالأخوين، فحصلت ثلاث أخوت، وواحد على الثلاثة غير مستقيم، فصرنا الثلاثة في اثني عشر فصارت ستة وثلاثين، فأحدثت است صفها وهو ثمانية عشر وروح ربعها - وهو تسعة - وأم سدسها - وهو ستة - وسهم لباقي - أعني ثلاثة - على حدّ والأخت بذكر مثل حصص الاثنين، فسدس اثنان، وللأخت واحد. وأما أن سدس جميع المال خير من ثلث ما بقي؛ فلأن الباقي - وهو الواحد - ليس به ثلث صحيح، فضررنا محرجه في أصل المسألة، فصارت ستة وثلاثين أيضا، ومما لا يخفى فيه أن اثنين من ثلاثة عشر خير من الاثنين من ستة وثلاثين.

إلى ثلاثة عشر، ولا شيء للأخت. واعلم أن زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يجعل الأخت لأب وأم، أو لأب صاحبة فرض مع الجد، إلا في "المسألة الأكدرية" وهي زوج وأم وجد وأخت لأب وأم أو لأب، فلزوج النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس، وللأخت النصف، ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت، فيقسمان للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لأن المقاسمة خير للجد. أصليها من ستة، وتعمل إلى تسعة، وتصح من سبعة وعشرين. وسميت أكدرية؛

اي لسدس اي نصف مجموع النصيبين لأن الجد كالأخ من السدس وثبت الباقي

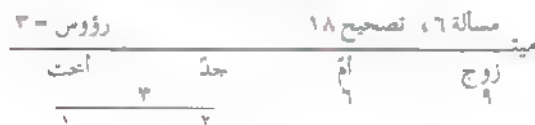
لاحتماع النصف والسدس والثلث هذه المسألة

مع الجد: لأن الجد عنده بمرلة الأخ بل جعلها معه عصة. **الأكدرية:** فإنه يجعل فيها صاحبه فرض مع الجد. **نصيب الأخت:** وهو النصف، وإنما جعلت الأخت صاحبة فرض في الانتداء؛ كيلا تغرم عن ميراث؛ لأنه لا وجه لحرمانها لعدم من يحجبها، وإنما جعلت عصة في الانشاء؛ لأنها لو لم تفعل عصة صار نصيب الأخت ثلاثة أمثال نصيب الجد وذلك لا يجوز؛ لأن الجد كالأخ عند زيد بن ثابت رضي الله عنه، ولا يجوز أن يكون نصيب الأخت أكثر من نصيب الأخ. **إلى تسعة:** إذ لزوج من ستة ثلاثة، وللأم ثلث الذي هو الثلث، وللجد السدس وهو واحد، فبقى للأخت شيء مع كونها صاحبة فرض، فردنا على المسألة نصفها فصارت تسعة، فلجد واحد وللأخت ثلاثة، ومجموع النصيبين أربعة فتقسمها على الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، ولا استقامة في القسمة؛ لأن الجد بمرلة ختين ولا نستقيم أربعة على ثلاثة، فتصرب الثلاثة التي هي عدد الرؤوس في المسألة وعوها - أعني التسعة - فتحصل سبعة وعشرون كما قال المصنف رحمه الله.

من سبعة وعشرين: فزوج منها تسعة، وللأم سبعة، وللجد ثلاثة، وللأخت تسعة، ثم يضم نصيب الجد إلى نصيب الأخت، فيصير اثني عشر فيقسم بينهما كما مر فلجد ثمانية وللأخت أربعة هكذا:



وإذا كان الجد بمرلة الأخ فجمع نصيبه ونصيب الأخت فصار اثني عشر، فقسمه للذكر مثل حظ الأنثيين، فحصل لجد ثمانية، وللأخت أربعة، فافهم. وهذا أي تصحيح المسألة من سبعة وعشرين - إنما هو على قول محمد رحمه الله، لأنه أعطى الأمة ثلث المال، وأما على قول أبي يوسف رحمه الله فتصح من ثمانية عشر؛ لأن أبا يوسف رحمه الله أعطى الأمة ثلث ما يبقى؛ لأن الجد كالأب عنده في مسألة تكون زوج، وأم، وجد هكذا:



لأنها واقعة امرأة من بني أكردر. وقال بعضهم: سميت أكردرية؛ لأنها كدرت على زيد بن ثابت مذهبهم. ولو كان مكان الأخت أخ أو أختان، فلا عول ولا أكردرية.

باب المناسخة

ولو صار بعض الأنصاء ميراثاً قبل القسمة.....

لأنها واقعة امرأة ماتت وحلفت أولئك الورثة المذكورة، واشتبه على زيد مذهبهم فيها فسببت إياها، أو اسم قبيلة، وكان شخص منها يحسن مذهب زيد بن ثابت في الفرائض، فساله عبد الملك بن مروان عن هذه المسألة، فأخطأ في جوابها فسببت بن قبيلته، أو كان اسم الزوج، أو مسائل، أو قبيلة الميتة أكردر، والله اعلم، وقد يقال: إنها تكدرت على أصحاب الفرائض، أو كدرت أخذت على الأخت نصيبها. لأنها كدرت أخ لأنه لا يفرص للإحوة مع الأخ ولا يعيل، بل يسقطهم إذا لم يبق شيء، وقد فرص للأخت النصف، وأعمال المسألة من ستة إلى تسعة، ثم جمع نصف الأخت وسدس الأخ وقسمهما على جهة التعصيب، فأعطى الأخ نصف الأخت، وعندما لا يرث للأخت مع الأخ، إذ هو محجبه. وسميت هذه المسألة عند الشافعية بالمشتركة، مانع أو الكسر، ويسمونها أهل العراق 'العراء' لشهرتها فيما بينهم. فلا عول لأن سدس جميع ما كان حيزاً للأخت، والمسألة من ستة فيكون سدس الباقي بعد فرص الزوج والأخت للأخت بالفرص، إذ لا يتقص حقه عن السدس إجماعاً، ولا شيء للأمة.

ولا أكردرية لأن الأخ عصاة لا يمكن يريد جميعه صاحب فرض، فاضطر إلى حرمانه بخلاف الأخت في الأكردرية. المنسوخة مفاعلة من السح إماماً اسم مفعول، أو اسم فاعل فيكسر السين، أو هو مصدر معناه في اللغة: الإزالة - ومن سحبت الشمس الظل: أزالته والتغيير - ومنه سحبت الريح آثار الديار: غيرتها - والنقل - ومنه سحبت الكتاب: نقلت ما فيه. وفي الاصطلاح: أن ينتقل نصيب بعض الورثة بموته قبل القسمة إلى من يرث منه، وفيه ثلاثة ما صحت منه المسألة الأولى بموت الثاني وتغيير القسمة وانتقال الميراث من وارث إلى آخر. واعلم أنك إذ سحبت عن المناسخة فاسأل أولاً عن حال الميت هو ذكر أم أنثى؟ فما لم تعلم من صورة المسألة لا تخب وإلا لعليك تخص في كائناً ما كان وهي: أن ترث شخص أبوين وبنتين، ثم ماتت إحدى البنتين عن أخت لأب وأمه وحده؛ فإنه لو كان الميت في هذه المسألة ذكراً فأبواه جدان صحيحان بالنسبة إلى الميت الثاني، ولو كان أنثى فأبوها حدة فاسد.

ولو صار بعض الأنصاء إخ يعني لو مات بعض ذوي الأنصاء قبل القسمة وصار نصيبه ميراثاً بورثته، فالحال لا يخو من أن يكون ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الأول أو لا، وعلى الأول: لا يخو من أن تغير القسمة أو لا، على الأخير يقسم قسمة واحدة؛ لعدم الفائدة في التكرار. كما إذا ترك بين وبنت من امرأة واحدة، ثم مات أحد البنين أو إحدى البنات قبل القسمة ولا وارث به سوى الإحوة والأحوات، فإن قسمة أتركة بين الباقيين على صفة واحدة لذكر مثل حظ الأنثيين، فيكتفي القسمة واحدة. وعلى الثاني كما إذا ترك ابناً من امرأة وثلاث بنات من أخرى، ثم ماتت إحدى البنات وحلفت هؤلاء - أعني الأخ لأب، والأختين من الأبوين - وعلى الثالث كالذي ذكره نقول: كزوج.

كزوج وبنت وأُم، فمات الزوج قبل القسمة عن امرأة وأبوين، ثم ماتت البنت عن
ابنين وبنت وجدّة، ثم ماتت الجدّة عن زوج وأخوين، فالأصل فيه:
هي أم المرأة التي ماتت أولاً

كزوج أي امرأة ماتت عن زوج إلخ، والله در انصاف عليه السلام حيث أورد مثالا يبين فيها كلاً من الموافقة، والمماثلة،
والمباينة؛ فإن البص الثاني نظير الثاني (أي المماثلة)، والثالث نظير الأول، والرابع نظير الثالث.

عن زوج وأخوين: فصارت المسألة ذات بطون أربعة، وتشريح انقام: أنه ماتت امرأة مسماة — سيمية وترك
زوجاً مسمّى — ريد وستا مسماة — كريمة وأماً مسماة — عزيمة، فمات ريد قبل قسمة مال سيمية عن ورثتها،
وترك زوجة مسماة — حيمية وأباً مسمّى — عمرو وأماً مسماة — رحيمية، ثم ماتت كريمة قبل القسمة وترك
ابن: أحدهما خالد و ثانيهما عبد الله، وستا مسماة — رقية وجدّة وهي عزيمة المذكورة، ثم ماتت عزيمة وترك
زوجاً مسمّى — عبد الرحمن وأخوين: أحدهما عبد الرحيم وثانيهما عبد الكريم، وصورة المسألة هكذا:

مسألة ١٢، رد ٤، تصحيح ١٦، تصحيح ٣٢، تصحيح ١٢٨ سليمة

ميتة	زوج (زيد)	بنت (كريمة)	أم (عزيمة)
$\frac{1}{2}$	$\frac{3}{9}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
مسألة ٤	(مماثل)	ريد، ما في اليد = ٤	
ميتة	زوجة (حيمية)	أب (عمرو)	أم (رحيمية)
$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
٨	١٦	٨	٨
مسألة ٦	(توافق)	كريمة، ما في اليد = ٩	
ميتة	بنت (رقية)	ابن (خالد)	بن (عبد الله)
$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{6}$	$\frac{2}{6}$	$\frac{1}{3}$
١٢	٢٤	٢٤	٣
مسألة ٣، تصحيح ٤	(تباين)	عزيمة، ما في اليد = ٩	
ميتة	زوج (عبد الرحمن)	أخ (عبد الرحيم)	أخ (عبد الكريم)
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١٨	٩	٩	٩

استلغ ١٢٨

الأخيرة	حيمية	عمر	رحيمية	رقية	خالد	عبد الله	عبد الرحيم	عبد الرحيم	عبد الكريم
٨	١٦	٨	١٢	٢٤	٢٤	٢٤	١٨	٩	٩

وطريق العمل مشروح في المتن، وسيأتي منا توضيحه.

أن تصحح مسألة الميت الأول، وتعطي سهام كل وارث من التصحيح، ثم تصحح مسألة الثاني، وتنظر بين ما في يده من التصحيح الأول وبين التصحيح الثاني ثلاثة أحوال، فإن ^{بالقواعد السابقة} ^{هذه} ^{يبحث لقواعد} فإن استقام ما في يده من التصحيح الأول على الثاني فلا حاجة إلى الضرب، وإن لم يستقم فانظر، إن كان بينهما موافقة فاضرب وفق التصحيح الثاني.....

فلا حاجة إلى الضرب لما مر في 'باب التصحيح' من أن سهام كل فريق إذا انقسمت عليهم بلا كسر، لا يحتاج إلى الضرب، وذلك أن تصحيح الميت الأول ههنا بمنزلة أصل المسألة ثم، وتصحيح الميت الثاني بمنزلة رؤوس الفريق انقسم عليهم ثم، وما في يد الميت الثاني بمنزلة سهامهم من أصل المسألة ثم، فكما أن ثم متى كان سهام كل فريق منقسمة عليهم بلا كسر لا يحتاج إلى الضرب، فكذلك ههنا؛ لما كان ما في يد الميت الثاني مستقيماً على تصحيح مسألة لا يحتاج إلى الضرب كما في المسألتين المذكورتين؛ وذلك لأن مسألة الأول رتبة؛ لأنها بقي سهم من اثني عشر التي منها المسألة في الأصل، ولا صاحب لذلك السهم باقي فيجب رده على الست والأم تقدر سهامهما، فإذا رددنا مسألة إلى أقل مخارج من لا يرد عليه صارت أربعة، فإذا أخذ الزوج منها واحداً بقي ثلاثة؛ فلا يستقيم على الأربعة التي هي سهام الست والأم بل بينهما مائة، فيضرب هذه السهام التي هي بمنزلة الرؤوس في ذلك الأقل، فيحصل ستة عشر، فلزوج أربعة ولست تسعة والأم ثلاثة، ثم تدك الأربعة التي هي للزوج منقسمة على ورثته المذكورين، فلزوجته واحد منها، ولأمه ثلث ما بقي وهو أيضاً واحد، ولأبيه اثنان، فاستقام ما كان في يد الزوج من تصحيح الأول على التصحيح الثاني، وصحت المسألتان من التصحيح الأول.

وإن لم يستقم ما في يده من تصحيح الأول على التصحيح الثاني. **فاضرب وفق التصحيح الح** على قياس ما مر في باب التصحيح من أنه إذا انكسرت سهام طائفة واحدة عليهم، وكانت بين سهامهم ورؤوسهم موافقة، بصر وفق عدد الرؤوس في أصل المسألة فكذلك ههنا يضرر وفق تصحيح الثاني الذي هو بمنزلة الرؤوس هناك في التصحيح الأول القائم ههنا مقام أصل المسألة، فيحصل به ما تصح منه المسألتان، كما إذا ماتت الست أيضاً في ذلك المثال، وحلفت - كما ذكر - ابين وبنتا وحنة، فإن ما في يدها من التصحيح الأول تسعة، وتصحيح مسائلها ستة، وبينهما موافقة بالثلث فيضرب ثلث ستة - وهو اثنان - في ستة عشر فاسلع - وهو اثنان وثلثون - مخرج المسألتين، فمن كانت سهامه من ستة عشر أعني ورثة الميت الأول - تضرب سهامه من ثلث في وفق مسألة الست وهو اثنان فيكون ما حصل نصيبه، ومن كانت سهامه من ستة - أعني ورثة الميت الثاني - تضرب سهامه في وفق ما كان في يد الست - وهو ثلاثة - فما حصل كان نصيبه، وقد كانت لأم الميت الأول ثلاثة من ستة عشر، نصرها في اثنين يسع ستة، فهي ها، وكانت للروح منها أربعة، نصرها في اثنين تحصل ثمانية، فهي له ومستقيمة =

في التصحيح الأول، وإن كان بينهما مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الأول،

= على ورثته، فلزوجة منها سهمان، ولأبيه أربعة، ولأُمته سهمان، هما ثلث ما بقي أيضا. وإن صررت نصيب كل واحد من ورثته من ستة عشر في ذلك الوفق لم يختلف الحال.

وكان لكل واحد من ابني البنت سهمان من مسائلتها - وهي ستة - فإذا ضربناهما في الثلاثة صارت ستة فهي له، وكان لبنتها من مسائلتها سهم واحد، فإذا ضربناه في الثلاثة كان ثلاثة فهي لها. وكان لجدتها من مسائلتها أيضا واحد، بضرب في ثلاثة فهي ثلاثة فهي لها. وقد كانت ها باعتبار كونهما أمًا لم مات أولا ستة من اثنين وثلاثين، وفي يد الجدة تسعة.

التصحيح الأول فالملغ مخرج المسألتين، ومنه يصح مسائلتان. **وإن كان إلح** صورهما كما ذكره المصنف - ماتت الجدة عن زوج وأخوين وكان في يدها تسعة: ستة من جهة بنتها، وثلاثة من جهة ابنة بنتها. والتصحيح الأول اثنان وثلاثون، والثاني أربعة؛ لأن الزوج له النصف واحد من اثنين، فبقي واحد على أخوين لا يقسم ويباين، فضربنا عدد رؤوسهما في أصل المسألة وهو اثنان فحصل أربعة، للزوج اثنان، ولكل أح واحد. والذي في يدها تسعة؛ وهي مباينة للأربعة، فضربنا الأربعة في اثنين وثلاثين حصل مائة وثمانية وعشرون، كان لزوجة الأول اثنان مضروبة في أربعة تبلغ ثمانية، ولأُمته كذلك، ولأبيه أربعة في أربعة تبلغ ستة عشر. ولكل ابن ستة في أربعة فهي أربعة وعشرون، وللبنت ثلاثة في أربعة فهي اثنا عشر، وللزوج اثنان في تسعة فهي ثمانية عشر، ولكل أخ واحد في تسعة فهي تسعة.

في كل التصحيح الأول كما أن في باب التصحيح متى كان بين سهامهم ورؤوسهم مباينة، يضرب كل عدد رؤوس من انكسر عليهم في أصل المسألة، كذلك ههنا لما كان بين ما في يده وبين تصحيح مسائلته مباينة، يضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الأول، كما إذا ماتت في المثال المذكور الجدة التي هي أم امرأة متوفاة أولا عن زوج وأخوين، وفي يدها تسعة وتصحيح مسألة من أربعة وبينهما مباينة، فاضرب الأربعة في التصحيح السابق - أعني الاثنين والثلاثين - تبلغ مائة وثمانية وعشرين، فهي مخرج المسألتين.

فمن كان له نصيب من الاثنين والثلاثين فقصيه مضروب في الأربعة التي هي مسألة الجدة، ومن كان له نصيب من الأربعة فقصيه مضروب في التسعة التي هي جميع ما كان في يد الجدة، وقد كان لامرأة الميت الثاني من الاثنين والثلاثين سهمان، وبضربهما في الأربعة تبلغ ثمانية فهي لها، وكان لأبيه منها أربعة بضررها في الأربعة تبلغ ستة عشر فهي له، وكان لأُمته منها سهمان بضرربهما في الأربعة تبلغ ثمانية فهي لها، وكان لكل واحد من ابني الميت الثالث منهما ستة بضرربها في الأربعة تبلغ أربعة وعشرين فهي له، وكان لستها منها ثلاثة، بضرربها في الأربعة تبلغ اثني عشر =

فالمبلغ مخرج المسألتين، فسهام ورثة الميت الأول تضرب في المضروب، - أعني في
 التصحيح الثاني أو في وفقه - وسهام ورثة الميت الثاني تضرب في كل ما في يده أو في
 وفقه، وإن مات ثالث أو رابع أو خامس، فاجعل المبلغ مقام الأول، والثالثة مقام الثانية
 في العمل، ثم في الرابعة والخامسة كذلك إلى غير النهاية.

= فهي ها، وكان زوج الميت اربع من الأربعة التي هي مسائلها سهامان بصرهما في التسعة التي كانت في يدها تلح
 ثمانية عشر فهي له، وكان لكل واحد من أحوي الميت منها سهم واحد بصره في التسعة لا تريد عليها فهي له.
فالمبلغ الخ [الحاصل من كل واحد من الضربين على تقدير الموافقة والنهاية] أي ما حصل من كل واحد من
 الضربين في صورة الموافقة والمباينة مخرج المسألتين وما اندرج فيهما.
فسهام 'القاء' دخلت على إخراج الشرط محذوف، يعني وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من الورثة
 من ذلك المبلغ، على فليس م ذكر في معرفة أنصاء ورثة من تصحيح، فسهام ورثة الميت الأول تضرب بـ ح
 وإن مات الخ. نعم أن تعدد المناسحة قد يكون يتعاقب موت لورثة من الميت الأول عن ورثة أخرى كما ذكر
 أولا، وقد يكون يموت الموارث الثاني عن الأول، كما إذا مات الزوج في امتان المذكور صدر الساب عن امرأة
 وأبوين كما ذكر، ثم ماتت المرأة عن ست وأخت قبل القسمة، فلا فرق في العمل بين المناسحات المتعددة في
 مره واحدة من الإرث، وبينها في مراتب متعددة، فتصحيح الميت الأول من ستة عشر ولا حاجة إلى ضرب كما
 تقدم، ومساواة الميت لثالث وهي الروحة من اثنين، وبينها وبين ما في يدها مباينة، فتضرب الاثنين في ستة عشر
 تلح اثنين وثلاثين، فمن به شيء من ستة عشر يأخذه مصرونا في اثنين، ومن كان له شيء من اثنين يأخذه
 مصرونا فيما في يدها - وهو واحد - فست تسعة مصرونة في اثنين تلح ثمانية عشر، وبأمة ثلاثة تضرب في
 اثنين تلح ستة، ولروحة الزوج واحد مصروب في اثنين فهي هي، وكذا لأمة، ولأبيه اثنان في اثنين، فالحاصل
 أربعة، فتحصن بروحة اثنان واحد لأختها، وواحد ستمها، فإن ماتت الأخت عن ابن وبنت، كانت مسائلها
 من ثلاثة وما في يدها واحد وهو مائ، فبصره في اثنين وثلاثين، والعمل بعد ذلك ما عرفته، فتعتبر الاثنين
 واثنين تصحيح أولا، ولثلاثة تصحيحا ثانيا، وهكذا إذا مات الست الأخيرة.

فاجعل المبلغ: أي صحت فيه المسألة الأولى وشاية **والثالثة** امتعقة بالميت الثالث تصحيح أسامة.

في العمل فكان الميت لأول والثاني صار ميتا واحدا، فيصير الميت اثنان ميتا ثانيا.

باب ذوي الأرحام

ذو الرحم: هو كل قريب، ليس بذوي سهم، ولا عصبه، وكانت عامة الصحابة رضي الله عنهم يرون توريث ذوي الأرحام، وبه قال أصحابنا رحمهم الله. وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: لا ميراث لذوي الأرحام، ويوضع المال في بيت المال، وبه قال مالك والشافعي رحمهم الله. وذوو الأرحام أصناف أربعة: ^{عند عدم أصحاب الفرائض والعصبات} الصنف الأول: ينتمي إلى الميت، وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن. ^{بنيته} والصنف الثاني: ينتمي إليهم الميت، وهم الأجداد الساقطون ^{وإن سفلوا ذكورا أو إناثا} والجدات الساقطات. ^{كسبت}

دوي الأرحام الأرحام جمع رحم، وهو في الأصل: ميت الولد ووعاؤه في الطل، ثم سُميت الوصية من جهة الولاد رحما. وقال شارح الخلاصة: ذوو الأرحام لغة: الأقارب مطلقا سواء كانوا من جهة الولاد أو لا، واصطلاحا: الأقارب الذين ليسوا من العصبات، ولا من أصحاب السهام بمقدرة كما قال المصنف أيضا. **عامة الصحابة** رضي الله عنهم [في لفظ العامة إشارة إلى ترجيح قوهم] أي أكثرهم كعمر وعلي وابن مسعود ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وأبي عبيدة بن الجراح وابن عباس رضي الله عنهم في أشهر الروايات عنه، وبه قال التابعون كعقبة وإبراهيم والشريح والحسن وابن سيرين وعطاء ومجاهد رضي الله عنهم.

أصحابنا أي أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ورفق رضي الله عنهم ومن تابعهم. وقال زيد بن ثابت وتابعه من التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير رضي الله عنهم وابن عباس رضي الله عنهم في رواية غير مردودة عنه. وبه قال إجماع التابعين بآيات المواريث، فإنه تعالى بيّن فيها نصيب أصحاب الفرائض والعصبات، ولم يذكر لذوي الأرحام شيئا: وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فَلاَ يَكُنْ مِنْكُمْ (مريم ٦٤)، وسئل رسول الله ﷺ عن ميراث العمة والخال، فقال: لا ميراث لهما (أحزاب ٦)، أي بعضهم أولى بميراث بعض عن غيره، أي في حكم الله، لما عرفت أنه بول ناسحا للتوارث بالموالاة والمواخاة، فتت ميراث لذوي الأرحام بلا فصل بين من به فرض أو تعصيب منهم، وبين من لا فرض ولا تعصيب، فيكون إرثهم مذكورا في الكتاب لا متروكا، ويؤيده قوله لَكُمْ فِي مِيرَاثِكُمْ (نساء ١١)، وما رواه النخعي فهو معارض لما روينا، والترجيح معناه: لأن ما روينا مثبت وما رووه نافي، والمثبت يقدم على النافي، وأيضا يجاب: بأن ما رووه محمول على ما قل بول قوله تعالى: لَكُمْ فِي مِيرَاثِكُمْ (نساء ١١)، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فَلاَ يَكُنْ مِنْكُمْ (أحزاب ٦).

الساقطون أي الفاسدون وإن عتوا، كأب أمّ الميت وأب أمّ، وإنما وصفهم بالسقوط؛ لأنهم ساقطون عند وجود أصحاب الفرائض والعصبات. **الساقطات** أي الفاسدات وإن عتوا، كأب أمّ الميت وأب أمّ أمّ أمّ أمّ.

والصنف الثالث: ينتمي إلى أبوي الميت، وهم أولاد الأخوات وبنات الإخوة وبنو الإخوة

وإن سفل من الأبوين كانوا أو من أحدهما

لأم. والصنف الرابع: ينتمي إلى جدّي الميت أو جدتيه، وهم العمات والأعمام لأم

وهما أب الأب وأب الأم وهما أم الأب وأم الأم فهم إخوة لأبيه من أمه

والأخوال والخالات، فهؤلاء وكل من يدلي بهم من ذوي الأرحام. روى أبو سليمان عن

أي يتوسل

الأصناف الأربعة

محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنه أن أقرب الأصناف الصنف الثاني وإن علوا،

وهم الساقطون من الأجداد والجدات

أبوي الميت أي أحدهما؛ لأنه لا يذكر عند الانتساب إلا اسم أحدهما. أولاد الأخوات وإن سفلوا ذكورا

كانوا أو إناثا، وسواء كانت الأخوات لأب وأم، أو لأب، أو لأم. وبنو الإخوة وإن سفلوا، وإنما أطلق

الأخوات والإخوة في المثالين السابقين ليتأولا جميع أقسامهما كما ذكرنا. وقيد الإخوة ههنا بقوله: "لأم"؛ لأن

بنو الإخوة لأب وأم أو لأب من العصباء، ولذلك لم يمكنه أن يختصر في العبارة بأن يقول: وأولاد الإخوة، كما

قال أولا: "وهم أولاد الأخوات". لعصاب مصفقا، أي لأبوين كثر، أو لأحدهما. وقيد الأعمام بقوله: "لأم"؛ لأن

العمة من الأبوين أو من الأب عصبة، وأما العم من الأم فهو متهم إلى حدة الميت من قبل أبيه فهو من ذوي الأرحام.

والأعمام فإن الأعمام لأم إخوة لأبيه من أمه، ولاحقاء في أثمانهم إلى حدة الميت من قبل أبيه. قيد الأعمام

بكونهم لأم؛ للاحتراز عن اعمه من الأبوين أو من الأب؛ لأهما من العصباء. والأخوال والخالات فإنهم

إخوة وأخوات لأم الميت، فإن كانوا من أبيها وأمها أو من أبيها فهم متممون إلى حدة الميت من قبل أمه، وإن

كانوا من أمها كانوا متممين إلى جدته من قبل أمه.

وكل من يدلي عنه أن المصنف لما لم يذكر في بيان كل من الصنف الأول والثالث قيدها، يشمل أولادها وأولاد

أولادهم وإن نزلت، وكذا لم يذكر في الصنف الثاني قيد العنو؛ يشمل من هو أعلى منه، وكذا لم يذكر في الصنف

الرابع قيد العنو والروء؛ ليشمل قيد العنو عمومة أبوي الميت وحؤولهما وعمومة أبوي الميت وحؤولتهما ذكر بعد بيان

الأصناف الأربعة ما يشمل كلا من هؤلاء المتروك وهو قوله: 'وكل من يدلي'؛ فإن كلا من العالي والسافل من

هؤلاء الأصناف الأربعة، يصدق عليه أنه يدلي هؤلاء إلى الميت. فإن قلت: لا يحسن أن يجعل أبو الميت متمما إلى الحدة،

ثم يعبر عن أب الحدة بالمتممي إلى الميت بواسطة الحدة. قلت: لو أريد نجدي الميت وجدته أعم من القريين أو البعيدين،

يشمل الصنف الرابع أعمام أبوي الميت من أم وعماتهما وأخوالهما وخالاتهما.

من ذوي الأرحام. أشار من التعضية إلى أن ذوي الأرحام ليسوا بمحصرين في الأقسام الأربعة. روى وتابعه عيسى

ابن أبي أمامة عن محمد بن أبي حنيفة رضي الله عنه أن أبا سليمان هو موسى بن سيمان الجورجاني، تميمي محمد. روى أنه

عرض عليه المأمون القضاء فاستغنى عنه.

ثم الأول وإن سفلوا، ثم الثالث وإن نزلوا، ثم الرابع وإن بعدوا، وروى أبو يوسف والحسن ابن زياد عن أبي حنيفة، وابن سماعة عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمته : أن أقرب الأصناف الصنف الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع كترتيب العصابات، وهو المأخوذ وأقدمهم في الميراث به. وعندهما الصنف الثالث مقدم على الجد أب الأم؛ لأن عندهما كل واحد منهم
أي من الصنف الثالث

ثم الأول **الح** أي إذا لم يوجد أحد من الصنف الثاني، فأقربهم إلى الميت وأولاهم بالميراث الصنف الأول. وهم أولاد البنات وأولاد بنات الابن. **الحسن بن زياد** : هو قاضي الكوفة، تلميذ الإمام أبي حنيفة رحمته. كان يقول: كتبت عن بعض شيوخنا اثنا عشر ألف حديث، مات سنة أربع ومائتين.

ابن سماعة واسمه: محمد بن سماعة بن عبيد بن هلال، من كبار أصحاب الصحاح، يصلي في كل يوم مائتي ركعة، كان قاصيا للماحول ببغداد، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. **كترتيب الح**. أي ترتيب ذوي الأرحام في الإرث كترتيب العصابات، يقدم فروع الميت كأولاد البنات وإن سفلوا، ثم أصوله كالأجداد الفاسدين واجدات الفاسدات وإن علوا، ثم فروع أبويه كأولاد الأخوات وبنات الإخوة وبنات الإخوة لأم وإن نزلوا، ثم فروع جدته وجدته كالعمات والأعمام لأم، والأخوال، والخالات، وإن بعدوا.

مقدم علي الجد الح فيقدم على الحدة الفاسدة بالطريق الأول، إلا أن هذا لا يناسب أصلهما، وهو: أن الجد يقاسم الإخوة والأخوات إذا كانت المقاسمة حرة به، وموجب هذا أن لا يقدم الصنف الثالث عليه، وأما أبو حنيفة رحمته فقد جرى على قياس مذهبه في العصابات من سقوط بني الأعيان، والعلات، والأحياف مطلقا على ما مر، حيث قدم ههنا الجد - أب الأم - الذي هو في درجة الجد - أب الأب - على أولاد أب الميت، فلا يرثون معه.

لأن عندهما هذه العبارة لم توجد في أكثر النسخ، وهذا م تقع في بعض الشروح، وتكم فيها العماء فقالوا: معناها لا ينطبق على المراد. أقول: لكن توجيه الفاضل الكهوي أقرب إلى السداد حيث قال: ضمير 'مهم' يرجع إلى أصحاب الصنف الثالث، وضمير 'فرعة' في قوله: وفرعه وإن سفل، يرجع إلى الصنف الثاني، وضمير 'أصله' راجع إلى الفرع المصاف إلى الضمير الراجع إلى الصنف الثاني، والمعنى: لأن عندهما، أي الصحاحين الداهيين إلى أن أصحاب الصنف الثالث وهم أولاد الأخوات، وسوا الإخوة لأم، وبنات الإخوة مقدمون على الجدات والأجداد، وكل واحد منهم - أي من أصحاب الصنف الثالث - أولى من فرعه، وهذا ظاهر، ألا ترى أن ابن الأخت لأب وأم أولى من ابن ابن الأخت لأب وأم، وقس عليه، وفرعه للصنف الثاني من الأجداد الفاسدين والجدات الفاسدات وإن سفل أولى من أصله - أي الصنف الثاني - وهذا أيضا ظاهر؛ فإن أم أم أم الميت الذي هو فرع للجد الفاسد، الذي هو من ذوي الأرحام من الصنف الثاني، وهو أب أم أم أم الميت، واجدة الفاسدة وهي أم أب أم أم أم الميت أولى من أصله؛ لأن أصله من ذوي الأرحام، والفرع من ذوي الفروع والثاني أولى من الأول، =

أولى من فرعه، وفرعه وإن سفل أولى من أصله.

الصف الثاني

فصل في الصف الأول

أولاهم بالميراث، أقربهم إلى الميت كينت البنت، فإنها أولى من بنت بنت الابن،
الحالة الأولى

= وقس عليه، وإذا عرفت هذا علمت: أن الصف ثالث أولى من الصف الثاني؛ لأن الأصل أولى من فرعه، والصف الثالث على هذا الأصل بخلاف الثاني؛ فلهذا قدم الثالث عليه، وهذا هو مذهب الصاحبين. ولا يخلج في قبلك انتشار بضائر على هذا التوجيه؛ لأنه لا يحل حين وضوح المراد، والله أعلم بمراد العباد.

الصف الأول وهو يحصر في أربعة: الأول والثاني ابن البنت وبنتها، والثالث والرابع ابن بنت الابن وابن بنت بنتها، وهم أخوان بنت مذكورة في متن الكتاب، لكن يذكرها تيسير لطلاب، الحالة الأولى: تعاوهم في الدرجة، فيقدم أقربهم وهو كان شيء كست بنت مع ابن بنت بنت، فإن كنت لقرها تقدم على الابن. والحالة الثانية: تساويهم في الدرجة مع كون بعض ولد لورث دون البعض، ولأنه من اختلاف صفة أصولهم في الذكورة والأنوثة، فيكون بعض الأصول ذكورا وبعضهم إناثا، فيقدم ولد لورث كست بنت ابن على غيره كست بنت بنت.

والحالة الثالثة: تساويهم في الدرجة مع كون الكل ولد لورث، ولأنه من اتفاق صفة أصولهم ذكورة وأنوثة، أو لكن ولد غير لورث مع اتفاق صفة الأصول، فأولاد لورث كست بنت مع بنت بنت أخرى، وأولاد غير لورث كست بنت مع ابن بنت بنت، فيقسم على الفروع باستوية إن كانوا ذكورا وإناثا، وتذكر مثل حظ الأنثيين إن كانوا مختلطين.

وحالة الرابعة: تساويهم في الدرجة، وليس فيهم ولد لورث مع اختلاف صفة الأصول، وتفصيله يأتي في متن. والحالة الخامسة: تعدد فروع الأصول المختلفين، فيعتبر عدد الفروع في الأصول مع بقاء وصف الأصول من الذكورة والأنوثة. والحالة السادسة: تعدد جهات الفروع، فتعتبر الجهات في الفروع، مع أحد لعدد في الأصول مع الفروع.

فإنها أولى إلح لأن واسطة لأولى وحدة وواسطة ثانية ثنائ، وهو قول أهل القراءة وهم أبو حنيفة ومالك وإسحاق، ورور وعيسى بن أبيان. ووجهه: أن استحقاقهم باعتبار معنى العصوبة؛ ولهذا يقدم الأقرب فالأقرب، ويستحق واحد جميع المال، وفي العصوبة الحقيقية يكون زيادة القرب تارة قرب الدرجة وأخرى بقوة نسب، كما في تقدم السوء على الأبوة، فكذلك في معنى العصوبة يشتت تقدم قرب الدرجة كما يشتت بقوة نسب، وفي الصورة المذكورة يكون المال كله لست بنت، وفي قول أهل الشريين وهم: عقيمة وشعي ومسروق وشريك ونحوه بن رباد. ومن واقعهم، أنهم يربون المدني مبرلة مدني في الاستحقاق، وبه سموا أهل التبريل =

وإن استووا في الدرجة، فولد الوارث أولى من ولد ذوي الأرحام كبنت بنت الابن؛

فإنها أولى من ابن بنت البنت، وإن استوت درجاتهم ولم يكن فيهم ولد الوارث،

الحالة الثانية

أو كان كلهم يدلون بوارث، فعند أبي يوسف والحسن بن زياد رحمهما الله: يعتبر أئبدان الفروع،

المشاورية الدرجات المذكورة

كاهن البيت و بنت البيت

= فيجعلون المال بينهما كأنه ترك بتا وبت ابن، فيكون امال بينهما، إما أرباعاً على قياس قول عليّ عليه السلام ثلاثة أرباعه ببت البت، وربعه لببت بنت الابن؛ لأنه يرى الردّ على بنت الابن مع بنت الصلب، وإما أسداساً على قياس قول ابن مسعود رضي الله عنه خمسة أسداسه لبنت البت، وسدسه لبنت الابن؛ لأنه لا يرى الردّ على بنت الابن مع الصليبة.

وإن استووا: بأن يدي كلهم إلى الميت بدرجتين أو بثلاث درجات مثلاً. **فولد الوارث** لم يقل ولد صاحب الفرض؛ ليعم ولد صاحب الفرض وولد العصبة، كما في الكافي وغيره، قال في شرح السبب: ويشكل عليه ما قيل: إن ولد العصبة لا يتصور في درجة ولد ذوي الأرحام، فالأولى أن يقال: فولد صاحب الفرض، إلا أنه احتار لفظ الوارث للاختصار في العبارة؛ اعتماداً على فهم المقصود منها.

فإنها أولى من اس إلخ لأن الأولى (أي بنت بنت الابن) وند بنت الابن وهي صاحبة فرض، والثاني (أي ابن بنت بنت) ولد بنت است وهي ذات رحم، والسبب في هذه الأولوية أن ولد الوارث أقرب حكماً، والترجيح يكون بالقرب الحقيقي إن وجد، وإلا فبالقرب الحكمي.

وإن إل: أي وإن استوت درجاقم في القرب ولم يكن فيهم ولد وارث كنت بنت است مع بنت بنت بنت
أخرى أو كان كلهم ولد وارث كاس البنت وبنت البنت، فإن انتفت صفة الأصول بالذكورة أو الأنوثة فباعتبر
أبدان الفروع اتفاقا كما في هذه الصورة، فإن كان الفروع ذكورا فقط، أو إناثا فقط تساووا في القسمة وإن
كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين، ففي المثال المذكور: الإرث بين ابن البنت وبنت البنت للذكر مثل حظ
الأنثيين اتفاقا، وأما إذا اختلف الأصول بالذكورة والأنوثة فأبو يوسف رحمته الله اعتبر الأبدان أيضا ولا يعتبر اختلاف
الأصول، ومحمد رحمته الله يقسم الإرث على أعلى بطن اختلف ويحل ما أصاب كل أصل بفرعه، مثلا إذا ترك بنت
ابن بنت، وابن بنت بنت عبد أبي يوسف رحمته الله. المال بين الفروع أثلاثا باعتبار الأبدان، ثلثاه للذكر وثلثه للأنثى،
وعند محمد رحمته الله يكون المال بين الأصول أعني في البطن الثاني أثلاثا، وحسب يكون ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب
أيها، وثلثه لابن بنت البنت نصيب أمها على عكس ما كان عليه في مذهب أبي يوسف رحمته الله.

ولد الوارث. كست ابن البت وابن بنت البت. **فعد إلح:** توضيح المقام بحيث يكشف تمام: أنه إذا استوت درجات ذوي الأرحام قربا وبعدا، ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كان كلهم ولد الوارث، فأبو يوسف = يعتبر أبدأ الفروع، يعني إن كانوا كلهم ذكورا أو إناثا، فأبو يوسف = يقسم المال بينهم على التوية، سواء كانت الأصول كلهم ذكورا أو إناثا. أو بعضهم ذكورا أو بعضهم إناثا. وإن كان بعض الفروع ذكورا والبعض إناثا =

ويقسم المال عليهم، سواء اتفقت صفة الأصول في الذكورة والأنوثة أو اختلفت،
باعتبار حال ذكورهم وأنوثتهم

ومحمد - ٢ - يعتبر أبدان الفروع، إن اتفقت صفة الأصول موافقا لهما، ويعتبر الأصول إن
في الذكورة والأنوثة أي لأي يوسف والحسن

اختلفت صفاتهم ويعطي الفروع ميراث الأصول مخالفا لهما، كما إذا ترك ابن بنت

وبنت بنت، عندهما: يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأبدان، وعند

محمد - ٣ - كذلك؛ لأن صفة الأصول متفقة، ولو ترك بنت ابن بنت وابن بنت بنت،

عندهما المال بين الفروع أثلاثا باعتبار الأبدان، ثلثاه للذكر وثلثه للأنثى، وعند محمد - ٤ -

المال بين الأصول - أعني في البطن الثاني - أثلاثا، ثلثاه لبنت ابن البنت نصيب أبيها،

قد اتفق إياها وهو الابن

- فهو بقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، سواء كانت الأصول كله ذكورا أو إناثا أو بعضهم ذكورا

وبعضهم إناثا. ومحمد - ٥ - يعتبر الأبدان على الوجه المذكور إذا كان لأصول جميعا ذكورا أو إناثا، وإن كان بعضهم

ذكور وبعضهم إناثا فلا يعتبر الأبدان بل يعطى الفروع سهم الأصول، فيرب الفروع بسمة الأصول، فافهم!

والأنوثة كما في المثال المذكور؛ لإدلائهم كلهم بوارث. أو **احتجب** كما في المثال المذكور، خلوه عن ولد الوارث.

مخالفا لهما وهو أشهر الروايتين عن أبي حنيفة - ٦ - والظاهر من مذهبه، ورواية أخرى عن الحسن - ٧ - واعتبار

هذه الرواية حد من أهل التبريل، وجه قول أبي يوسف - ٨ - أن استحقاق الفروع إنما يكون لمعنى فيه لا معنى

في غيرهم، وذلك معنى هو القرية التي هي في أبدان الفروع، وقد أحدث الجهة أيضا وهي الولاد فينسوى

الاستحقاق فيما بينهم، وإن احتجبت الصفة في الأصول، ألا يرى أن صفة الكفر وارق غير معتبر في المدي به،

بل إنما هو معتبر في المدي، فكذلك صفة الذكورة والأنوثة تعتبر فيه فقط، ووجه قول محمد - ٩ - اتفاق الصحابة

على أن للعمة ثلثين، ولنحالة اثنتي عشرة، وإن كان الأعراس بأبدان الفروع لكان المال بينهما نصفين، فظهر أن المعبر

في لقسمته هو المدي به؛ فإنه الأب في لعمة، والأمة في الحالة، وأيضا قد اتفقا على أنه إذا كان أحدهما ولد ووارث

كان أولى من الآخر، فقد ترجح باعتار معنى في المدي به. **باعتبار الأبدان** أي أبدان الفروع وصفاتهم، فنشا

المال لاس است، وثلاثة است است **كدلت** أي بقسم المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين.

متفقة في الأنوثة فيعتبر عنده أيضا أبدان الفروع. **ولو ترك** هذا المثال يظهر فيه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد - ١٠ -

في النظر الثاني الذي هو أول ما وقع فيه الاختلاف بالذكورة والأنوثة وهو ست البنت واس البنت.

وثلثة لابن بنت البنت نصيب أمه، وكذلك عند محمد عليه السلام إذا كان في أولاد البنات أي بنت البنت بطون مختلفة، يقسم المال على أول بطن أي جماعت أي في الذكور والأنثى يختلف في الأصول، ثم يجعل الذكور طائفة أي حصة من ذلك البطن والإناث طائفة بعد القسمة، فما أصاب الذكور يجمع، ويقسم أعلى الخلاف الذي وقع أخرى على حدة على الذكور والإناث في أولادهم، وكذلك ما أصاب الإناث، وهكذا يعمل إلى أن ينتهي بهذه الصورة: . . .

من أول البطن وقع فيه الاختلاف

نصيب أمه فانتقل إليه، فصار الإرث ههنا في مذهبه على عكس ما كان عليه في مذهبهما، وهو أن للأنثى من الفروع ضعف ما للذكر، ولما كان قول محمد عليه السلام محتاجا إلى مزيد تفصيل أشار إليه بقوله: وكذلك إلخ.

وكذلك أي كما اعتبر عنده حال الأصول في البطن الثاني يعتبر حال البطون المتعددة كذلك.

عند محمد عليه السلام إلخ أي إذا تعدد الاختلاف في البطون، أي بطون الذكور فقط أو الإناث فقط أو فيهما، فأبو يوسف عليه السلام جرى على ما عهد مذهبه، ومحمد عليه السلام يقسم الإرث على أعلى بطن احتلف بالذكورة والأنثى، ويجعل بعد القسمة الذكور طائفة والإناث طائفة، وينظر في البطون الآتية بعد، فإن لم تحتلف بأن كانت سلسلة الذكور ذكورا فقط أو إناثا فقط، يعطي نصيب الذكور هم بالسوية، وإن احتلفت البطون التي بعد بالذكورة والأنثى، قسّم نصيب الذكور على أعلى بطن منهم احتلف بالذكورة والأنثى بعد، وهكذا يفعل في بطون الإناث، فالحاصل: أنه يقتصر في القسمة على أعلى بطن احتلف، إن لم يقع الاختلاف في البصون الآتية بعد، وإن وقع الاختلاف تعاد القسمة على أعلى اختلاف وقع بعد الأول، وهكذا يفعل بعد أن يجعل جماعة الذكور بعد القسمة الأولى قسما وطائفة الإناث قسما. **اختلف** في الذكورة والأنثى للذكر مثل حظ الأنثيين.

يجمع: ويعطى فروعهم بحسب صفاتهم، إن لم يكن فيما بينهم وبين فروعهم من الأصول اختلاف في الذكورة والأنثى، بأن يكون جميع ما توسط بينهما ذكورا فقط أو إناثا فقط، وإن كان فيما بينهما من الأصول اختلاف، يجمع ما أصاب الذكور ويقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم، ويجعل ههنا أيضا الذكور والإناث طائفتين، وكذلك ما أصاب الإناث يعطى فروعهن، إن لم يختلف الأصول التي بينهما، وإن احتلفت يجمع ما أصابهم ويقسم على الخلاف الذي وقع في أولادهن. **بهذه الصورة** في هذه المسألة اثنا عشر شخصا من ذوي الأرحام في درجة واحدة، هي البطن السادس: تسعة من البنات وثلاثة من البين، وليس فيهم ولد صاحب فرض، فهي على قول أبي يوسف عليه السلام تصح من خمسة عشر؛ لأن كل ابن بمنزلة البنتين، فسنة للأبناء، وتسعة لسات، وعلى قول محمد عليه السلام إنما تصح من ستين؛ لأننا إذا نظرنا في البطن الأول وجدنا فيه تسع بنات، وثلاثة بين، حسبنا كل واحد من البين ستين، صار المجموع كخمسة عشر بنتا، فجعلنا المسألة من رؤوسهم، فيكون ستة للأبناء وتسعة للبنات، ثم جعلنا الذكور طائفة وجمعنا ما أصابهم - وهو ستة - ثم نظرنا إلى أسفل من هؤلاء البين الثلاثة، فلم نجد في البطن الثاني اختلافا بل في الثالث حيث وجدنا فيه بإرائهم ابنا وبنتين، وقسما الستة عليهم للذكر مثل حظ الأنثيين، -

= فأعطينا الابن ثلاثة وأعطينا البنتين ثلاثة وجعلناهما طائفة، ثم دفعنا نصيب الابن إلى آخر فروع؛ لأن الطول من الابن إلى آخر الفروع متفقة، ثم نظرنا في طائفة البنات - أعني البنتين البنتين في النص ثلث - ولم نجد في النص الرابع بإرائهما اختلافًا بل في الخامس، حيث وجدنا فيه بإرائهما ابنا وبتنا، وقسمنا الثلاثة عليهما للذكر مثل حظ الأنثيين، ودفعنا الاثنين إلى الابن وواحدة إلى البنت، ودفعنا نصيب كل منهما إلى فرعه في البطن السادس فأنتهى نصيب الابناء إلى آخر فروعهم على اختلاف صفتهم، ثم نظرنا في طائفة الإناث في البطن الأول فوجدنا نصيبهن تسعة، وعددهن كذلك ثم نظرنا إلى ما هو أسفل منه، فلم نجد اختلافًا في البطن الثاني بل في الثالث، حيث وجدنا فيه بإرائهم ثلاثة بنين وست بنات، فيكون المجموع كاثني عشرة بنتا والتسعة أعني نصيبهن لا يستقيم عيبن، لكن بينها وبين عدد رؤوسهن موافقة بالثلث فضربنا وفق عدد الرؤوس وهو أربعة في أصل المسألة وهو خمسة عشر فصار ستين ومنها تصح المسألة؛ إذ كان لطائفة البنين في البطن الأول ستة من أصل المسألة ضربناها في المضروب وهو أربعة صارت أربعة وعشرين، ثم قسمناها على ما في البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة، فأعطينا الابن اثني عشرة والبنتين اثني عشر، ثم دفعنا نصيب الابن إلى آخر فروع من البطن السادس؛ لعدم الاختلاف ثم قسمنا حصص البنتين على الابن والبنت الذين بإرائهما من البطن الخامس للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب الابن ثمانية وبنت أربعة، فدفعنا نصيب كل منهما إلى فروعهم في البطن السادس، ثم نظرنا في طائفة البنات في البطن الأول فضربنا نصيبهن من أصل المسألة وهو تسعة في ذلك المضروب - أعني الأربعة - فصار ستة وثلاثين، ثم نظرنا في أسفل من البطن الأول، فوجدنا بإرائهن في النص ثلث ثلاثة بنين وست بنات فقسمنا نصيبهن - أعني الستة والثلاثين - للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب البنين ثمانية عشر، والبنات ثمانية عشر ثم جعلناهما طائفتين ثم نظرنا في أسفل طائفة البنين الذين هم من مبطل الثالث فوجدنا بإرائهم من البطن الرابع ابنا وبنتين، فقسمنا بينهما ما أصاب البنين المذكورين للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب الابن تسعة وبنتين تسعة ثم دفعنا نصيب الابن إلى آخر فروعهم؛ لعدم الاختلاف، ثم نظرنا إلى أسفل البنتين من البطن الرابع فوجدنا بإرائهما من الخامس بنتين فلاحاجة إلى القسمة ثم نظرنا إلى أسفل منهما في البطن السادس فوجدنا فيه بإرائهما ابنا وبتنا فقسمنا عليهما لتسعة التي هي نصيب تينك البنتين للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب الابن ستة وبنت ثلاثة وكذلك وجدنا في الرابع بإزاء طائفة البنات الست، ثلاث بنات وثلاثة بنين فقسمنا عليهم الثمانية عشر للذكر مثل حظ الأنثيين فأعطينا البنين منها اثني عشر والبنات ستة، ثم جعلناهما طائفتين ثم نظرنا إلى أسفل البنين من البطن الرابع، فوجدنا بإرائهم في البطن الخامس ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهم الذي هو اثنا عشر عيبن للذكر مثل حظ الأنثيين، فأصاب الابن ستة وستين ستة فدفعنا نصيب الابن إلى فرعه في السادس، وقد وقع فيه بإراء ستين اس وست فقسمنا نصيبهما عليهما، فأصاب الابن أربعة والست اثنان، ووجدنا في الخامس أيضا بإراء الست الثلاث اللاتي في البطن الرابع ابنا وبنتين فقسمنا نصيبهن - أعني الستة - عيبن فأصاب الابن ثلاثة والبنتين ثلاثة فدفعنا نصيب الابن إلى فرعه في البطن السادس فوجدنا بإراء ستين في البطن السادس ابنا وبت فقسمنا اثلاثة بينهما، فأصاب الابن اثنان والست واحد، وإذا جمعنا هذه الأنصاء كلها كانت ستين كما رقت بإراء الفروع في النص السادس.

عند محمد المسألة من ١٥ أو تصح من ٦٠ ، وعند أبي يوسف المسألة من ١٥

[illegible]

وكذلك محمد رحمته يأخذ الصفة من الأصل، حال القسمة عليه والعدد من الفروع كما:
إذا ترك ابني بنت بنت و بنت ابن بنت بنت و بنتي بنت ابن بنت ^{أي على الأصل} بهذه الصورة.

عبد محمد المسألة من ٧ ونصح من ٢٨، وعبد أبي يوسف المسألة من ٧

بنت	بنت	بنت
ابن	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
بنتان	بنت	ابنان
١		عبد یوسف ١
٢		عبد محمد ٢

نبت: لو جعل هذا البطن الأول والأول الثاني لكان أظهر.

بیت: ما لم یکن فی هذا السطح اختلاف من لکل من بیت نقل بی أولاد الأبناء فی الثالث.

الأصل: يعني إذا يقسم المال على الأصل فتعتبر فيه صفة الذكورة والأبوثة التي فيه ويعتبر أيضا فيه عدد الفروع.

عند أبي يوسف **ح**: يقسم المال بين الفروع أسباعاً باعتبار أبدانهم، وعند محمد **ح**: يقسم المال على أعلى الخلاف - أعني في البطن الثاني - أسباعاً باعتبار عدد الفروع في الأصول، أربعة أسباعه لبنتي بنت ابن البنت نصيب جدهما، وثلاثة أسباعه وهو نصيب البنتين يقسم على أي إمام ^{إذ هي} ولديهما - أعني في البطن الثالث - أنصافاً، نصفه لبنت ابن بنت البنت نصيب أبيها، والنصف الآخر لابنتي بنت بنت البنت نصيب أمهما، وتصح المسألة من ثمانية وعشرين

يقسم الح: يعني أنه يبدأ بالقسمة من أعلى بص وقع الاختلاف بالذكورة والأنوثة فيه، وهو هنا في البطن الثاني، فإن فيه ابناً وستين، لكنه يعتبر عدد فروعه في الأصل وعدد فروع هذا الابن اثناً، فجعل هذا الابن بمنزلة ابن وكذا يعتبر عدد فروع البنت فيها، فإن لها بنتين فجعلت ابنت كالبنتين، وعلى هذا فضرورة سبعة أظهر من أن يخفى، فإن الابن لما أقيم مقام الابن صار كأربع بنات، وكذا البنت لما أقيمت مقام البنتين صارت كبنتين وست واحدة أخرى، فإلا في هذا البطن من مال أربعة أسباع، ولست التي فرعها ستان سبعة من المال وست الأخرى سبع واحد، ثم يجعل الذكور طائفة والإناث أخرى، فأربعة أسباع لبنتي بنت ابن البنت، فإنها نصيب جدهما، وهو الابن الذي أقامه محمد **ح** في البطن الثاني مقام الابن، وثلاثة أسباع المال وهو نصيب البنتين اللتين أقيمت أحدهما مقام بنتي في ذلك البطن، ويقسم المال على وديهما، أي في البطن الثالث أنصافاً.

أسباعاً: لأن الابن كأربع بنات، ومعها ثلاث بنات أخرى فمجموع كسبع بنات، فلكل من البنات الثلاث سهم واحد ولكل من البنات سهمان. **نصف** وهو ذلك الابن الذي في البطن الثاني مرة ابنين.

البن ابنتي نزلت إحداهما مسرلة بنتين في ذلك البطن. **نصافاً** وذلك؛ لأن ابنت التي في الثالث إذا اعتر فيها عدد فرعها صارت كسنتين فتساوي الابن الذي في الثالث، فيعطي كل واحد منهما نصف ثلاثة الأسباع وهو سبع ونصف سبع. **نصفه** أي نصف المعلوم الذي هو ثلاثة الأسباع لست إلخ. **أبيها** وهو الابن الذي كان في البطن الثالث. **أمهما**: وهي البنت التي صارت الابن في البطن الثالث.

من ثمانية وعشرين وذلك؛ لأن أصل المسألة في التقسيم على أعلى الخلاف الذي هو البطن الثاني من سبعة كما عرفت، فإذا طرأ إلى البطن الثالث وحدها فيه بإزاء البنتين اللتين في الثاني ما وستا، فلما أخذنا في است عدد فروعه صارت كسنتين، ووجب أن يقسم عليهما أي على الابن والست نصيب الستين اللتين في الثاني أنصافاً، لكن النصف لا يصير صحيحاً لثلاثة الأسباع، ففرضنا محرج النصف في أصل المسألة، صار أربعة عشر فأعطينا منها بنتي بنت ابن البنت ثمانية - هي نصيب جدهما -، وأعطينا بنت ابن بنت البنت ثلاثة - هي نصيب أبيها - =

وقول محمد عليه السلام أشهر الروايتين عن أبي حنيفة عليه السلام في جميع ذوي الأرحام، وعليه الفتوى.

فصل اعتبار الجهات في التوريث

علمائنا ^{جليل} يعتبرون الجهات في التورث غير أن أبا يوسف ^{رحمته}

« وأعطينا ابني بنت بنت الست ثلاثة نصيب أمهما لكن الثلاثة لاتستقيم عليهما فضرنا عدد رؤوسهما في الأربعة عشر صار ابلغ لمانية وعشرين، ومبها تصح المسألة؛ فإننا نصرب الثمانية التي هي نصيب بنتي ست اس الست في اثنين فيصير ستة عشر، فهي هما، ونضرب الثلاثة التي هي نصيب بنت اس الست في المضروب الذي هو ثمان، فتحصل ستة فهي ها، ونضرب نصيب ابني بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فنعطي لكل واحد منهما ثلاثة.

وعليه الفتوى: ذكره في الكافي والدر المحتار، إلا أن مشايخ خارا اختار قول أبي يوسف - رضى الله عنه - تيسيراً على المفتي وعمل أئمة حوارزم عليه أيضاً. **فصل** ورسم بعض الشراح مكانه تدبير؛ لأن ما فيه من البيان تنمية بيان النصف الأول وتكملة له. **في التوريت:** أي توريت ذوي الأرحام فالتعريف للعهد.

عبر أن إبح قال أبو يوسف **ع** باعتبار الجهات في أبعاد الفروع، وقال محمد **ع** باعتبار الجهات في الأصوص، فيحصل من مذهبه اعتبار الصفة من الأصوص واعتبار العدد والجهات في الأصوص من الفروع، وصورته ما ذكرنا: إذا ترك بنتي بنت بنت، وهما أيضا بنتا ابن بنت، وترك ابن بنت بنت أخرى، فأبو يوسف **ع** يعتبر الجهات في البنتين فهما بمنزلة بنتين من جهة الأب وبنتين من جهة الأم وقد وجد ابن بنت است الأخرى وأربع بنات بمنزلة ابنتين فيقسم المال عنده أثلاثا ثلثاه للبنتين اللتين هما بمنزلة أربع بنات، وثلثه للابن، ومحمد **ع** يأخذ عدد البنتين في الابن الذي هو أصسهما، فيكون بمنزلة ابنتين، ويأخذ عدد البنتين في البنت التي هي أمهما فتكون بمنزلة بنتين وهما رأسان، والابنان بمنزلة أربع رؤوس، وبنت البنت الأخرى رأس، فيقسم المال في البطن الثاني أسباعا، فالابن الذي هو أصل البنتين أربعة أسهم منها؛ لكونه بمنزلة أربع رؤوس ولبنت التي هي أمهما سهمان؛ لكونها بمنزلة بنتين، ولبنت البنت الأخرى سهم، فإذا جعلنا المذكور في هذا البطن طائفة والإناث طائفة، ودفعا نصيب الابن إلى البنتين البنتين في البطن الثالث أصاب كل واحدة منهما سهمان، وإذا دفعا نصيب طائفة الإناث من من بارائهن الثالث لم يقسم عليهن؛ لأن نصيبهن ثلاثة أسباع، ومن بارائهن ابن وستان، فالجموع كأربع بنات، وبين الثلاثة في البطن والأربعة مائة، فصرنا الأربعة التي هي عدد الرؤوس في أصل المسألة وهو سبعة صارت ثمانية وعشرين، ومنها تصح المسألة؛ إذ كان لابن البنت في البطن الثاني أربعة، فإذا صرناها في المصروب الذي هو أربعة، أيضا بلغ ستة عشر، فأعطينا كل واحد من بنتيه ثمانية، وكان للبنتين في البطن الثاني ثلاثة، شأن لمن هي منزلة البنتين، وواحد للأخرى وإذا ضربنا الثلاثة في الأربعة بلغ اثني عشر، ونظرنا في النص الثالث في طائفة =

يعتبر الجهات في أبدان الفروع، ومحمدا - يعتبر الجهات في الأصول، كما إذا ترك بنتي بنت بنت وهما أيضا بنتا ابن بنت وابن بنت بنت بهذه الصورة:

المسألة عند أبي يوسف من ٣

وعند محمد من ٧ نصرب في ٤ تصحيح من ٢٨



= إناث وحدا بنين، وإسا، واستاد صبرة ابن، فنقسمه الإناث عشر مُصافعة، ستة لابلن وستة بنين لكل واحد ثلاثة، تصم الثلاثة إلى اشمعية، فنصير إحدى عشر فهي نصيب كل ست من البنين، فحمة نصيبهما من أبيهما وأُمهما اثنا وعشرون ولابلن ستة، فاحملة ثمانية وعشرون، لستين ستة عشر من جهة أبيهما وستة من جهة أمهما ولابلن ستة من جهة أمه والله تعالى أعلم.

في أبدان الفروع حيث يقسم لها على فروع أثناء فيعتبر جهات فهم هذا على إحدى أرواقين عنه وهو الصحيح، وبه أحد مشايخ ما وراء النهر. وعلى رواية أخرى عنه لا يعتبر الجهات ويرث دوجته جهة واحدة كما هو مذهبه في الخدات، وبه أحد مشايخ العراق وخرسان، والفرق على الصحيح بين ما نحن فيه وبين الخدات: أن لاستحقاق هناك بالفرعية، وتعدد الجهات لا يراد فربصتهن، وهما على العصوبة فيعتبر الاستحقاق حقيقة العصوبة، وقد اعتبر فيها تعدد الجهات تارة لترجيح كالإحوة لأب وأم مع لإحوة لأب، وأخرى لاستحقاق كالأخ لأب إذا كان أب عم؛ فإنه يعتبر في استحقاقه السبا معاً، فكذلك فيما نحن بصدده يعتبر السبا جميعاً، لكنه يعتبر تعدد الجهات في أبدان الفروع.

في الأصول حيث يقسم المال على أول بعض احتلف في الأصول، ويأخذ العدد في الأصول من المخرج، ثم يجعل الذكور والإناث طائفتين على مائة.

عند أبي يوسف رحمته الله يكون المال بينهم **أثلاثاً**، وصار كأنه ترك أربع بنات وابناً، ثلثاه للبتين وثلثه للابن. وعند محمد رحمته الله يقسم المال بينهم على ثمانية وعشرين سهماً، للبتين دوالي جهتين اثنتان وعشرون سهماً، ستة عشر سهماً من قبل أبيهما، وستة أسهم من قبل أمهما، وللابن ستة أسهم من قبل أمه.

أثلاثاً. لأنهما ذواتا جهتين فكأنهما بتان من جهة الأم، وبتان أحريان من جهة الأب، وحينئذ صار الميت كأنه ترك إلخ، فتصح المسألة من ثلاثة؛ لأن البات الأربع بمنزلة الابن فكانه ترك ثلاثة بنين. كأنه **إلخ**: لأن الستين فرصاً ذاتي جهتين، فيلاحظهما مرتين: مرة من جهة الأم، ومرة من جهة الأب، فبالحيثيتين المختلفتين صارتا أربعاً حكماً، وصار حال الميت كأنه ترك أربع بنات وإبناً واحداً، ثم على قياس المذكور مثل حظ الأنثيين يعطى لأربع بنات ثلثان، وللابن الذي هو بمنزلة الابن ثلث واحد. عند محمد رحمته الله **إلخ**: أصل المسألة من سبعة ويقسم نصيب البنتين بين فروعهما فلا يستقيم فيضرب الأربعة في أصل المسألة صار ثمانية وعشرين.

على ثمانية وعشرين وهذا لأن القسمة أولاً على البطن الثاني، فإن أعلى الخلاف هناك، وفيه إسان وثلاث بنات تقديراً فيكون أسباعاً، للابن أربعة أسباعه يرث إلى الأبدان، ويعطى لبتيه، وثلاثة أسباع الستين يرث إلى الأبدان ويقسم على الابن والستين أربعاً والثلاثة لاتستقيم على الأربعة، فيضرب الأربعة في السبعة فتصير ثمانية وعشرين، فمهما تصح المسألة؛ إذ كانت لابن البت في البطن الثاني أربعة، فإذا صر بها في المضروب الذي هو الأربعة أيضاً بلغ ستة عشر فأعطيا كل واحد من ستة ثمانية، وكانت لستين في البطن الثاني ثلاثة، فإذا صر بها في ذلك المضروب حصل اثنا عشر، فدفعا إلى ابن ست الست ستة وإلى بنتي ست البت ستة، فكل واحد منهما ثلاثة، فصار نصيب كل بنت في البطن الأخير أحد عشر، ثمانية من جهة أبيها، وثلاثة من جهة أمها.

فصل في الصنف الثاني

وهو تساقط من لأجداد، أحداث

أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت، من أي جهة كان، وعند الاستواء فمن كان يدي بوارث فهو أولى، كأب أم الأم أولى من أب أب الأم عند أبي سهيل الفرائضي وأبي فضل الخصاف وعلي بن عيسى البصري، ولا تفضيل له عند أبي سليمان الجوزجاني

من لا يدي إليه بوارث

الصنف الثاني وهم الأجداد الفاسدون وأحداث الفاسدات وإن عتوا، ويحصر في أربعة: الأول: أب الأم، والثاني: أب أم الأب، والثالث: أم أب الأم، والرابع: أم أب أم الأب. وهم أربع أحوال، الحالة الأولى: تفاوت درجاتهم، فيقدم الأقرب سواء كان من جهة الأب أو الأم، وسواء كان الكل مدليا بوارث كأب الأم مع أب أم الأب، أو العص مدلي بوارث دون العص كأب أم الأب مع أب أب الأم، وكأم أب الأم مع أب أم الأب، والحالة الثانية: استواء درجاتهم بتساوي لوسائط فيما بينهم وبين الميت واتحاد قرابتهم بأن كانوا كلهم من جانب الأب أو كلهم من جانب الأم مع اتفاق صفة من يدون به في المذكورة أو الأنوثة، فتعبر أبنائهم في القسمة، والحالة الثالثة: استواء درجاتهم واتحاد قرابتهم مع اختلاف صفة من يدون به، فيقسم على أول نص يختلف، والحالة الرابعة: استواء درجاتهم مع اختلاف قرابتهم.

من أي جهة كان أي سواء كان الأقرب من جهة الأب أو من جهة أم، وقد مرّ وجه أولوية الأقرب في الصنف الأول، فاب الأم أولى من أب أم الأم، وكذا أب أم الأب أولى من أب أم أم الأب، وب الأم أولى من أب أم الأب. وقس على ذلك حال الأحداث. **أولى** لأنهما تساويا في الدرجة لكن الأول يدي بوارث وهو الجدة الصحيحة - أعني أم الأم - والثاني أي أب أم الأم يدي بغير وارث، وهو جد فاسد أعني أب الأم الذي لا يرث مع أم الأم فكانت أم الأم أقوى فأبوها أولى. **ولا تفصيل له إلح** أي من يدي بوارث على من لا يدي به، قال في رد المحتار: هو لأصح كما في الاحتيار وسك الأهر وغيرهم. وفي روح الشروح: أن الرويات شاهدة عليه، فعند أبي سليمان وأبي عبيد الله النسبي في الصورة المذكورة. يكون لما بينهما أثلاثا، ثلثه لأب أم الأم، وثلثه لأب أم الأم؛ لأن الاعتبار في القسمة لأول نص يقع فيه الخلاف ثم يتقل نصيب كل إلى من يدي به، كذا قيل. وفيه أن أحد الفاسد لا يرث مع أحد الصحيح. وقال صدر الشهيد في فتاواه: لأن الأجداد الفاسد لا يترجح كونه مدليا إلى الميت بوارث بخلاف الأولاد. وذكر العربي فرقا بينهما فقال: لو قسا بترجيح لأذى ذلك إلى جعل المتنوع تعا لتعنه وبه خلاف المعقود، ومثل هذا لا يرم في الأولاد، وفيه: أن الوسطة وإن كانت تعا وجود، لكنها أقوى من متنوعه حكما، ألا يرى أن المتنوع يسقط بها والعبارة بالقوة في الحكم الشرعي، لا في الوجود

وأي علي البستي. وإن استوت منازلهم وليس فيهم من يُدلي بوارث أو كان كلهم يدلون بوارث، واتفقت صفة من يدلون بهم واتحدت قرابتهم فالقسمة حينئذ على أبدالهم، وإن اختلفت صفة من يدلون بهم يقسم المال على أول بطن اختلف كما في الصنف الأول، يعني مع الاستواء في الدرجة وإن اختلفت قرابتهم فاللثان لقرابة الأب، وهو نصيب الأب، والثالث لقرابة الأم، وهو نصيب الأم، ثم ما أصاب لكل فريق يقسم بينهم كما لو اتحدت قرابتهم.

وإن استوت أي درجاتهم في القرب والبعد. وليس فيهم مع الاستواء في الدرجة. من يدلي: كآب أب أم الأب، وأم أب أم الأب. يدلون بوارث: كآب أم أب أب الأب، وأب أم أم أم الأب. يدلون هم: في الذكورة والأنوثة كما ذكر في مثال عدم الإدلاء بالوارث، فإن أحدًا واحدًا في ذلك المثال متحداً فيمن يدلان به، فلا يتصور هناك اختلاف في صفة المدى به. قرابتهم: بأن يكونوا كلهم من جانب أب الميت أو من جانب أمه. أبدالهم إلخ. أي فعليك أن تقسم المال عند اجتماع هذه الشروط باعتبار صفات أبدال الفروع، لذكر ضعف الأشياء، فيجعل المال في المثال المفروض أثلاثاً، ثلثه لأب أب أم الأب وثلثه لأم أب أم الأب؛ فإن الشروط الأربعة قد تحققت. أما التساوي في الدرجة؛ فإن كل واحد منهما يُدلي إلى الميت بثلاثة بطون، وأما عدم الإدلاء بوارث؛ فلائهما يدلان إلى الميت بالأب الذي هو جد فاسد، وأما الاتفاق في صفة من يدلون بهم؛ فلأن كل واحدٍ منهما ينتمي بأصل موصوف بالذكورة، وأما اتحاد القرابة فظاهر.

وإن اختلفت في الذكورة والأنوثة كما في المثال الذي ذكر لإدلاء الكل بوارث. يقسم إلخ. أي يقسم بينهم على أن لذكر مثل حظ الأنثيين، يجعل الذكور والإناث طائفتين. وإن اختلفت قرابتهم يعني مع الاستواء في الدرجة كأم أب أم أب الأب، وأم أب أب أب الأم. وهو نصيب الأم. وذلك؛ لأن الذين يدلون بالأب يقومون مقامه، والذين يدلون بالأم يقومون مقامها، فيجعل المال أثلاثاً كأنه ترك أبوين. ثم ما أصاب: أي حين تعدد كل فريق كما كان لأب الميت جذان فاسدان، أحدهما من قبل أبيه كآب أم أم الأب والآخر من قبل أمه كآب أب أب الأم، وكذلك لأم الميت جذان فاسدان، أحدهما من قبل أبيها كآب أم أم الأب والآخر من قبل أمها كآب أم أم الأم.

يقسم بينهم كما إلخ: أي يقسم الثلثان على ذوي قرابة الأب، والثلث على ذوي قرابة الأم على قياس ما عرف في اتحاد القرابة. والضابطة أن يقال: إما أن يكون هناك استواء الدرجة أو لا، فعلى الثاني الأقرب أولى، وعلى الأول إما أن تتحد القرابة أو تختلف، فإن اختلفت يقسم المال أثلاثاً كما ذكرنا آنفاً، وإن اتحدت فإن اتفقت صفة الأصول فالقسمة على أبدال الفروع، وإن لم يتفق يقسم المال على أعلى الخلاف كما في الصنف الأول.

فصل في الصف الثالث

الحكم فيهم كالحكم في الصف الأول، أعني: أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت، وإن استووا في القرب فولد العصبة أولى من ذوي الأرحام ^{وهم أولاد البنات وأولاد بنات الأبن} كبنات ابن الأخ وابن بنت الأخت، كلاهما لأب وأم أو لأب أو أحدهما لأب وأم والأخر لأب، المال كله لبنت ابن الأخ؛ لأنها ولد العصبة، ولو كان لأم المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين عند أبي يوسف ^{الذي هو ابن الأخ} باعتبار الأبدان، وعند محمد ^{وهو ظاهر الروية} المال بينهما أنصافاً باعتبار الأصول، بهذه الصورة:

الصف الثالث وهم أولاد الأخوات وسات الإحوة مطبق وسو الإحوة لأم ويحصر في عشرة: الأول والثاني: ست الأخ الشقيق، وست الأخ لأب، والثالث والرابع: ابن الأخت الشقيقة وستهما، الخامس والسادس: ابن الأخت لأب وستهما، السابع والثامن: ابن الأخ لأم وستة، والتاسع والعاشر: ابن الأخت لأم وستهما وإن برلوا. وهم ست أحوال: الحالة الأولى: تفاوت درجاتهم وتقدم الأقرب وسو أثنى، والحالة الثانية: استواء درجاتهم مع كونهم أولاد لعصبة فيقدم الأقوى، والحالة الثالثة: استواء درجاتهم مع كون بعضهم ولد العصبة وبعضهم ولد دي رحم، فيقدم ولد العصبة عني ولد دي الرحم، والحالة الرابعة: استواء درجاتهم واختلاف أصولهم، فيقسم على أول بطل احتف للذكر مثل حظ الأنثيين، سوى فروع الأم فالقسمة بينهم عني السواء، والحالة الخامسة: اعتبار عدد الفروع في الأصول، والحالة السادسة: تعدد جهات الأصول في الفروع.

أقربهم إلى الميت ست الأخت أو من من ست الأخ؛ لأنها أقرب. **فولد العصبة**. وإنما قال: فولد العصبة ولم يقل: فولد الوارث؛ لأن ولد صاحب الفرض لا يتصور في درجة دي الرحم، فإن ولد صاحب الفرض في الصف الأول من أولاد الأخوات فقط وولد دي الرحم في البطل الثاني وما بعده، فلا يتصور اجتماعهما في درجة بخلاف ولد العصبة، فإنه يتصور في درجة ولد ذي الرحم. **للدكر إلح** لأن الميراث للفروع، والأصل في باب الإرث: تفصيل الذكر على الأنثى، وإنما ترك هذا في الأصول لتصريح النص وهو قوله تعالى: **فلهما شريك** ^{في شئ} (سواء ١٢) فلا يحق لهم ما ليس في معاهم من جميع الوجود؛ إذ لا يرثون بالفرضية شيئاً، وأيضاً تورث ذوي الأرحام - على ما عرفت - بمعنى العصبية فيفصل فيه الذكر عني الأنثى كما في حقيقة العصبية.

باعتبار الأصول: لأن استحقاقهما لميراث بقربة الأم، وباعتبار هذه القرابة لا يفضل الذكر على الأنثى أصلاً، بل ربما يفضل الأنثى عليه؛ فإن أم الأم ترث ولا يرث معها أب الأم، فإن لم تفصل الأنثى عليه ههنا أي في أولاد الأخوات والإحوة لأم، فلا أقل من التسوي اعتباراً، بامتناعه وهو الأخ لأم والأخت لأم؛ فإنهما شريكان مستويان في الشئ.

مسألة من ٣ عند أبي يوسف وعند محمد من ٢

ميت

بطن أول	الأخ لأم	الأخت لأم
بطن ثان	ابن	بنت
بطن ثالث	بنت	ابن
	عند أبي يوسف ١ وكذلك عند محمد ٣	عند أبي يوسف ٢ وعند محمد ١

وإن استووا في القرب وليس فيهم ولد عصة، أو كان كلهم أولاد العصابات، أو كان بعضهم أولاد العصابات وبعضهم أولاد أصحاب الفرائض، فأبو يوسف **يعتبر الأقوى**، ومحمد **يعتبر الأقوى** يقسم المال على الإخوة والأخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول، فما أصاب كل فريق يقسم بين فروعهم كما في **الصف الأول**، كما: إذا ترك ثلاث بنات إخوة متفرقين، وثلاثة بنين وثلاث بنات أخوات متفرقات، **هذه الصورة**:

أي الأعيان والعلانية والأعيان

ولد عصة: كست بنت الأخ وابن بنت الأخ. **كلهم أولاد العصابات**: كسني بني الأخ لأب وأم أو لأب، أو كان بعضهم أولاد العصابات كست الأخ لأب وأم، وبعضهم أولاد أصحاب الفرائض كست الأخ لأم. **يعتبر الأقوى** يعني في القرابة فعده: من كان أصله أبا لأب وأم أولى ممن كان أصله أبا فقط أو لأم فقط، مست بنت أخت لأب وأم أولى من بنت ست أخ لأب، وكذا من كان أصله أبا لأب أولى ممن كان أصله أبا لأم، كما سجد عليك تفصيله.

الجهات في الأصول: وهم الإخوة والأخوات، فلا شك في كونهم أصولا عقلا كما هو الطاهر، واصطلاحا؛ لأن الأصل عند أرباب هذا الفن هو المدلى به على ما تقرر. **كما في الصف الأول**. يعني يقسم على أعلى الخلاف الذي وقع في أولادهم مع اعتبار عدد الفروع في الجهات فيهم، وهكذا إلى أن ينتهي.

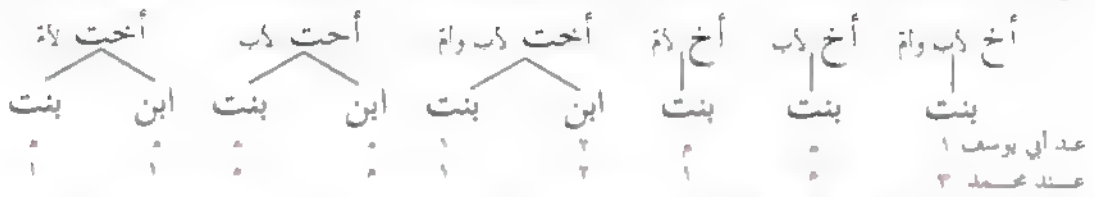
إذا ترك إلخ: أورد مثالا ليبيّن فيه قولي الإمامين الصاحبين الجديين، ويوضح الاختلاف الواقع فيما بينهما.

متفرقين. حال من الإخوة. أي حال كونهم متفرقين، يعني بعضهم لأب وأم وبعضهم لأب فقط وبعضهم لأم فقط.

هذه الصورة: هها تسع أولاد من ورثة الميت، فالمسألة عند أبي يوسف **من أربعة**؛ لأنه يعتبر أبدان الفروع وصفاتهم، فتقدم فروع بني الأعيان على من سواهم؛ لأنهم أقوى قرابة فيجعل المال أرباعا، فلا بن الأخت لأب وأم =

المسألة من ٤ عند أبي يوسف، ومن ٣ وتصح من ٩ عند محمد

مئة



عند أبي يوسف **يُقسَم** كل المال بين فروع بني الأعيان، ثم بين فروع بني العلات، ثم بين فروع بني الأخياف، ^{عند أبي يوسف} لذكر مثل حظ الأنثيين. أرباعاً باعتبار الأبدان. وعند محمد **يُقسَم** ثلث المال بين فروع بني الأخياف على السوية ^{وهو فرض بني الأخياف} أثلثاً؛ لاستواء أصولهم في القسمة، والباقي بين فروع بني الأعيان أنصافاً؛ ^{وهو ثلث المال}

= ربعان من المال وست الأخ ذب وأم ربع، ولست الأخت لأب وأم ربع آخر. وأما عند محمد **فالمسألة** من ثلاثة، وتصح من تسعة، فلأول ثلاثة أسهم، والثانية محرومة، ولثالثة سهم، وربع سهمان، ولحامسة سهم، والسادس ولسابعة محرومان. ومقتضى المسألة أن يكون ههنا لفظ 'سهم' مكان 'سهمان' وبتسعة سهم. كل ذلك عند محمد **كما سيحيى** مع شرحه، فاستطرده وعيبت ناقلاً الصحيح في جميع هذه الصور.

يقسم الخ يعني ما كانت العدة عنده لأقوى قرابة فقدم فروع بني الأعيان على غيرهم؛ لقوة قرابته، فيقسم المال أرباعاً، فلاس الأخت لأب وأم ربعان منه، ولست الأخ لأب وأم ربع ولست الأخت لأب وأم ربع آخر. وعلى تقدير عدم فروع بني الأعيان يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار أبدانهم؛ لكون قرابة الأب أقوى من قرابة الأم، فيقسم المال أيضاً بينهم أرباعاً فلاس لأخت لأب ربعان منه وست الأخ ربع ولست لأخت لأب ربع آخر، وعلى تقدير عدم فروع بني العلات يجعل المال على بني الأخياف أرباعاً أيضاً باعتبار الأبدان، فالمسألة على جميع التقادير تكون على ما هو رأيه من أربعة.

أرباعاً باعتبار الأبدان أي أبدال الفروع وصفاً، فتقدم فروع بني الأعيان على غيرهم؛ لقوة قرابته، فيجعل المال أرباعاً، ويعطى ابن الأخت لأب وأم ربعين، وست الأخ لأب وأم ربعاً وست الأخت لأب وأم ربعاً آخر. وإن لم يوجد فروع بني الأعيان يقسم المال على فروع بني العلات باعتبار أبدانهم؛ لقوة قرابة الأب، فيجعل بينهم أيضاً أرباعاً، ربعان فلاس لأخت لأب، وربع لست الأخ لأب، وربع آخر لست الأخت لأب، وإن لم يوجد فروع بني العلات يقسم المال على فروع بني الأخياف أرباعاً أيضاً باعتبار الأبدان، فتصح المسألة من أربعة. **لاستواء أصولهم** هذا وجه قوله: على السوية، وأما وجه قوله: أثلثاً؛ فلأن العدد في فروع بني الأخيافية ثلثان، فكان هناك أحداً لأم، فدلأخت ثلثاً، وثلث الثلث للأخ الأخياف، فسدع نصيب كل بن فرع.

لاعتبار عدد الفروع في الأصول، نصفه لبنت الأخ نصيب أبيها والنصف الآخر بين ولدي الأخت، للذكر مثل حظ الأنثيين باعتبار الأبدان، وتصح من تسعة، ولو ترك ثلاث بنات بني إخوة متفرقين، بهذه الصورة:

المسألة ١

الأخ لأب وأم	الأخ لأب	الأخ لأم
ابن	ابن	ابن
بنت	بنت	بنت

المال كله لبنت ابن الأخ لأب وأم بالاتفاق؛ لأنها ولد العصبية ولها أيضا قوة القرابة.
وهو ابن الأخ لأب وأم

لاعتبار إلخ: فتصير هذه الاعتبار الأخت لأب وأم كأختين من أبوين فتساوي أحاها في النصيب.

ناعتار إلخ: أي الأخت لأب وأم، لها ابن وبنت وما اعتبرا عددهما فيها صارت كأها أختان لأب وأم، وانقسمت بين بني الأعيان للذكر مثل حظ الأنثيين، فساوت هذه الأخت أحاها في القسمة فدفعنا الثلث من الثلثين لست الأخ؛ إذ هو نصيب أبيها، والثلث الآخر بين ولدي الأخت لأب وأم للذكر ضعف مثل الأنثى باعتبار أبدان الفروع، فإن الاختلاف في أصول هذين الفرعين لا يوجد، وفروع بني العلات محجوبون ببني الأعيان كما لا يخفى.

من تسعة: لأن أصل المسألة من ثلاثة، واحد منها لبني الأحياف الثلاثة، ولا يستقيم عندهم، واثنا لبي الأعيان، واحد منهما لست الأخ لأب وأم، وواحد لست الأخت مع بنت الأخت، وهما كثلثات سات لست كستين ولا يستقيم الواحد على الثلاث لكن بين رؤوس بني الأحياف ورؤوس بني الأعيان مماثلة، فصرنا أحد الثلاثين في أصل المسألة وهو ثلاثة أيضا فصار تسعة، فتصح منها المسألة، كان بني الأحياف من أصل المسألة أحد صرناه في الثلاثة، فكان ثلاثة فكل واحد منهم واحد وكان بني الأعيان من أصلها اثنا صرناهما في الثلاثة فحصلت ستة، دفعنا منها ثلاثة إلى ست الأخ واثني إلى ابن الأخت و واحد إلى بنت الأخت.

ولو ترك: شرع فيما إذا كانت الأصول متحدة في الصف الثالث في البطن الثالث.

متفرقين: يعني بعضهم لأب وأم وبعضهم لأب وبعضهم لأم. **ولد العصبية:** الذي هو ابن الأخ لأب وأم، فتكون مقدمة على ست ابن الأخ لأم وها أيضا قوة القرابة من جاني الأب والأم فتكون مقدمة على ست ابن الأخ لأب.

فصل في الصنف الرابع

الحكم فيهم أنه إذا انفرد واحد منهم استحق المال كله؛ لعدم المزاحم، وإن اجتمعوا وكان

حيز قرابتهم متحدا كالعمَّات والأعمام لأُمّ، أو الأخوال والخالات، فالأقوى منهم أولى

في القرابة

فإنهم من جانب الأم

بأن يكون الكل من جانب واحد

الصنف الرابع: العمومة والخطوبة وأولادهم، وفي حكم أولادهم سائر العمّة لأبوين أو لأب، وهما أي العمومة والخطوبة - يحصران في عشرة، الأوّل والثاني والثالث: العمّة الشقيقة، والعمّة لأب، والعمّة لأُمّ. والرابع: عمّ أحو الأب من الأمّ، فهؤلاء جهة للأب. والخامس، والسادس، والسابع: الخال الشقيق، والخال لأب، والخال لأُمّ، وإثامن وإتاسع وإعاشر: الحالة الشقيقة، والحالة لأب، والحالة لأُمّ، فهؤلاء جهة للأمّ، ولايتأتى هما تفاوت الدرجة في القرب بل في أولادهم ومن بعدهم، وهم - أي للعشرة المذكورة - حائتان: الحالة الأولى: اتحاد حيز قرابتهم، كأن يكونوا كلّهم من جهة أب أميت أو أمّه، فيقدم الأقوى ولو أنشئ إجماعاً، أي يقدم من لأبوين عني من لأب أو لأُمّ، ومن لأب عني من لأُمّ، كعمّة لأب وأمّ فإنها تقدم عني العمّة لأب أو لأُمّ، وكالحالة لأبوين، فإنها تقدم على الحالة لأب أو لأُمّ، وإذا استووا في القوة يقسم عني الأبدان للدكر ضعف الأنثى كعمّة وعمّة، كلاهما لأُمّ أو خال وحالة كلاهما لأبوين أو لأب أو لأُمّ.

والحالة الثانية: اختلاف حيز قرابتهم بأن كانت قرابة بعضهم من جهة الأب، وبعضهم من جهة الأمّ، فلقرابة الأب الشان وقرابة الأمّ الثالث، فهو مات عن عمّة وحالة فليعمّة ثلثا المال وللحالة ثلثه، ولا يقدم الأقوى في جهة على غيره في جهة أخرى فلا تقدم العمّة الشقيقة على الحالة لأُمّ كما لا يقدم الخال الشقيق عني العمّة، وإنما يقدم أقوى من كل جهة فيها، وإن استووا فيقسم حظ كل جهة على أئدهم فيعطى للدكر ضعف الأنثى، هذه خلاصة الصنف الرابع، إنما ذكرناها؛ لتكون عني بصيرة تامة.

فيهم إلخ: لا يقال اختصاص بالصنف الرابع كما يفيد قوله: 'فيهم' مما لا يحتاج إليه بل هو مشير إلى خلاف المقصود؛ لأن نقول: قوله: 'فيهم' ليس لتخصيص بل قانه روما [صلوا] للاختصار؛ فإن من الظاهر أن بيانه في أعداد الأوصاف يفيد حريانه في السائر؛ لأن الاستحقاق بعلة المزاحم، ففي كل موضع توجد هذه العلة يضاف الحكم إليها. **استحق إلخ:** فلو مات عن عمّة واحدة وعمّة واحدة لأُمّ أو خالٍ واحد أو حالة واحدة، فإنما كله لذلك الواحد المنفرد عن المزاحم. **لعدم إلخ:** ترك ذكر الأقرب في هذا الصنف؛ لأنهم كلّهم في درجة واحدة فكيف تتصور الأقربية فيهم **كالعمَّات إلخ:** لعمَّات والأعمام مثال حسب الأب، والأخوال وإحالات مثال لحساب الأمّ. **أولى إلخ:** ووجه تقدم من كان لأب وأمّ على العلائق، وتقدمه عني، لأحيائي أن القرابة من الحاسين أقوى كما لا يخفى، وكذا قرابة الأب أقوى من قرابة الأمّ.

بالإجماع - أعني من كان لأب وأم - أولى ممن كان لأب، ومن كان لأب أولى ممن كان لأم، ذكورا كانوا أو إناثا، وإن كانوا ذكورا وإناثا واستوت قرابتهم، فللذكر مثل حظ الأنثيين كعم وعمّة كلاهما لأم، أو خال وخالة كلاهما لأب وأم، أو لأب أو لأم، وإن كان حيز قرابتهم مختلفا فلا اعتبار لقوة القرابة كعمة لأب وأم وخالة لأم، أو خالة لأب وأم وعمّة لأم، فالثلثان لقرابة الأب وهو نصيب الأب، والثلث لقرابة الأم وهو نصيب الأم، ثم ما أصاب كل فريق يقسم بينهم، كما لو اتحد حيز قرابتهم.

من قرابة الأب والأم

أولى. لأن قرابة الأب أقوى من قرابة الأم. **ذكورا كانوا أو إناثا** يعني لا فرق بين أن يكون الأقوى ذكرا أو أنثى، فعمة لأب وأم أولى من عمّة لأب، ومن عمّة وعمّ لأم؛ فإنها أقوى قرابة فتنحرر المال كله وعمّة لأب أولى من عمّة وعمّ لأم؛ لقوة قرابتها، وكذا الحال والحالة لأب وأم أولى بالميراث من خال وخالة لأب، ومن حال وخالة لأم، والحال والحالة لأب أولى منهما إذا كانا لأم.

مثل حظ الأنثيين كعم إلخ. لأن العمّ والعمة متحدان في الأصل الذي هو الأب، وكذا أصل الحال والحالة واحد وهو الأم، ومتى اتفق الأصل فالعبرة في القسمة بالأبدان جميعا.

وإن كان إلخ. أي اختلفوا في حيز قرابتهم بأن تكون قرابة بعضهم من جانب الأب، وقرابة بعضهم من جانب الأم فلاعبرة لقوة القرابة فيما بينهم، فعلى هذا لا يكون من هو أقوى قرابة أولى (نحيث ينحرر جميع المال) لكونه من الجانبين أو من جانب الأب ممن ليس قرابته إلا من الأم. **لقوة القرابة.** فيما بين المختلفين في حيزها، فلا يكون من هو أقوى قرابة لكونه من الجانبين أو من جانب الأب أولى من قرابته من جانب الأم.

فالثلثان إلخ: فإذا ترك عمّة لأب وأم، وعمّة لأم، وترك أيضا معهنّ حالة لأب وأم، وحالة لأب، وحالة لأم فثلثا المال لقرابة الأب أي العمات، وثلثه لقرابة الأم أي الخالات.

يقسم إلخ: فالعمة لأب وأم في المثال المذكور تحرز الثلثين؛ لأن قرابتهما أقوى، وكذا الحالة لأب وأم تحرز الثلث لذلك الوجه وإذا تعددت العمات لأب وأم، قسّم الثلثان بينهما على السوية وكذا الحال في تعدد الحالات لأب وأم فيقسم الثلث بينهما على السوية. فإن قيل: الحكم بأن الثلثين لقرابة الأب ينافي قوله: فلا اعتبار لقوة القرابة. قلنا: لامعاة؛ إذ المراد باعتبار قوة القرابة هو أن يأخذ الأقوى جميع المال.

فصل في أولادهم

الحكم فيهم كالحكم في الصف الأول، أعني أولادهم بالميراث أقربهم إلى الميت،

فصل شرع في بيان الأولاد بعدما فرغ من الصف الرابع؛ تكمة لبحث دوي الأرحام.

أولادهم: ومن في حكمهم، وتخصيص أولاد الصف الرابع بالذكر؛ لعدم تناور العمّ والعمة والخال والحالة أولادهم، بخلاف أولاد البنات والأخوات، وكذا الأحداد والحدّات؛ لتناولهم من يكون بواسطة وغيرها، وفي حكمهم بنت العم لأب أو لأبوين، أمّا بنت العمّ لأمة فهي داخلة في أولاد الصف الرابع، ولهم ثماني أحوال، الحالة الأولى: تفاوتهم في الدرجة، فيقدم أقرهم على غيره ولو في غير جهة، فأولاد العمّة أولى من أولاد أولاد العمّة، وأولاد أولاد الحالة وأولاد الحالة وأولاد وأولاد أولاد العمّة.

والحالة الثانية: استواء درجتهم واتحاد حيز قرابتهم، بأن يكونوا من جانب أب الميت أو من جانب أمّه مع كونه أولاد العصبة كبنت عمّ لأبوين وبنت عمّ لأب، أو أولاد دي رحم كأولاد عمّات متفرقات، أو أولاد أخوان، أو أولاد حالات كذلك، فيقدم الأقوى قرابة بالإجماع كما في رد المحتار.

ومن أصبه الأبوين أو من لأب، ومن لأب أو من لأم، وإن استووا قوة كست عمّ لأبوين، وبنت عمّ أحر لأبوين أيضا فيساوي بينهم، والحالة الثالثة: استواء درجتهم واتحاد حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد العصبة وبعضهم ولد ذي رحم، فيقدم ولد العصبة إن استووا قوة كست عم شقيق مع أمّ عمّة شقيقة، فبنت العمّ مقدمة على ابن العمّة، يكون بنت العمّة ولد العصبة، وكذا إذا كان لأب، أمّا إذا اختلفا قوة بأن كان العمّ لأب والعمّة لأبوين، فإن أمها مقدمة على سته؛ لأن ترجيح شخص معني فيه - وهو قوة القرابة ههنا - أولى من الترجيح معني في غيره - وهو كون الأصل عصبة - قياسا على حالة لأب؛ فإنها مع كونه ولد ذي رحم - وهو أب الأمّ - تكون أولى من حالة لأم مع كونه ولد وارث - أعني أم الأمّ -، وترجيحها معني فيها - وهو قوة القرابة الخاصة لها من جهة الأب - أولى من الترجيح معني في غيرها - وهو الإدلاء بوارث - والحالة الرابعة: اختلاف حيز قرابتهم مع كون بعضهم ولد العصبة وبعضهم ولد ذي الرحم كست عمّ لأب ومن حال.

والدر ما نصّه في الفتاوى الخيرية: سئل في هاتك هلكت عن بنت عمّ لأب وأمّ وإن حابّ لأب وأمّ، فما الحكم؟ أحاب: هذه المسألة اختلف فيها، جعل بعضهم ظاهر الرواية: أن الثلثين لست وعمّ والثلث لاس الخال وهو المذكور في المتن كما يأتي وعليه صاحب الهداية والكسر واستقى وعالم شروح الكسر والهداية، انتهى وفي "معراج النورية": ظاهر الرواية أن لا شيء لاس الخال وأن الكل لست العمّة لكونها ولد العصبة. وجعل في "النوء" عليه الفتوى، وأنه رواية شمس الأئمة السرخسي، وأنه وافقت رواية التمرتاشي روايته، وصححه في انصهرات وعبه صاحب الخلاصة، لكن في الفتاوى الحامدية: أن المعتبر ما في المتن؛ لوضعها لنقل انذهب كما في رد المحتار. =

من أي جهة كان، وإن استووا في القرب، وكان حيز قرابتهم متحدا، فمن كانت له قوة القرابة فهو أولى بالإجماع. وإن استووا في القرب والقرابة، وكان حيز قرابتهم متحدا، فولد العصبية أولى كبنيت العم وابن العمّة كلاهما لأب وأم أو لأب، المال كله لبنيت العم؛ لأنها ولد العصبية. وإن كان أحدهما لأب وأم والآخر لأب، المال كله لمن كان له قوة القرابة في ظاهر الرواية، قياسا على خالة لأب مع كونها ولد ذي رحم، هي أولى بقوة القرابة من الخالة لأم مع كونها ولد الوارثة؛

= والخالة الخامسة: اختلاف حيز قرابتهم مع كونهم أولاد دي الرحم كست عمّة وست حاة، فالثلثان لمن يدي بقرابة الأب والثلث لمن يدي بقرابة الأم ولا يعتبر بين الفريقين قوة القرابة فلا يرجح ولد العمّة الشقيقة على ولد الخالة لأب، وإنما يعتبر في كل جهة أقواها قرابة. والخالة السادسة: استوائهم درجة واختلاف صفة أصولهم ذكورة وأبوثة مع تعدد البصون فيقسم على أو بص اختلف كما تقدم. والخالة السابعة والثامنة: اعتبار عدد الفروع في الأصول واعتبار جهات الأصول في الفروع كما في الصف الأول والثالث فافهم وكفى بصيرة في المتن.

من أي جهة: سواء كان الأقرب من جهة الأب أو من غير جهته، فست العمّة أو ابها أولى من ست العمّة وإن سته وست ابها؛ لأنهما أقرب إلى الميت في الرحم من هؤلاء مع اتحاد الجهة وست الخالة وابها أولى من ست الخالة وإن سته لما ذكرنا من أنهما أقرب إلى الميت في الرحم وكذلك أولاد العمّة أولى من أولاد أولاد خالة وبالعكس؛ لوجود الأقربة مع اختلاف الجهة. متحدا بأن يكون لكل من جهة أب أبيت أو من جهة أمه.

أولى بالإجماع: ممن ليس له تلك القوة بشرط أن لا يكون غير القوي ولد عصبة؛ فإنه إذا كان كذلك ففيه خلاف، كما سيأتي إن شاء الله تعالى فإذا ترك ثلاثة أولاد عمات متفرقات فمالا لولد العمّة لأب وأم، فإن فقد فولد العمّة لأب، وإن عدم فولد العمّة لأم، وكذا الحال في أولاد الأحوال المتفرقين والحالات المتفرقات؛ ودلت لأن الكل متساوي الدرجة وعند الإدلاء من جانب واحد يرجح من كان للأبوين، ثم من كان لأب في حقيقة العصوبة فكذلك في ذوي الأرحام المستحقين للإرث بمعنى العصوبة.

لست العم إلخ: دون ابن العمّة؛ وذلك لأن العمّ لأب وأم، أو لأب من العصات بخلاف العمّة، وإنما من ذوي الأرحام كالعمّة لأمة وفي جانب ولد العصبة قوة ورجحانا باعتبار المدلى به وهو العصبة. وعند اتحاد حيز القرابة في صورة تساوي الدرجة تعتبر هذه القوة، وإن لم تعتبر عند اختلاف حيزها.

أحدهما: أي أحد المذكورين وهما العم والعمّة. ولد الوارثة: وهي أم الأم؛ فإنها وارثة لخلاف أب الأم، وإنما كانت الحالة الأولى أولى من الثانية؛ لأن الترجيح أي ترجيح شيء على آخر لمعنى حاصل فيه.

لأن الترجيح لمعنى فيه - وهو قوة القرابة - أولى من الترجيح لمعنى في غيره - وهو الإدلاء بالوارث - وقال بعضهم: المال كله لبنت العم لأب؛ لأنها ولد العصبه،
 أي في المرحح
 في المثال المذكور
 في الصورة المذكورة

لأن الترجيح الخ أي لأن ترجيح أحد على غيره يكون بمعنى موجود فيه - وهو ههنا قوة القرابة التي حصلت في الحالة الأولى التي من جهة الأب - أولى من ترجيحه بسبب معنى حاصل في غيره - وهو الإدلاء بالوارث الذي حصل في غير الحالة الثانية التي هي من جهة الأم - فإن كونهما وارثة لا توجد في هذه الحالة بل في أمها التي هي أم أم الميت.

اعلم أنه إذا مات أحد عن حالة لأب وحالة لأم فالمال كله للحالة التي لأب؛ لأن لكل واحد من الحالتين نوعاً من الترجيح، أما الحالة الأولى فلها قوة القرابة؛ لكونها من جهة الأب، وأما الثانية، لكونها مسبوقة إلى الوارث وهي أم الأم؛ فإنها وارثة بخلاف أب الأم، لكن الترجيح بسبب قوة القرابة ترجيح لمعنى يوجد فيه لا في غيره، وهو ههنا في الحالة الأولى، والترجح بسبب كونها مدلاة إلى الميت بوارث ترجيح لمعنى في غيره، وهو في الحالة الثانية؛ فإن كونهما وارثة ليست في هذه بل في أمها التي هي أم أم الميت، ومن الظاهر أن الترجيح الأول أقوى من الثاني، هذا هو ما قصده الشيخ بقوله: "لأن الترجيح الخ".

ولا يتوهم أن الإدلاء موجود في الثانية كما أن القرابة القوية في الحالة الأولى؛ لأننا نقول: لا سكر كون الإدلاء موجوداً في الثانية، لكنه ليس ممرجح في الحقيقة، وإنما سمي مرجحاً مجازاً. والمرجح حقيقة هو الورثة ولا شك أنها موجودة في غيرها - أعني أم الحالة لأم -، ولا يتوهم أيضاً أن قياس بنت العم وابن العمه كلاهما لأب وأم أو لأب على الحالة لأم فاسد، فإن ترجيح الحالة لأب بمعنى فيها وهو قوة قرابة بخلاف ابن العمه لأب وأم؛ فإن قوة القرابة لا توجد في ذاته بل في أم ابن العمه لأب وأم؛ لأننا نقول: لا بل توجد قوة القرابة في ذاته، فإن قوة القرابة تسري من العمه إلى فروعها وإلا فكيف رجحت بنت العم لأب وأمة على بنت العم لأب، وهل هذه إلا باعتبار سرية قوة القرابة من الأصل إلى الفرع، ولو لا هذه السرية لقسم إمام بينهما نصفين؛ لأهما من أولاد العصبه.

قوة القرابة الخ الحاصلة في الحالة الأولى؛ لانتسابها إلى الميت من جهة الأب. الإدلاء بالوارث الخ الحاصل في غير الحالة الثانية التي هي من جهة الأم؛ فإن الورثة ليست حاصلة في هذه الحالة بل في أمها التي هي أم أم الميت. وقال بعضهم: أي بعض المشايخ، بناء على رواية غير ظاهرة.

سبب العم لأب لأنها الخ بخلاف ابن العمه؛ فإنه ولد دي الرحم، ومن ههنا علم أن ذلك الإجماع المذكور هناك مقيد بما قيدناه به ثم؛ لأن بنت العم لأب، وابن العمه لأب وأم متساويان في القرب وحير قرابتهما متحد؛ لكونهما من قبل الأب، ومع ذلك ليس من له قوة القرابة - أعني ابن العمه - أو من بالإجماع مخالفة هذا لبعض من المشايخ، الذي رجح قوله على ظاهر الرواية بأنه يرم من هذا الظاهر ترجيح فرع الأصل المرجوح على فرع الأصل المراجح، ألا نرى أنه إذا ترك عمه لأب وأم، وعماً لأب كان المال كله للعم دون العمه، فعلى هذا ينبغي أن ترجح بنت العم على ابن العمه.

وإن استووا في القرب ولكن **اختلف** حيز قرابتهم، فلا اعتبار لقوة القرابة، ولا لولد العصبية في ظاهر الرواية، قياسا على عمّة لأب وأمّ، مع كونها ذات القرابتين وولد الوارث من الجهتين، هي ليست بأولى من الخالة لأب أو لأمّ، لكن الثلثين لمن يدلي بقرابة الأب، فيعتبر فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبية والثلث لمن يدلي بقرابة الأمّ، وتعتبر فيهم قوة القرابة، ثم عند أبي يوسف **الح** ما أصاب كل فريق يقسم على أبدان فروعهم مع اعتبار عدد الجهات في الفروع، وعند محمد **الح** :

ولكن اختلف : نأد كان بعضهم من جانب الأب وبعضهم من جانب الأمّ. **فلا اعتبار الح** فلا يكون ولد العمّة لأب وأمّ أولى من ولد الحال والحالة لأب أو لأمّ؛ لعدم الاعتبار لقوة القرابة وكذا لا يكون بنت العم لأب وأمّ أولى من بنت الحال أو الخالة لأب أو لأمّ؛ لعدم الاعتبار لتولد من العصبية. **من الجهتين**. أي من جهتي الأب والأمّ؛ فإن أباهما جدّ صحيح وعصبة وأمه جدّة صحيحة ذات فرص.

ليست الح. أي لم يعتبر فيهما قوة القرابة ولا كونهما من أولاد العصبية فكذا فيما نحن بصددّه. **فيهم** أي فيما بين المدلين بقرابة الأب مع التساوي في الدرجة. **قوة القرابة** : وذلك لأنهم لما أخذوا نصيبهم صاروا بالقياس إلى ذلك النصيب متحدين في الحيز (وهو الأب) كأن الميت لم يترك من المال، إلا مقدار نصيبهم فتعتبر فيهم أولا قوة القرابة، وثانيا ولد العصبية كما إذا كان الحيز متحدا في الأصل.

ثم ولد العصبية الح وجهه: أنهم بعد ما أخذوا أنصباهم، صاروا كأن حيزهم إلى الأب متحد، وكان الميت لم يترك من المال إلا مقدار نصيبهم فتعتبر فيهم أولا قوة القرابة، فتكون بنت العمّة لأب وأمّ أولى من بنت العمّة لأب أو لأمّ، وثانيا كونهم ولد العصبية فبست العم لأب وأمّ أولى من ابن العمّة لأب وأمّ كما لو كان الخير متحدا في الأصل.

وتعتبر فيهم قوة القرابة: على قياس ما ذكر فيمن يدلي بالأب، وإنما لم يذكر ههنا التولد من العصبية؛ لأنه لا يتصور في قرابة الأمّ، هكذا ذكر صاحب الهداية في فرائض العثمانية. وقال شمس الأئمة السرخسي **الح** ولا يتغير هذا الاستحقاق بكثرة العدد في أحد الجانبين وقتله في الجانب الآخر، وهو سؤال أبي يوسف **الح** على محمد **الح** في أولاد السات، فإنّ هناك لو كان المدلى به هو المعتبر لما اختلف القسمة بكثرة العدد وقتله، كما في هذا الموضع، إلا أن محمد فرقا بينهما، من حيث أن هناك يتعدد الفروع بتعدد المدلى به حكما وهما لا يتعدد؛ لأنه إنما تعدد الشيء حكما إذا كان يتصور حقيقة، والتعدد في الأولاد من السات والسات يتحقق فيثبت التعدد فيهم حكما تعدد الفروع، فأما الأب والأمّ فلا يتصور التعدد حقيقة فكذلك لا يثبت حكما في القرابات المشعة منهما، أي من الأب والأمّ.

يقسم المال على أول بطن مختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول، كما في الصنف الأول

نفسه الخ قال محقق س أمير نادشاه وفي قول لمصنف: (يقسم المال على أول بطن مختلف مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول) بصرًا، لا يتعرض السيد له، وهو أن الجهات إنما اعتبرت في الفروع لا في الأصول؛ فهذا اعتبرت في فرعي العم وإحدى العمتين؛ لأهما بأحدان نصيب عمّة ونصيب إحدى العمتين، لكونهما فرعين لكل منهما ولا يظهر وجه لاعتبار الجهات في الأصول، فافهم. كذا في شرح العفيف لكادروي.

كما في الصنف الأول: أعني في أولاد البنات وأولاد بنات الأس - على ما سلف - فإذا فرضنا أنه ترك ابنة بنت عمّة لأب، وهما أيضًا بنات عم لأب وترك مع ذلك بنتي بنت حالة لأب، وبني ابن حالة لأب وهما أيضًا ابنا بنت حال لأب بهذه الصورة:



فأصل المسألة ههنا من ثلاثة، ثلثها وهما ابنا بنت عمّة لأب، وثلثها وهو واحد لفرقة الأم، لكن عدد أبي يوسف: تصحّ هذه المسألة من ثلاثين؛ وذلك لأن ما أصاب فريق الأب هو ابنا وأعدادهم إذا اعتبر عدد الجهات في الفروع أربعة؛ لأن ابنتين في هذا الفريق كأربع بنات بنات من جهة ابن العمّة لأب، وبنات من جهة بنت العمّة لأب، لكن حصر عدد الرؤوس فجعل هذه البنات الأربع كابنين، فهذا الفريق أربعة أبناء، ولا استقامة لما أصابهم أعني الابنتين - على الأربعة بل هما متوافقان بالنصف، فبرّد عدد الرؤوس إلى نصفه وهو اثنان.

وما أصاب فريق الأم واحد، وأعدادهم إذا اعتبر عدد الجهات في الفروع خمسة؛ لأنما حسب الابنتين في هذا الفريق أربعة أبناء، بنات من قبل ابن الحالة لأب وبنات من قبل بنت ابن لأب وخمسة لاحتصار البنتين فيهم اب واحد، فهذا الفريق خمسة أبناء ولا استقامة لئلا يحد على خمسة بل بينهما مائة، فتركنا الخمسة لخاها ثم بصرا إلى الابنتين الذين هو وفق رؤوس فريق الأب وبلى هذه الخمسة فوجدناها متساوين، فصرنا أحدهما في الآخر فصار ثلاثين عشرة، فصرنا في أصل مسألة الذي هو ثلاثة صارت ثلاثين، ومنها تصحّ المسألة، ثلثها أعني عشرين - لفريق الأب، عشر منها لابنة بنت العمّة لأب، وعشرة للبنتين، وثلثها أعني عشرة - لفريق الأم، ثمانية منها لابنتين، واثنا بنتين.

وعند محمد . . . تصحّ هذه المسألة من ستة وثلاثين؛ لأنه يقسم المال على أول بطن مختلف، ويعتبر فيهم عدد الفروع والجهات ففي فريق الأب بحسب العم لأب عمين هما كأربع عمات، وبحسب كل واحد من العمتين لأب عمتين، فمجموع ثمان عمات، فإذا احتصر في عدد الرؤوس جعل العمّة الذي هو كأربع عمات عمّا واحداً، والأربعة الباقية عمّا آخر، فيعطى كل واحد من هذين العمين واحداً من الثلاثين الذين هما ابنا، وفي فريق الأم =

= يحسب الحال لأب الخالين هما كأربع حالات، ويحسب كل واحدة من الخاليتين كخاليتين بناء على اعتبار عدد الفروع والجهات في الأصول، فاجموع ههنا أيضا ثلثي حالات، وإذا اختصر في عدد الرؤوس جعل الحال الذي هو كأربع حالات حالا واحدا وجعلت الحالات الأربع الباقية بمرلة حال آخر وما أصابهم من أصل المسألة وهو الثلث واحد، فلا يستقيم على هذين الخالين فيضرب عددهما وهو الاثنان في أصل المسألة وهو ثلاثة، فتحصل ستة فتعطي فريق الأب من هذه السنة أربعة، ثم يدفع اثنان من هذه الأربعة إلى العم لأب، ويجعل كطائفة على حدة ويدفع نصيبه إلى آخر فروعه، - أعني بني سنه - فكل واحد منهما واحد ويدفع الاثنان الآخرين من الأربعة إلى العميتين لأب، ويجعلان طائفة برأسها، ثم ينظر إلى أسفل العميتين، فيوجد ابن كاسين، وبنت كستين لأحدهما العدد من فروعهما، وإذا اختصر في الرؤوس جعلت الستان كاس، فاجموع ثلاثة بين ونصيب العميتين - وهو اثنان لا يستقيم على الثلاثة بل بينهما مائة، فترك الثلاثة بحالها ويعطي فريق الأم من الستة اثنان، ويدفع من هذين الاثنان واحد إلى الحال، ويجعل كطائفة، وواحد آخر إلى الخاليتين ويجعلان كطائفة. وإذا دفع نصيب الحال وهو واحد إلى بني سنه لم يستقم عليهما فيترك عددهما نحاله، ثم إذا نظر إلى أسفل الخاليتين وجد ابن كاسين، وبنت كستين وإذا اختصر جعل المجموع كثلاثة بين ولا استقامة للواحد عليهم فتركنا الثلاثة نحالها.

وإذا نظر إلى عدد الرؤوس - أعني إلى الثلاثة والاثنين والثلاثة - وجدت بين الثلاثين مماثلة فيكتفى بأحدهما ووجدت بين الثلاثين الاثنان والثلاثة مائة فيضرب أحدهما في الآخر فتحصل ستة، ثم تضرب هذه الستة في الستة التي هي أصل المسألة يبلغ ستة وثلاثين، ومنها تصح المسألة، كانت لفريق الأب أربعة من أصل المسألة، وقد صرت في المضروب الذي هو ستة، فصارت أربعة وعشرين فهي نصيب هذا الفريق من الستة والثلاثين، وأما نصيب أحادهم منها، فقول: قد ضرب نصيب بني ست العم لأب من جهة العم - وهو اثنان - في ذلك المضروب، صار اثني عشر فلكل واحد منهما ستة.

(١) وضرب أيضا نصيبهما من العمة - وهو الواحد - في ذلك المضروب وكان ستة، فلكل واحد منها ستة فقد حصلت لكل واحد منهما تسعة أسهم، ستة من جهة العم وثلاثة من جهة العمة، وضرب أيضا نصيب بني ست العمة - وهو واحد - في ذلك المضروب، فكان ستة فلكل واحد منهما ثلاثة، ومجموع هذه الأصباء أربعة وعشرون، وكان لفريق الأم من أصل المسألة اثنان، فإذا صرناهما في المضروب الذي هو ستة بلغ اثني عشر فهي نصيب هذا الفريق من الستة والثلاثين، وأما نصيب أحادهم فقول: إذا ضرب نصيب بني ست الحال وهو واحد في المضروب، أعني الستة كان ستة فلكل واحد منهما ثلاثة، وإذا ضرب نصيب فروع الخاليتين وهو واحد أيضا في ذلك المضروب كان ستة، فلاسي ابن اخانة أربعة من تلك الستة، فلكل واحد منهما اثنان فقد حصلت لكل من الابن خمسة، ثلاثة من جهة الحال واثنان من جهة الخالة، ولبنتي بنت الحالة اثنان منها، لكل واحد منهما واحد فلابين عشرة، ولبنتي اثنان. جميع هذه الأصباء اثنا عشر، فإذا انصمت إلى الأربعة والعشرين كان المجموع =

ثم ينتقل هذا الحكم إلى جهة عمومة أبويه وخوولتهما، ثم إلى أولادهم، ثم إلى جهة عمومة أبوي أبويه وخوولتهما، ثم إلى أولادهم كما في العصابات.

— ستة وثلاثين، كذا قال السيد^(١)

ثم سئل ما بين المصنف حكم الأعمام، والعمات، والأخوات، والحالات، وأولادهم من جهة الميت، أراد أن يبين حكم هؤلاء من جهة أب الميت وأمه، فقال: ثم ينتقل إلخ. هذا الحكم أي الذي ذكرناه مفصلاً في عمومة الميت وخوولته وفي أولادهم. إلى جهة إلخ يعني إذا لم توجد عمومة الميت وخوولته وأولادهم، انتقل حكمهم المذكور إلى عم أب الميت لأم وعمته وحاله وحالته، وإلى عم أم الميت وعمتها وحالها وحالتها، فإن انفرد واحد منهم أحد المال كله؛ لعدم المزاحم، وإن اجتمعوا واتحد حيز قرابتهم فالأقوى منهم أو ذكرها كان الأقوى أو أنثى وإن استوت قرابتهم فلذكر مثل حظ الأنثيين، وإن اختلف حيز قرابتهم فبقراءة الأب الثلثان، ولقراءة الأم الثلث إلى آخر ما مر هناك، فإن لم يوجد هؤلاء كان حكم أولادهم حكم أولاد الصف الرابع، فإن لم توجد أولادهم أيضاً انتقل الحكم إلى عمومة أبوي الميت وخوولتهم ثم إلى أولادهم، وهكذا إلى ما لا يتناهى وأشار بقوله: "كما في العصابات"، إلى أن توريث ذوي الأرحام باعتبار معنى العصوبة كما سلف، فيعتبر حقيقة العصوبة. ولما عرف في حقيقة العصوبة الحكم في أعمام الميت، نقل ذلك الحكم إلى أعمام أبيه، ثم إلى أعمام جده فكذا الحال في معنى العصوبة.

كما في إلخ إشارة إلى أن توريث ذوي الأرحام باعتبار معنى العصوبة كما سلف، فيعتبر حقيقة ولما عرف في حقيقة العصوبة الحكم في أعمام الميت نقل ذلك الحكم إلى أعمام أبيه ثم إلى أعمام جده فكذا الحال في معنى العصوبة.

أقول قول السيد السند: "وضرِب أيضاً نصيبهما من العمة وهو واحد في ذلك المصروب فكان ستة إلخ" مخالف مذهب محمد المشار إليه بقوله: ثم ينظر إلى أسفل العمتين فيوجد ابن كاسين وست كستين إلخ؛ لأنه كما جعل العم برأسه طائفة جعل العمتين أيضاً طائفة أخرى، لكن لم يقع في أسفل العم خلاف، فانتقل نصيبه وهو الاثنان إلى ستي بنته، ووقع الخلاف في أسفل العمتين كما عرفت، فلم تقسم نصيبهما وهو الاثنان بين ابن عمه صار عمسلة الابن باعتبار عدد فروعه وبين بنت عمه صارت بمرتبة الستين بذلك الاعتبار وجعلت ابناً واحداً للاحتصار، فحصة ابن العم في هذه القسمة ثلثا الاثني لاصفهما، ونصيب ست العم ثلث الاثني، فالحق أن حاصل ضرب الاثني في الستة اثنا عشر، ثلثها أعني ثمانية - لستي ابن العم، وثلثها - وهو أربعة - لستي العم عني مذهب محمد، فيحصل لكل واحدة من الستين أربعة من جهة العم، وحصل لستي ست العم الأخرى أربعة، فظهر عدم صحة قوله: "وضرِب نصيب ابني بنت العم وهو واحد إلخ" فافهم وتفكر.

فصل في الخنثى

للخنثى المشكل أقل النصيبين - أعني أسوأ الحالين - عند أبي حنيفة رحمته وأصحابه، وهو قول عامة الصحابة رحمهم، وعليه الفتوى، كما إذا ترك ابنا وبنتا وخنثى، للخنثى نصيب بنت؛ لأنه متيقن،.....

الخنثى: لغة: فعلى من الخث، وهو الدين والتكسر، واصطلاحاً: من به الآثام، وهو امشكَل. وتوقفاً فيمن ييس له شيء منهما واحتلف العقل عن محمد صلى الله عليه وسلم، فقيس: في حكم الأنثى. وفيل: هو وخنثى امشكَل سوء، كذا في الرحيق المختوم. **للخنثى:** خنثى بالنسبة إلى الرجال الخنثى والنساء الخنثى بمرأة مركب من مفرد، فإنه دوحط من الجاهلين، فكما أن له شهراً بالرجال، أيضاً به شهراً بالنساء. والترتيب الطبعي يقتضي تقديم أجراء المركب عليه، فناسب تقديم الخنثى من الرجال والنساء على المختلط المركب.

أسوأ الحالين: سواء كان من جهة النقصان كما إذا ترك ابناً وخنثى، فإنه حينئذ يأخذ نصيب الأنثى؛ لكونه ناقصاً عن نصيب الذكر، وكما إذا ترك زوجاً وأماً وأختاً لأب وخنثى لأب، فإنه حينئذ يأخذ نصيب الذكر؛ لكونه ناقصاً عن نصيب الأنثى. أو من جهة الحرمان كما إذا ترك زوجاً وأختاً لأب وأماً وخنثى لأب؛ فإنه إذا جعل أنثى كان له سهم من سبعة، وإن جعل ذكراً لم يكن له شيء. ولا حفاء في أنه على تقدير حرمانه عن ميراث لا يكون له، لا قليل ولا أقل، فلا وجه لأن يقال: له أقل النصيبين، ثم يمسر الأقل المذكور بأسوأ الحالين.

عند أبي حنيفة رحمته: ومحمد صلى الله عليه وسلم، هذا على وفق ما ذكر في مختلف الرواية للفقهاء أبي الليث وشرح الطحاوي "الإسيعادي وفي شرح الكافي لسرخسي والدحيرة" وأعطى، ويخالفه ما في 'مختصر القدوري'، وشرحه 'الأقطع'، و'هداية'، فإن المذكور في هذه الكتب الثلاثة: أن محمداً مع أبي يوسف رحمتهما، أما أبو يوسف رحمته فقد كان في قوله الأخير مخالفاً، والعبارة بالأخير من القولين؛ لأن الآخر مرجوح إليه، فلا وجه أن يقال: "وأصحابه تعميماً".

نصيب بنت: لا لما ذكر في 'هداية': أنه أنثى عند أبي حنيفة رحمته في الميراث، إلا أن يتبين غير ذلك ذكره، إذا كان نصيبه أقل من نصيب الأنثى، بل لأنه متيقن أي معلوم ثبوته على تقدير ذكوره وأبوته، والرائد عليه مشكوك، فلا يستحقه بمجرد الشك. أقول: موجب هذا التعبد أن يعصى في الصورة المذكورة لئلا خمس المال ولبنات خمس؛ لأنه امتيقن على تقدير ذكوره الخنثى وأبوته، والرائد على ذلك وهو ما بين النصف والحمسين في حق بنت مشكوك، فلا يستحقها بمجرد الشك، ويرد الباقي - وهو الخمس - عليهم بقدر حصصهم.

وعند الشعبي ^{يحيى} وهو قول ابن عباس ^{رضي الله عنه}: للخنثى نصف نصيبين بالنازعة.
واختلفا في تخريج قول الشعبي، قال أبو يوسف ^{ومدها لدوي} ^{وهو من أشباه أبي حنيفة}: للابن سهم، ولبننت نصف
سهم، وللخنثى ثلاثة أرباع سهم؛ لأن الخنثى يستحقّ سهمًا إن كان ذكراً، ونصف ^{أبو يوسف ومحمد}
سهم إن كان أنثى، وهذا متيقن،
ك

الشعبي إلج. هو عامر بن شراحيل الشعبي من أهل الكوفة مسوب إلى الشعب. وهو نطن من همدان، كان من كبار اتباعين، وكان فقيها شاعرا، روى عن خمسين ومائة من أصحاب رسول الله ﷺ. ولد سنة إحدى وستين، ومات لسنة تسع ومائة، وله في هذا الباب قول محمل. فاحتف أبو يوسف ومحمد ﷺ في تخرجه كما سيحي. **نصف إلج** وجهه أنه مجهول، والتوزيع على الأحوال عند القسمة صريق معهود في شرع، كما في اعتق الملهم، والطلاق اسمهم، إذا تعدر البياض فيه. يموت الموقع قبل البياض. وما أن الحاجة إلى إثبات امر ابتداء فلا يشت مع الشك، فصار كما إذا كان الشك في وجوب الما سبب آخر غير اميراث، بخلاف المستشهد به؛ لأن فيه سبب الاستحقاق متيقن به، وهو الإنشاء اسابق، ومحبة كل واحد من المرتبين والعدين لحكم دث السبب ثالثة لكل واحد منهما على السواء، من غير ترجيح أحدهما على الآخر. وفيما نحن فيه، شك وقع في سبب لاستحقاق؛ لأن وصف الذكورة والأبوثة سبب لاستحقاق المقدر، وإن كان أصل القرابة سبب لأصل الإرث، والمراحم لخنثى متيقن بسبب استحقاقه، فلا يجوز إبطاله ولا تنقيصه بالشك.

بالمنازعة: سئل لشعي عن ميراث مموود فقد الأثنين. فقال له: نصف حصّ الذكر ونصف حظ لأشي؛ نصراً إلى المنازعة التي بينه وبين باقي الورثة. فإن المموود يدّعي أنا ذكر في نصيب الذكور، والورثة يسكرون ذكورتها، ويقولون: أنت من الإناث فذك نصيب أشي، يعني يختار الممولود جهة يرث به حصاً رائداً على غيرها، والورثة يسكرونها، فيعطى نصف النصيب اعتباراً بحالتين؛ إذ لا يمكن ترجيح إحداهما على الأخرى، فيجب العمل بما بقدر الإمكان وذلك يتصور بما ذكرناه. **للأب سهم** أعني أن المال يقسم بين الخنثى ولأب على سبعة أسهم، للأب أربعة، وللخنثى ثلاثة. لأن الأب يستحق الميراث عند الانفراد، وأبنت تستحق نصف كذلك، والخنثى يستحق ثلاثة الأرباع، لأن نصف نصيب الذكر، وواحد نصف نصيب الأشي، فاحتجنا إلى أقل محرج به نصف ورث صحيح - وهو الأربعة - وهي نصيب الأب عند الانفراد فاعتبرناها، واعتبرنا سهام الخنثى - وهو ثلاثة - والمبلغ سبعة، فبعد الاحتماء يقسم على قدر حقيهما. هذا يضرب بثلاثة وذلك بأربعة فتكون سبعة. وهذا.

أي استحقاقه لسهم على تقدير، وللنصف سهم على تقدير آخر. **متيقن.** ولا ترجيح لأحد التقديرين على الآخر

فياخذ نصف النصيبين أو النصف المتيقن مع نصف النصف المتنازع فيه، فصارت له ثلاثة أرباع سهم، ومجموع الأنصباء سهمان وربع سهم؛ لأنه يعتبر السهام ^{مجموع} والعول، وتصح من تسعة، أو نقول: للابن سهمان، وللبنت سهم، وللخنثى نصف النصيبين، وهو سهم ونصف سهم. وقال محمد رحمته الله: يأخذ الخنثى خمس المال إن كان ذكرا، وربع المال إن كان أنثى، فياخذ نصف النصيبين وذلك خمس ^{نصف} وباعتبار الحالين، وتصح من أربعين، وهو اجتمع من ضرب إحدي المسألتين
مسألة على تخريج محمد العدد مسألة التي هي مسألة الأنوثة

نصف النصيبين: عملا بالتقديرين على حسب الإمكان كما ذكر آنفا، فياخذ حينئذ نصف سهم ونصف سهم. **النصف المتيقن:** الذي هو ثابت على تقدير ذكوره وأنوثة. **مع نصف النصف المتنازع فيه:** بيه وبين الورثة؛ دفعا للمنازعة في ثبوت هذا النصف على زعمه وانتفائه على زعمهم.

يعتبر السهام والعول: أي البسط إلى الكسر، ومجموع المسألة المذكورة على الوجه الذي تقرر، وسهمان وربع سهم، فإذا بسطنا السهمين نضربهما في مخرج الربع مع زيادة هذا الكسر عليه، كان الحاصل تسعة أرباع فنجعلها صحاحا، وتصح منها المسألة فلذلك قال: 'وتصح من تسعة' فلان أربعة، ولتنت اثنان، وللخنثى ثلاثة؛ فإنها نصف مجموع ما للابن والبنت. **أو نقول:** في تصحيح مسألة بوجه آخر، مآه إلى ما تقدم.

ونصف سهم: ومجموع أربعة أسهم ونصف، فنسبط السهام إلى الكسر الذي هو النصف بأن نضربها في مخرجه ونزيد عليه هذا الكسر، فتحصل تسعة أضاف فنجعلها صحاحا. **وقال محمد رحمته الله:** في تخريج قول الشعبي في الصورة المذكورة. **خمس المال إلخ:** لأن الأولاد حينئذ اثنان وست، فمسألة من خمسة، للابن اثنان، وللخنثى أيضا على تقدير الذكور اثنان، وللبنت واحد فللخنثى على هذا التقدير خمس المال.

إن كان أنثى: لأن الأولاد حينئذ ثلث وستان، فالمسألة من أربعة، للابن اثنان ولكل واحدة من السنتين واحد، فللخنثى على تقدير الأنوثة ربع مال. **باعتبار الحالين:** فإن الخمس نصف الخمسين، والثلث نصف الربع، فمجموعهما نصف النصيبين الثابتين باعتبار حالتي الذكورة والأنوثة.

وتصح إلخ: أي صرنا الأربعة التي هي مسألة الأنوثة في المسألة الأولى، وهي الخمسة التي هي مسألة الذكورة، حصل عشرون في الحالتين - أي حالتي كونه ذكرا وأنثى - فبلغ أربعين، هذا ما اختاره الشيخ، وما اخترناه آنفا من ضرب أحدهما في الآخر، أخصر من هذا.

- وهي الأربعة - في الأخرى - وهي الخمسة - ثم في الحالتين، فمن كان له شيء من الخمسة فمضروب في الأربعة. ومن كان له شيء من الأربعة فمضروب في الخمسة، فصارت الخنثى من الضريين ثلاثة عشر سهماً، وللابن ثمانية عشر سهماً، وللبنت تسعة أسهم.

تم في: ضرب الحاصل، وهو عشرون. الخالين. أعني حالة المذكورة والأبوة، فمع أربعين، أحضر من هذا أن يقال: إذا كان لخنثى خمس وثمن، وأردنا عدد يصح منه هذان كسران صريحا مخرج أحدهما في الآخر، فيحصل أربعون. ثم أنه أشار إلى طريق تعيين نصيب كل وراث من الأربعين بقوله. فمن كان له شيء من الخمسة فمضروب في الأربعة: يخ ذلك أن لخنثى من مسألة المذكورة ثلثين، فإذا ضربت في أربعة حصل ثمانية فهي له، وكان نصيبه من مسألة الأبوة واحداً، فإذا ضربت في الخمسة كان خمسة فهي أيضاً له، فله ثلاثة عشر، هي خمس وثمن من الأربعين، ونصف نصيبه في الحدين، وبلاس من مسألة المذكورة ثلثان، ف ضربت في أربعة حصل ثمانية فهي له، وله من مسألة الأبوة ثلثان ف ضربت في الخمسة حصل عشرة فهي أيضاً له، فله من الأربعين ثمانية عشر، ولست من كل من المسألتين واحد ف ضربت في الأربعة وخمسة حصل تسعة، فهي لها من الأربعين.

قيل: اختلاف بين القويين المذكورين إما هو في الصريق لا في المقصود أي هو نصف النصيبين قول: من اختلاف في المقصود أيضاً متحقق كما يظهر فيما إذا كان مع الخنثى من واحد، فإن له حينئذ ثلاثة من تسعة على ما ذكره أبو يوسف . لأن نصف نصيب ذكر نصف سهم، ونصف نصيب الأنثى ربع سهم، فبعد لسط - وهو جعل لتصحيح من خمس كسر الصحيح - والتصحيح - وهو تسمية كل كسر سهماً صحيحاً - يصير للابن أربعة وخنثى ثلاثة؛ لأنما نحن أربعة سهماً، فيصير المجموع تسعة بطريق العون، وخمسة من اثني عشر على ما ذكره محمد . لأنه لو كان ذكر لكان له نصف من ولو كان أنثى لكان له ثلثه، فيكون له نصف النصف ونصف الثلث، وإسافي لثلاث وأقنه اثني عشر، فمصف نصفه ثلثه، ونصف ثلثه ثلثان، فصار خمسة، ولا حياء في أن الأولى أكثر من الثانية، فنصيب خنثى على ما ذكره أبو يوسف . أكثر من نصيبه على ما ذكره محمد . ثم إن ضرب إحدى المسألتين في الأخرى، وضرب ما كان لشخص من أحدهما في جميع الأخرى، بما يكون على تقدير المانية بين المسألتين.

أما إذا توافقا فيضرب وفق أحدهما في الأخرى، فيضرب الحاصل في عدد الحالتين، ثم يضرب ما كان لكل شخص من إحدهما في وفق الأخرى، ولا حياء في ذلك بعد إحاصت كما سبق من القواعد، وقد أشار إليه المصنف في الفصل الآتي على ما ستقف عليه، إن شاء الله تعالى. فإن اشبه أو نصر العددي، لشهير بالأقصع في شرح مختصر القديري، وقد اشاعني . جعل الخنثى أصغر الحائين، وأوقف الزيادة على نصيبه إلى أن يتبين أمره أو يصحح هو والنورثة، فقال. في هذه المسألة لخنثى الثلث، وبلاس النصف، ويوقف السدس وجه قوله أنه يجوز أن يكون ذكر، وجوز أن يكون أنثى، فلا حياء أن يدفع إلى شركائه بالثب، فقل له: فكذلك لا يجوز أن ينقص نصيب شركائه بالثب، كذا في "شرح أحمد بن سليمان المشهور بكمال باشا".

فصل في الحمل

أكثر مدّة الحمل سنتان عند أبي حنيفة رحمته، وعند ليث ابن سعد: ثلاث سنين، وعند الشافعي رحمته: أربع سنين، وعند الزهري رحمته: سبع سنين. وأقلّها ستة أشهر، وهو قول ماث

في الحمل ما فرغ المصنف عن كيفية قسمة إمواريث بين إورثة إذا ما يكن معهم حمل، شرع في بيان كيفية قسمة الميراث إذا كان معهم حمل. عند أبي حنيفة. لما أخرج "البيهقي" في سننه (كما في رد المحتار) من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: "لا يبقى الولد في رحم أمه أكثر من ستين، ولو بطل معر"، وصل المعز مثل لقننه؛ لأنّ ضلّه حال الدوران أسرع زوالاً من سائر الضلال. وفي رواية: "ولو بعلكة معر" أي بقدر دوران فلكة معر. والمعزل: هو دوت في الفارسية، وبالهندية يقال له: نكلا، وأصاهر أنّها قاتته سماعاً؛ لأنّ مثل هذا لا يقال بالقياس، والعقل لا يهتدي إلى المقادير، فهو مرفوع حكماً.

ليث رحمته هو ابن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ثقة، ثبّت، فقيه، إمام، مشهور، من أتباع التابعين، مات في شعبان سنة خمس وسبعون بعد المائة.

أربع سنين له ما روي أن أصحابك ولد بأربع سنين، وقد ست ثاياه وهو يضحك فسمي ضحّاكا، وأن عبد العري الماحش وي ولد أيضاً بأربع سنين وهي عادة معرفة معروفة في نساء ماحشون أنّهن تلدن كذلك، فإن قلت: روي أن رجلاً غاب عن امرأته ستين ثم قدم وهي حامل، فهذه عمر رحمته بأن يرجمها، فقال له معاذ رضي الله عنه إن كان لك سبيل عليها فلا سبيل لك على ما في بطنها، فتركها حتى ولدت وبدا قد ست ثاياه ويشه أباه، فقال الرجل: هذا أبي، ورب الكعبة! فأثنت عمر رحمته بسبه منه مع أنه ولد لأكثر من ستين، وقال: بولا معاذ فبثت عمر رحمته قلت: قوله "غاب عن امرأته ستين" تقريبي، وإيراد أنه غاب عنها قريباً من ستين كما في قوله رحمته "بولا معاذ قد انتسبها، فقد تمّ حديث، أي قربت إلى التمام، على أن عمر رحمته إما أثبت النسب بالفرش القائم بينهما في الحال أو بإقرار الزوج، وبه نقول. والجواب: أن الضحّاك، وعند العري ما كانا يعرفان ذلك من أنفسهما، ولا عرفه غيرهما؛ إذ لا اطلاع لأحد عليهما في الرحم سوى الله تعالى، وامتداد اسداد هم الرحم يَحتمل أن يكون مرض كان قل الحمل.

سبع سنين رحمته ذكر في بعض كتب نفقه: أن عباد بن العوام رحمته قال: "كثرت مدة الحمل خمس سنين، وقال الزهري: ست سنين، وعكس الجمع بين الروايتين عن الزهري كما لا يخفى، والله اعلم. ستة أشهر: هذا بالاتفاق؛ لقوله تعالى: ﴿حَسْبُكُمْ فَصْلَةُ لَأُولَىٰ سَهْرٍ﴾ (الأحقاف: ١٥) وقوله تعالى: ﴿فَصْلَةُ فِي عَمْسٍ﴾ (لقمان: ١٤) روي أن رجلاً زوّج امرأة، فولدت لستة أشهر، فهم عثمان رضي الله عنه بأن يرجمها. فقال ابن عباس رضي الله عنهما أما أنّها لو حاصمتكم بكتب الله لحصمتكم؛ إذ قال الله تعالى: ﴿حَسْبُكُمْ فَصْلَةُ لَأُولَىٰ سَهْرٍ﴾ (الأحقاف: ١٥)، وقال ﴿فَصْلَةُ فِي عَمْسٍ﴾ (لقمان: ١٤) فإذا ذهب عامان لفصل، لم يبق للحمل إلا ستة أشهر، فدرأ عثمان رضي الله عنه =

ويوقف للحمل عند أبي حنيفة رحمته الله نصيب أربعة بنين، أو أربع بنات، أيهما أكثر. ويعطى لبقية الورثة أقل الأنصباء، وعند محمد رحمته الله: يوقف نصيب ثلاثة بنين أو ثلاث بنات، أيهما أكثر، رواه ليث بن سعد. وفي رواية أخرى: نصيب ابنين، وهو قول الحسن، وإحدى الروایتين عن أبي يوسف رحمته الله، رواه عنه هشام. وروى الخفاف رحمته الله عن أبي يوسف رحمته الله: أنه يوقف نصيب ابن واحد أو بنت واحدة وعليه الفتوى، ويؤخذ الكفيل.....

كذا قال المصنف المشهد

= أحد عنها، وأثبت النسب من الزوج، وروي مثله عن عتي رحمته الله وفي حديث ابن مسعود رحمته الله أن الولد بعد ما مضى عليه أربعة أشهر، يفسخ فيه الروح وبعد ما يفسخ يتم حقيقته في شهرين، وحديث يتحقق انفصاله مستوي يحقق ستة أشهر، ذكره شمس الأنعة السرحسي رحمته الله في كتاب الطلاق. عند أبي حنيفة رحمته الله: رواه عنه ابن المبارك رحمته الله، وه أحد، وذلك للاحتياط. قال شريك لمحمي: رأيت بالكوفة لأبي إسحاق أربعة بنين في بطن واحد، وم ينقل في المتقدمين أن امرأة وددت أكثر من ذلك فاكتمها به. أيهما إلخ: متدا حرة محذوف، تقديره: وقف، ولا يجعل بدلا من "نصيب" لما يلزم عليه من جعل اسم الاستفهام حشوا.

رواه إلخ: وليست هذه الرواية موحودة في شروح الأصح، ولا في عامة الروايات. نصيب إلخ: أي ويوقف نصيب ابنين إلخ وددت؛ لأن ولادة أربعة في بطن واحد في غاية الندرة، فلا يتي الحكم عليه بل عني ما يعتاد في أحمة وهي ولادة اثنين. يوقف نصيب إلخ: وددت؛ لأن المعتاد اعالت أن لا تد امرأة في بطن واحد إلا ودد واحدا، فيتي عليه الحكم ما لم يعلم خلافه، وذكر في فتاوى أهل سمرقند: أن الولادة إن كانت قريبة توقف القسمة لمكان الحمل؛ إذ توقعجت لربما لعت ظهور الحمل عني خلاف ما قدر، وإن كانت بعيدة لم توقف؛ إذ فيه إضرار لماقي الورثة، ولم يعين بقرب حد بل أحيل به عني العادة، وقيل: ما دون أشهر بقاء عني أنه لو حلف ليقضين حق فلان عاجلا كان محمولا عني ما دون الشهر.

وفي واقعات اساطفي: أنه تقسم التركة ولا يعز نصيب الحمل؛ إذ لا يعلم أن ما في البطن حمل أم لا، فإن ولدت ولدا تستأنف القسمة. وعند الشافعي رحمته الله أنه لا يدفع إلى أحد من الورثة شيء إلا من كان له فرص لا يتغير بتعدد الحمل وعدم تعدده، فإنه يدفع إليه فرضه عني تقدير العول، إن تصور عول، ويترك اساقى إلى أن تكشف الحال؛ لأن الحمل تما لا يصسط. فقد روي عن شعبة: أنه كان له عشرون ولدا، كل خمسة منهم في بطن واحد.

على قوله، فإن كان الحمل من الميت وجاءت بالولد لتمام أكثر مدة الحمل،
أو أقل منها ولم تكن أقرت بانقضاء العدة يرث ويورث عنه، وإن جاءت بالولد لأكثر
من أكثر مدة الحمل لا يرث ولا يورث. وإن كان من غيره، وجاءت بالولد لستة
أشهر أو أقل منها يرث، وإن جاءت به لأكثر من أقل مدة الحمل لا يرث. فإن
خرج أقل الولد، ثم مات لا يرث، وإن خرج أكثره ثم مات يرث،
وظهر منه شيء من هذه العلامات

على قوله: أي على قول أبي يوسف رحمته، برواية الخصاف أي يأخذ القاضي منهم كفيلا على أمر معلوم، هو
الزيادة على نصيب أبي واحد نظرًا لمن هو عاجز عن الضر لنفسه - أعني الحمل - كما إذا ترك أبًا وحشي،
فعد أبي حبيبة ومحمد وأبي يوسف رحمته في قوله الأول: يعطى الحشي الثلث والاس الثلثين، ويؤخذ منه الكفيل
عد صاحبه. وقيل: بل يختاط ههنا فيؤخذ الكفيل عندهم جميعًا؛ لأنه إذا تبين الدلائل المذكورة في الحشي كان
مستحقًا لما زاد على النصف مما أخذه الابن، فكذا في الحمل.

أكثر مدة الحمل: أي لستين عددًا، ولأربع سنين عند الشافعي رحمته، **ويورث عنه**: لأن وجود الولد في البطن
وقت الموت شرط في استحقاق الإرث، فإن لم تكن أقرت بانقضاء العدة مع ثبوت مدة الحمل، حكم بأن الحمل
كان موجودًا في ذلك الوقت. **لا يرث**: ذلك الولد من الميت ولا يورث منه من قبله؛ إذ قد عمم بحديثه كذلك أن
عبوقه كان بعد الموت فلا نسب ولا ميراث، وكذا إذا أقرت امرأة في مدة الحمل بانقضاء عدتها بعد زمان يتصور فيه
انقضاء العدة، ثم جاءت بالولد في تلك المدة فإنه لا يرث عنه؛ إذ قد علم بإقرارها أن الحمل لم يكن من الميت.

وإن كان: أي الحمل من غيره، أي من غير الميت بأن ترك امرأة حاملًا من أبيه أو عمه أو غيرها من ورثته، أو ترك
أمه حاملًا من غير أبيه. **يرث**: ذلك الولد منه لتبين بوجوده وقت الموت، ولا يرث ذلك الغير في الصورة
الأولى حرمانه بسبب من أسبابه لا موته؛ لأنه ينبغي قيام الكاچ، ولا بد منه في جواب المسألة الآتي ذكرها.

لا يرث: لاحتمال أن يكون عبوق بعد الموت، والأصل في الحوادث أن يضاف إلى أقرب الأوقات، إلا إذا
دعت الضرورة فيعدل عن الأصل المذكور، ولا ضرورة ههنا؛ لأن مطنتها إثبات النسب وهو ثابت من ذلك
الغير قيام الكاچ، فلا حاجة إلى اعتبار أكثر مدة الحمل بخلاف ما إذا كان الحمل من الميت فإن هناك ضرورة
في العدول عن الأصل المذكور؛ إذ لا بد من إضافة عبوق إلى أكثر مدة الحمل ليثبت نسب الولد.

لا يرث: لأنه لما خرج أكثر ميتًا، فكأنه حرج كله ميتًا، فلا يرث. **يرث**: لأن الأكثر له حكم الكل، فكأنه
حرج كله حيًا. والأصل في ذلك: ما رواه جابر رضي الله عنه من أنه قال: **يد سنهن المي ورت وصي عبه**.

فإن خرج الولد مستقيماً فالمعتبر صدره، يعني إذا خرج الصدر كله يرث وإن خرج منكوساً فالمعتبر سرتة. الأصل في تصحيح مسائل الحمل أن تُصحَّح المسألة على تقديرين - أعني: على تقدير أن الحمل ذكرٌ، وعلى تقدير أنه أنثى - ثم ينظر بين تصحيح المسألتين، فإن توافقا بجزء فاضرب وفق أحدهما في جميع الآخر، وإن تباينا فاضرب كل واحد منهما في جميع الآخر، فالحاصل تصحيح المسألة، ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسألة ذكوره في مسألة أنوثته، أو في وفقها. ومن كان له شيء من مسألة أنوثته في مسألة ذكوره،.....
أي واضرب أيضا نصيب

فإن خرج هذه صائفة في خروج الأكثر أو الأقل. **مستقيماً** وهو أن يخرج رأسه أولاً فالمعتبر صدره، أعني إذا خرج صدره كله وهو حي يرث؛ إذ قد خرج أكثره حياً. **منكوساً** وهو أن يخرج رقبته أولاً. **فالمعتبر** فإن خرجت السرة وهو حي يرث؛ إذ قد خرج أكثره حياً، وإن لم يخرج السرة لم يرث.
على تقدير الخ قد شرحنا على الكمال هذه القاعدة فيما سبق، ونذكر هنا منها ههنا، فمثال مسألة المذكورة: أن رجلاً مات عن زوجة حامل وإن، وفرصا الحمل ذكر، فصار كأنه مات عن زوجة وإن، فالمسألة من ثمانية مروجحة الثمن، والباقي للأنثى، وهو غير مستقيم عندهما فصرنا عدد رؤوسهما وهو الآن في أصل المسألة وهو ثمانية فصار ستة عشر، مروجحة ثلث والباقي بين ابن وحمل فرصاه ذكر، ثم فرصا أن الحمل أنثى فالمسألة أيضا من ثمانية، لمروجحة الثمن وهو سهم والباقي غير مستقيم عندهما، وجعلناهما ثلاث بنات وصرنا عدد رؤوسهما أي الثلاثة في أصل المسألة فصار أربعة وعشرين، فمروجحة ثلاثة أسهم، والباقي بين ابن وحمل يذكر مثل حظ الأنثيين، فللابن أربعة عشر، والحمل سبعة. وتصحيح المسألة الأولى ستة عشر، والثانية أربعة وعشرون، وبيتهما توافق بالثمن، فصرنا وفق تصحيح الأولى وهو الآن في جميع تصحيح الثانية فحصل ثمانية وأربعون، فالحاصل تصحيح مسألة الحمل كما بينه المصنف.

يظهر الخ حتمت نسخ ههنا ففي بعضها بنقط 'اسكنه'، وفي بعضها بنقط 'الخطاب'، وفي بعضها بنقط 'لأمر' للمذكر الواحد، وإكل صحيح. **فالحاصل** من ضرب وفق أحد النصحيين في الآخر على تقدير الموافقة، ومن ضرب جميع أحد النصحيين في الآخر على تقدير المباينة.

ثم **اضرب** شرع في بيان نصيب كل وارث من الحاصل بعد الضرب؛ ليمتد نصيبه عن نصيب الآخر.
نصيب: لا يوجد هذا اللفظ في النسخ الصحيحة المعتمدة، ولعله إلخافي.

أو في وفقها كما في الخنثى، ثم انظر في الحاصلين من الضرب أيهما أقل، يعطى لذلك ^{على ذنبك التقديرين ذكرنا موث} الوارث، والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب ذلك الوارث، فإذا ظهر الحمل، فإن ^{أي بين الحاصلين} كان مستحقاً لجميع الموقوف فيها، وإن كان مستحقاً للبعض ^{بالبعض} فيأخذ ذلك، والباقي ^{الحمل} مقسوم بين الورثة، فيعطى لكل واحد من الورثة ما كان موقوفاً من نصيبه، كما إذا ترك بنتاً وأبوين وامراً حاملاً، فالمسألة من أربعة وعشرين على تقدير أن الحمل ذكر، ومن سبعة وعشرين على تقدير أنه أنثى، فإذا ضرب وفق أحدهما في جميع الآخر صار الحاصل ^{مسألة}

الخنثى الح عليك بالتأمل الصحيح بعد ما أحطت بمسألة الخنثى تعد أن التشبيه الذي ذكره الشيخ بقوله: "كما في الخنثى" ليس بتمام، فإنه ما أراد به كل ما جرى في مسألة الخنثى، من أنه يضرب مسألة الذكورة في مسألة الأنوثة، وبالعكس ثم يصرب ما حصل من الضرب في حالي الذكورة والأنوثة، ويجعل المجموع الحاصل تصحيح المسألة، ثم يضرب الحاصل لكل وارث من مسألة الذكورة وبالعكس، ثم يجمع الصبيان، بل أراد بالتشبيه ضرب المستثنين، إحداهما في الأخرى، وجعل الحاصل المجموع تصحيح المسألة، وضرب الحاصل لكل وارث من إحدى المسألتين في الأخرى. **يعطى لذلك الوارث** لأن استحقاقه للأقل متيقن.

من نصيب ذلك الوارث. لأنه اشته مستحق هذا الفضل، هل هو الحمل أو غيره، فيوقف إلى أن يزول الاشتباه. **فيها:** ونعمت، أي فلا حاجة إلى التكلف بل يعطى المخزون له.

أن الحمل ذكر لأنه اجتمع فيها حينئذ ثمن وسدسان وما بقي، فدرجة ثمنها وهو ثلاثة، ولكل واحد من الأبوين السدس وهو أربعة، وللبنت مع الحمل الذكر الباقي وهو ثلاثة عشر.

على تقدير أنه أنثى لأنه اجتمع فيها على هذا التقدير ثمن وسدسان وثلاثان، فهي "مصرية" وتعول من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين، فلأبوين ثمانية وللمرأة ثلاثة وللبنت مع الحمل الأشي ستة عشر، وبين عددي تصحيح المسألتين - أعني أربعة وعشرين وسبعة وعشرين - توافق ثالث؛ لأنه محرجه - وهو ثلاثة - بعدهما معا. **وفق الح** وهو ثلث كل من العددين في هذا المقام، أعني الثمانية من الأربعة والعشرين، والتسعة من السبعة والعشرين.

الحاصل إلخ: لأن صورة المسألة على تقدير ذكورة الحمل هكذا:

مسألة ٢٤، تصحيح ٢١٦			
روجة	حمل (٤ ابن) بنت	أب	أم
$\frac{3}{27}$	$\frac{13}{117}$	$\frac{4}{36}$	$\frac{4}{36}$

وفق ٩

مائتين وستة عشر؛ إذ على تقدير ذكوره للمرأة سبعة وعشرون، وللأبوين
 لكل واحد ستة وثلاثون. وعلى تقدير أنوثته للمرأة أربعة وعشرون، ولكل
 واحد من الأبوين اثنان وثلاثون، فتعطى للمرأة أربعة وعشرون، وتوقف من
 نصيبها ثلاثة أسهم،..... من مائتين وستة عشر

= وعلى تقدير الأنوثة هكذا:

مسألة ٢٤، قول ٢٧، تصحيح ٢١٦			
ميتة	زوجة	حمل (٤) بنت	اب
	٣	١٦	٤
	٢٤	١٢٨	٣٢
وفق ١			٤
			٣٢

فإذا ضربنا الثانية (أي سبعة والعشرين) في وفق الأولى - وهو ثمانية - بلغ الحاصل مائتين وستة عشر وهذا هو
 عدد تصحيح المسألة.

اد على الخ إد تعليلية، وما بعدها علة الحكم الذي قبلها، فإن قلت: كيف يصح هذا؟ بد صيرورة الحاصل مائتين
 وستة عشر علة للتقسيم الذي بعد "إذ"، لا أنه علة لصيرورة. قلت: الدليل على قسمين؛ لأنه إن كان الحكم فيه
 بوجود المعول لوجود عته فهو سبي، وإن كان يفيد وجود العلة لوجود معنونه فهو بئي. كما إذا قلت: هذا محمول،
 واستدللت على وجود الحمى بوجود عته أي هو تعفن الأخلاص. وقلت: لأنه متعفن الأخلاط، وكل ما هو متعفن
 الأخلاط فهو محمول. فقد استدلت بالدليل المتي. وبو قلت: هذا متعفن الأخلاط، واستدست على وجود تعفن
 الأخلاط بوجود معنونه وهو الحمى فهو بئي، فقلت: لأنه محمول وكل محمول متعفن الأخلاص، وإذا عرفت هذا فاعلم
 أنه وإن كان الصيرورة علة لما بعد إذ، لكن استدلال المصنف - " دليل بئي لا لمي فلا بأس. فافهم.

وعلى تقدير أنوثته الخ لأن سهامها من مسألة الأبوة - أعني سبعة وعشرين - ثلاثة أيضا، فإذا صررت في
 وفق مسألة الذكورة - وهو ثمانية - صار أربعة وعشرين. أربعة وعشرون الخ لأن سهام الزوجة من مسألة
 فرضت فيها الحمل أنثى - أعني سبعة وعشرين - ثلاثة أيضا كما في الأولى، فإذا صررتها في وفق مسألة التي
 فرضت فيها الحمل ذكرا - أي في الثمانية -، صار الحاصل من الضرب أربعة وعشرين.

اثنان وثلاثون الخ: لأن سهام كل منهما من مسألة فرضت فيها الحمل أنثى أربعة أيضا كما في الأولى، فإذا
 صررتها في وفق المسألة التي فرضت فيها الحمل ذكرا - وهو ثمانية - صار الحاصل من انصرب اثنين وثلاثين.
 أربعة وعشرون: لأنه أقل نصيبها على تقديري ذكورة حمل وأنوثته. ثلاثة أسهم: وهي الفصل بين نصيبين
 إلى أن تنكشف حال الحمل.

ومن نصيب كل واحد من الأبوين أربعة أسهم، وتعطى للبنات ثلاثة عشر سهماً؛
 لأنَّ الموقوف في حقها نصيب أربعة بنين عند أبي حنيفة ^{من ذلك المبلغ} **رحمته**، وإذا كان البنون أربعة ^{ذلك}
 فنصيبها سهم وأربعة أتساع سهم من أربعة وعشرين مضروب في تسعة، فصار
 ثلاثة عشر سهماً وهي لها، والباقي موقوف وهو مائة وخمسة عشر سهماً. فإن ^{حاصل الصرب}
 ولدت بنتاً واحدة أو أكثر فجميع الموقوف للبنات. وإن ولدت ابناً واحداً أو أكثر، ^{من المائتين والسبعة عشر}

أربعة أسهم: أي يعطى من المبلغ المذكور كل منهما أقلّ النصيبين - وهو اثنان وثلاثون - ويوقف الفضل الذي
 بينهما، فقد جعل الحمل في حق الزوجة والأبوين أثني. **لأنَّ الموقوف إلخ.** فإن قيل: ما وجه تقدير الحمل متعدداً
 في حق البنت دون سائر الورثة، فإنه يقدر في حقهم ابناً وبنتاً واحدة؟ قلنا: لعدم تفاوت فروضهم بتعدد الولد
 ووحدته بخلاف الست، كما لا يخفى. **فنصيبهما:** ممّا بقي من دوي الفروض في مسألة الذكورة، وهو - أعني
 ذلك الباقي - ثلاثة عشر كما سبق.

سهم وأربعة أتساع سهم: لأنّ إذا أعطينا من الباقي كل ابن سهمين ولبنت سهماً واحداً، بقيت أربعة أسهم،
 فلكل ابن سهم آخر إلّا تسعاً فيجتمع لنت سهم وأربعة أتساع سهم. **وأربعة إلخ:** لأنّ الأبناء الأربعة في حكم
 ثلثي بناتٍ، وهنّ مع البنت تسع بنات، فقسماً ثلاثة عشر من أربعة وعشرين عيهاً، فحصل تسعة منها لتسع
 بنات فلكل ابن سهمان، وللنت سهم واحد، والباقي أربعة أسهم، وهي غير مستقيمة عليهن، فضربنا الأربعة في
 التسعة، فحصل الصرب ستة وثلاثون تسعاً، فقسماً هذا الحاصل عليهن، فلكل من البنات أربعة أتساع،
 فحصل لكل ابن ثمانية أتساع، وهي سهم إلّا تسعاً، فيجتمع للبنات سهم وأربعة أتساع سهم من ثلاثة عشر.
والباقي: منها بعد ما أعطي الأبوان والزوجة والبنات. **وهو مائة:** لأنّ الذهاب إلى الورثة مائة وواحد.

فجميع الموقوف للبنات. وذلك؛ لأنّ جعلنا الحمل أثني في حق الزوجة والأبوين وأعطينا كل واحد منهم ما
 هو نصيبه على تقدير الأنوثة، فقد استوفوا حقوقهم على تقدير الأنوثة، فكان جميع ما بقي بعد حقوقهم وهو
 مائة وثمانية وعشرون نصيب الستين أو البنات، ألا ترى أن نصيبهن من مسألة الأنوثة - أعني من سبعة وعشرين
 ستة عشر -، فإذا ضربت في وفق مسألة الذكورة - وهو ثمانية - بنغ مائة وثمانية وعشرين فهي حقهن، وقد
 أخذت منها البنت ثلاثة عشر فتضمنها إلى الباقي الذي هو مائة وخمسة عشر، ثم يقسم المبلغ بينهما على السوية، =

فيعطى للمرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم، فما بقي تضم إليه ثلاثة عشر ويقسم بين الأولاد. وإن ولدت ولداً ميتاً فيعطى للمرأة والأبوين ما كان موقوفاً من نصيبهم، وللبن^{قد سعى}ت إلى تمام النصف، وهو خمسة وتسعون سهماً، والباقي للأب وهو تسعة أسهم؛ لأنه عصبه^{بعضى}.

= فإذا استقام عيهاً فذلك أي فيها، وإلا فإن كانت بين الأسهم ورؤوسهن موافقة فاضرب وفق لرؤوس في المائتين وستة عشر الذي هو أصل المسألة فما بيع تصح منه أسنة، وإن لم تكن بينهما موافقة بن مائة فاضرب جميع عدد الرؤوس في جميع المائتين والستة عشر فما حصل كان تصحيحاً لمسألة. **فيعطى** أي تعطى المرأة الثلاثة التي كانت موقوفة من نصيبها لكائن في مسئلة ذكره الحمل، فتكمل لها حينئذ تسعة وعشرون وهي أكثر النصيبين، وتعطى كل واحد من الأبوين الأربعة الموقوفة من نصيبه لكائن في مسألة المذكورة، فيتم لكل منهما أكثر النصيبين وهو ستة وثلاثون.

فما بقي أي ما كان باقياً بعد ما أحده هؤلاء الثلاثة، وما أحده است يجمع مع ثلاثة عشر، وهي ما أحده الست، فالخاضع مائة وتسعة عشر فإن من الظاهر أن الباقي المذكور مائة وأربعة؛ لأن ما وصل إلى الأبوين هو ثمان وتسعون، وإلى المرأة تسعة وعشرون، وإلى الست ثلاثة عشر، فالخاضع من جميع هذه الأسهم مائة وأثنا عشر فأخرجناها من مائتين وستة عشر، فالباقي مائة وأربعة.

ثلاثة عشر التي أحدها الست حتى تبلغ مائة وتسعة عشر. **بين الأولاد** إن صح عيهم لذكر مثل حصه لأثنين وإن تكسر فتصح مسألة عما عرفته غير مرة، وإن ولدت ذكراً أو أنثى، فالحاصل على قياس ما إذا ولدت ذكر كما لا يخفى. **تمام النصف** لأنها كانت قد أحدثت ثلاثة عشر فيكمل لها حينئذ نصف التركة وهو مائة وثمانية. **والباقي: من المائة والأربعة بعد تكميل النصف للأب.**

لأنه عصبه على ما مر من أن له مع الست فرضاً وتعصباً، وعدم أن لميت إذا ترك من لا يتغير فرضه بالحمل فإنه يعطى فرضه تمامه، كما إذا ترك جدة وربة حاملاً فإنه يعطى الحصة السادسة، فكذلك إذا ترك امرأة حاملاً وأباً فللمرأة الثمن، وأن الوارث إذا كان ممن يسقط في إحدى حائتي الحمل فإنه لا يعطى شيئاً إلى أن يتبين حال الحمل؛ لأن أصل الاستحقاق مشكوك ولا تورث مع الست، كما إذا ترك امرأة حاملاً وأباً وعماً فلا شيء للأخ وللعمة؛ خوفاً أن يكون الحمل أباً، فما قرره سابقاً إنما هو فيما يتغير فرضه من الورثة.

فصل في المفقود

المفقود حيّ في ماله حتى لا يرث منه أحد، وميّت في مال غيره حتى لا يرث من أحد، ويوقف ماله حتى يصح موته، أو تمضي عليه مدّة، واختلف الروايات في تلك المدّة، ففي ظاهر الرواية: أنّه إذا لم يبق أحد من أقرانه حكم بموته. وروى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمته الله:

المفقود هو في اصطلاح الفقهاء: عائب لم يدر أثره أي خبره، فلا يدرى حياته وموته، فالمعتبر عدم معرفة حاله لا عدم معرفة موضعه، وقد أفصح عن هذا في "المسوط": فمن قال: "إنه عائب لم يدر موضعه" لم يصب.

حتى لا يرث أح لشوت حياته باستصحاب الحال وهو معتبر في إبقاء ما كان على ما كان، دون إثبات ما لم يكن، وهذا لا يشت استحقاق ورثته لمده، ولا تتروح امرأته عندها، وهو مذهب عليّ.

من أحد إلح أي لا يكون المفقود وارثاً لأحد من أقربائه: لأن بقاءه حياً باستصحاب الحال وفي توريته من غيره إثبات ما لم يكن والاستصحاب لا يصح بذلك. واعلم أن الاستصحاب عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان، وهو حجة عند الشافعي - في جميع الأمور بها وإثباتاً، وعدداً حجة للدفع لا للإثبات.

ويوقف إلح لما كان قوله فيما سبق: "لا يرث من أحد" يوهم نفي توريث المفقود أصلاً فسرّه بقوله: "ويوقف إلح". أي يبقى حصه موقوفاً إلى أن يتيقن بموته أو تمضي عليه مدة كما فصلها الشيخ فيما بعد.

من أقرانه قبل: أقرانه في بلده، وقيل: أقرانه في جميع البلدان، والأول أصح، ذكره في فرائضه الإمام الترمذاني - . وعلمه بأن الأعمار مما يتفاوت باختلاف الأقاليم والبلدان، وأن في اعتبار جميع الأقران حرجاً عظيماً.

وروى الحسن إلح وحده هذه الرواية أن الأعمار قلماً تزيد على مائة وعشرين سنة، بل لا يسمع أكثر من ذلك فيقدر بها. وأما ما قيل: إن هذا يرجع إلى قول أهل الطبائع: فإنهم يقولون: لا يخور أن يعيش الإنسان أكثر من ذلك، وقولهم ناصل بالمصوص من بقاء نوح عليه السلام أكثر من تسعمائة سنة فهذا لا ينبغي أن يصعّ إليه ويدكر توجيهها لمذهب من مذاهب الفقهاء، كيف! وهم أعرف بما دلت عليه النصوص والتواريخ بالأعمار استأنفة للمشر، بل لا يحل لأحد أن يحكم على أئمة المسلمين أنهم اعتمدوا في قولهم على أمر يعترفون بطلانه ويوجبون عدم احتيابه، كذا في "فتح القدير"، والعجب من السيد الشريف - قال تحت رواية الحسن: وهذا مبني على ما اشتهر بين العامة من أنه لا يعيش أحد أكثر من هذه المدّة، وهو من الأكاذيب المشهورة، فلا اعتداده.

"أن تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه المفقود"، وقال محمد **رحمته**: "مائة وعشر سنين"، وقال أبو يوسف **رحمته**: "مائة وخمس سنين"، وقال بعضهم: "تسعون سنة" وعليه الفتوى، وقال بعضهم: "مال المفقود موقوف إلى اجتهد الإمام"، وموقوف الحكم في حق غيره، حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل، فإذا مضت المدة فماله لورثته الموجودين عند الحكم بموته، وما كان موقوفا لأجله يرد إلى وارث مورثه وحكم موته

مائة وعشرون سنة: وهذا يرجع إلى قول أهل الصائع والصحاح؛ فهم يقولون: لا يجوز أن يعيش أحد أكثر من هذه امدة؛ لأن اجتماع الحسن يحصل بالصائع الأربعة في هذه المدة، ولا بد أن تصاد واحد من ذلك صبيحه في هذه المدة فيموت، ولكن خطأهم قد تبين بالنصوص الواردة في طول عمر من كان قلنا كزوج **رحمته**. **يوم ولد فيه**: وعن الإمام ثلاثون سنة، وعن بعضهم ستون سنة، وقيل: سبعون سنة، وقيل: ثمانون سنة، وفي 'القهستاني': وعليه الفتوى في زماننا، كذا في 'مجمع الأهرار'. **وعليه الفتوى** **رحمته** قال في 'السر': العجب! كيف يتعارون خلاف ظاهر المذهب، مع أنه واجب على مقددي الإمام؟ وأجاب في 'النهر': بأن التمهص عن موت الأقران غير ممكن أو فيه حرج عظيم، فلهذا قدروه بالسنة، والأحسن أن يقال: إنه لا مخالفة فيه، بل هو تفسير ظاهر الرواية أي موت الأقران، فاحتلوا: فمنهم من اعتبر أطول ما يعيش إليه الأقران، ثم احتلوا هل هو تسعون أو مائة وعشرون؟ ومنهم (وهم المتأخرون) اعتبروا الغالب من الأعمار أي أكثر ما يعيش إليه الأقران عاليا لا أطوله فقدروه بالسنتين؛ لأن من يعيش فوقها نادرٌ واحكم لعالم، وقدره ابن إمام بسعين لما روي من الحديث: "أن أعمار أمتي بين الستين والسبعين". (أو كما قال **رحمته**)، فالسبعين نهاية الأعمار.

إلى اجتهد الإمام: في موته، وهو مذهب الشافعي **رحمته** فإنه قال: إذا مضت مدة يقضي القاضي بأن مثله لا يعيش أكثر من هذه المدة حكم بموته، ويقسم ماله على ورثته الموجودين حال الحكم به، ثم أن الأليق بطريق الفقه أن لا يقدر بشيء، كما هو ظاهر الرواية؛ إذ لا مجال لقياس في المقادير ولا بص ههنا، فيحال على اعتبار أقرانه ونصائره، كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء **رحمته** **وموقوف الحكم** **رحمته** فإن كان المفقود ممن يعجب الحاضرين حجب الحرمان لم يصرف إليهم شيء بل يوقف المال كله، وإن كان لا يحجبهم حجب الحرمان بل يحجب حجب النقصان، يعطى كل واحد منهم ما هو الأقل من نصيبه على تقدير حياة المفقود.

لورثته الموجودين: يعني إذا حكم الحاكم بموته ورثته من كان حيا من ورثته وقت الحكم دون من مات قبل ذلك؛ إنما حكم بموته في هذه الحالة، وشرط التوارث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث، فهذا لا يرث إلا من كان باقيا من ورثته حال حكم موته.

الذي وقف ماله. والأصل في تصحيح مسائل المفقود: أن تصحح المسألة على تقدير حياته، ثم تصحح على تقدير وفاته، وباقي العمل ما ذكرنا في الحمل.

أن تصحح المسألة الخ. وهو أن ينظر في مسألتَي الحياة والوفاة، فإن توافقتا يصرب وفق إحداهما في جميع الأخرى، وإن تباينتا تضرب إحداهما في الأخرى، فما حصل من الضرب على الوجهين، كان تصحيح المسألة على كل واحد من التقديرين، ثم يضرب نصيب من كان له شيء من مسألة الوفاة في مسألة الحياة، أو في وقفها، ونصيب من كان له من مسألة الحياة في مسألة الوفاة أو في وقفها، ثم ينظر في هذين الحاصلين من الضربين، فيعطى الوارث الحاضر ما هو الأقل من الحاصلين، ويجعل الفضل بينهما موقوفا من نصيب ذلك الوارث إلى أن يظهر حال المفقود، فإذا تركت مثلاً روحاً حاصراً، وأختين لأب وأم حاضرتين، وأخاً لأب وأم مفقوداً، فعلى تقدير كون المفقود ميتاً يكون لزوج المصنف، وللأختين الثلثان، فالمسألة من ستة لكنها تعول إلى سبعة.

وعلى تقدير كونه حياً لزوج المصنف من غير عائل، وللأختين أربع؛ لأن أصل المسألة على هذا التقدير اثنان، واحد للزوج، وواحد للأخ مع الأختين، فلا يستقيم عليهم وهو كاربعة أحوال؛ لأن الأخ بمسألة الأختين فتضرب الأربعة في أصل مسألة سبع ثمانية، أربعة منها للزوج، واثنان للأخ، واثنان آخران للأختين، لكل واحدة واحد، فموت المفقود حير للأختين من حياته وهو ظاهر، وحياته حير للزوج؛ إذ له حينئذٍ نصف من المال بلا عول، فتعتبر حياة المفقود في حق الأختين فلا يصرف إليهما إلا ربع المال، ويعتبر موته في حق الزوج فلا يعصى إلا ثلاثة أسباع المال، ويوقف الباقي.

وهذه المسألة تصح من ستة وخمسين؛ لأن مسألة الحياة من ثمانية ومسألة الوفاة من سبعة، وييهما مبايه فتضرب إحداهما في الأخرى فيبلغ ستة وخمسين، كان للزوج من مسألة الحياة أربعة، فإذا ضربت في مسألة الوفاة - وهي سبعة - حصلت ثمانية وعشرون، وكانت له من مسألة الموت ثلاثة، فإذا ضربت في مسألة الحياة - وهي ثمانية - بلغت أربعة وعشرين، فتعطي للزوج أربعة وعشرون؛ ولهما أقل الحاصلين - وهو النصف العائل - وتوقف من نصيبه أربعة. وكان للأختين من مسألة الحياة اثنان، فإذا ضربنا في السبعة حصلت أربعة عشر، وكانت لهما من مسألة الوفاة أربعة، فإذا ضربت في الثمانية صار الحاصل اثنين وثلاثين، فيصرف إليهما أقل الحاصلين وهو أربعة عشر، - وهو ربع الستة والخمسين، - فلكل واحد منهما سبعة، وتوقف من نصيبها ثمانية عشر فجميع ما يصرف إلى الزوج والأختين ثمانية وثلاثون، والباقي من الستة والخمسين - وهو ثمانية عشر - موقوف.

فإن صهر أن المفقود حي تدفع إلى الزوج الأربعة الموقوفة ليمت له نصف المال - وهو ثمانية وعشرون -، ويكون الباقي - وهو أربعة عشر - للأخ حتى يكون النصف الآخر بين الأخ والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن طهر له أنه ميت تدفع إلى الأختين الثمانية عشر الموقوفة من نصيبهما حتى تتم لهما أربعة أسباع المال - وهي اثنان وثلاثون -، وأما الروح فقد أخذ نصيبه كاملاً - وهو أربعة وعشرون - كذا قال السيد.

فصل في المرتد

إذا مات المرتد على ارتداده، أو قتل أو لحق بدار الحرب، وحكم القاضي بلحقاقه، فما اكتسبه في حال إسلامه فهو لورثته المسلمين، وما اكتسبه في حال رده يوضع في بيت المال عند أبي حنيفة . وعندهما الكسبان جميعا لورثته المسلمين، وعند الشافعي الكسبان جميعا يوضعان في بيت المال، وما اكتسبه بعد الدخول بدار الحرب، فهو في الإجماع، وكسب المرتدة جميعا لورثتها المسلمين، بلا خلاف بين أصحابنا.

مرتد هو لغة: الراجع مطلقا، وشرعا: الراجع عن دين الإسلام. وركبها: إخراج كلمة الكفر على اللسان بعد الإيمان، كذا في "در المحتار". **فما اكتسبه الخ** وهذا بعد قضاء دين كل حالة من كسبها، يعني يقضى أولاً الديون التي حقت في حالة الإسلام مما اكتسبه في حال الإسلام، وديونه التي لحقت في حال الردة مما اكتسبه في الارتداد، فما بقي بعد قضاء الديون يجري فيه الإرث.

في بيت المال في أحد قوليه بطريق أنه فيء، وفي قوله الآخر بطريق أنه ما ضائع، نص إمامي على مذهبه في "المختصر"، ووجه قوله أن ملكه في الكسب بعد الردة باق؛ وهذا يقضى منهما ديونه على الاختلاف في كيفية لقضاء، فيقتل بموته إلى ورثته ويستند إلى ما قبل رده، فيكون توريث المسلم من المسلم. وإنه يمكن الاستناد في كسب الإسلام لوجوده قبل الردة، ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدمه فيها، ومن شرط الاستناد وجوده.

ثم أما يرثه من كان وارثا له حالة الردة وبقي وارثا وقت موته في رواية الخمس عنه؛ اعتبارا للاستناد. وفي رواية أبي يوسف . عنه: أنه يرث من كان وارثا له عند الردة، ولا يطل استحقاقه بموته بل يخلفه وارثه؛ لأن ردته بمنسلة الموت. وفي رواية محمد . عنه وهو الأصح: أنه يعتبر وجود وارث عند الموت؛ لأن أحداث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالأحداث قبل انعقادها.

فهو فيء، المراد بالفيء هو المال الحاصل من الكفار، بلا إنحاف حيل ولا ركاب، كالخربة ومال دمي لا وارث له. وقولنا: بلا إنحاف يح احتراز عن العيمة؛ لأنها المال الحاصل من الكفار بإنحاف الحيل والركاب. فما اكتسبه المرتد بعد الدخول بدار الحرب يقسم خمسة أقسام متساوية كسائر أقسام الفيء، ثم يقسم أحد الأقسام الخمسة إلى خمسة أقسام، أحدها. يصرف إلى مصارف المسلمين كإرراق العمداء، وثانيها: يصرف إلى أهائهم والمطسبي، ويفصل يذكر على الأشي، وثالثها: يصرف إلى اليتامي والفقراء، ورابعها: إلى المساكين، وخامسها: إلى أبناء السبيل، والباقي كان للمسلمين **لورثتها المسلمين** وذلك لأن المرتدة لا تقتل عدوا، بل تحبس حتى تسلم أو تموت؛ لأنه هي عن قتل النساء. وأيضا الأصل تأخير العقوبة إلى دار الخراء، وإنما عدل عنه في الرجل لدفع شر تأخير يتوقع منه، وهو الحرب خلاف المرأة، إلا إذا كانت منكاة أو ذات رأي في الحرب، وإذا لم ترل نارثها عصمة نفسها لم ترل عصمة ماها. =

فصل في الأسير

حكم الأسير كحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه، فإن فارق دينه فحكمه حكم المرتد، فإن لم تعلم ردة ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود.

فصل في الغرقى والخرقى والهدمى

إذا ماتت جماعة، ولا يدري أيهم مات أولاً، جُعلوا كأنهم ماتوا معاً، فمال كل واحد منهم

الأسير هو فعيل معي معصوم، وهو من أسره العدو مسلماً كان أو كافراً. والمرد به ههنا: المسلم الذي صار في أيدي الكفار. **ما لم يدرى** دسده فيرث ويورث منه؛ لأن المسلم من أهل دار الإسلام أينما كان. ألا يرى أن روحه التي في دار الإسلام لا تبي منه، فالأسير كما لا تؤثر في فضع عصمة الكا، لا يؤثر أيضاً في ميراث. **حكم المرتد** إذا فارق بين أن يرتد في دار الإسلام، ثم ينحى بدار الحرب، وبين أن يرتد في دار الحرب، وفيه فيها؛ فإنه على التقديرين يصير حربياً. **حكم المفقود** ولا يقسم ماله، ولا تروح ماله حتى يكشف خبره. **الغرقى** جمع غريق، والخرقى جمع خريق، والهدمى جمع هدمى: هو ما هدم عليه حدر وحوه.

إذا مات أي مات جماعة في غرق، أو لا حرق ولا يدري أيهم مات أولاً جُعلوا كأنهم ماتوا جميعاً معاً، فيكون مال كل واحد منهم لورثته. ولا يرث بعضهم بعضاً إلا إذا عرف ترتيب موتهم، فيرث المتأخر من المتقدم وهو قول أبي بكر وعمر وريد، وإحدى الرويتين عن علي قال ريد بن ثابت أمرني أبو بكر حين قتل أهل ايمامة، أن أوزر الأحياء من الأموات، ولا أوزر بعضهم من بعض وروي منه عن عمر في ضاعون عمواس. وإنما كان كذلك؛ لأن الإرث يبتني على بقاء سب الاستحقاق، وشرطه هو حياة الوارث بعد المورث - لم يثبت، فلا يرث بالشك.

وقال بن مسعود: 'يرث بعضهم بعضاً إلا ما ورت كل واحد منهما من صاحبه'. وهو إحدى الرويتين عن علي. ووجهه أن حياة كل واحد منهم كانت ثابتة بيقين، والأصل بقاؤها إلى ما بعد موت الآخر؛ ولأن الحادث بضاف إلى أقرب الأوقات فكان كل واحد منهم مات بعد موت الآخر، فيرث منه إلا ما ورثه منه لتعذر؛ لأن تقديره حياً بعد موته حتى يرت ماله من ورثته محال. قسنا: إذا استحال في حق البعض استحال في حق الكل، إذا سب الإرث متحداً لا يقبل التحري، وظاهر حياتهم بصريح لدفع لا للاستحقاق، كذلك الحكم إذا ماتوا بالهدم الجدار عليهم، أو في المعركة ولا يدري أيهم مات أولاً.

ولا يدري أي كما إذا عرقوا في السفينة، أو وقعوا في النار دفعةً، أو سقط عليهم حدر أو سقف أو بيت، أو قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في موقعهم.

لورثته الأحياء. ولا يرث بعض الأموات من بعض، هذا هو المختار. وقال علي وابن مسعود **لا يرث** **في إحدى الروايتين عنه**

"يرث بعضهم عن بعض"، إلا فيما ورث كل واحد منهم من صاحبه.

والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

لورثته الأحياء الخ مثاله أب وابن عرقا في الحر، وحلف كل واحد منهما سقاً، فلا يرث الأب من الابن، ولا الابن من الأب، بل يرث من الأب سقته وبنت امه، ويرث من الابن أخته وبنته. **هو المختار** عندنا، وعند مالك **يرث** عنى ذلك في الموطأ، وكذلك عند الشافعي **يرث** وهو مروى عن أبي بكر وعمر ويريد به ثبات أجمعين. **من صاحبه** فإنه لا يرث منه، كيلا يلزم أن يرث كل واحد من مال نفسه، وبه أحد ابن أبي سبيل. والوجه في ذلك أن شرط استحقاق كل واحد منهما ميراث صاحبه هو حياته بعد موت صاحبه، وقد عرف حياته يقيناً، فيجب التمسك به. وسبب الحرمان موته قبله أو معه، وذلك مشكوك فيه ولا يشتت الحرمان بالثبوت إلا في موضع اضرورة، وهو ما ورثه كل منهما من صاحبه. والثبات باضرورة لا يتعدى عن موضع الضرورة. وهذا الذي ذكر من أن اليقين لا يزول بالشك، أصل كبير في الفقه.

ونحن نقول: إن الشرط المذكور غير معلوم يقيناً، وما لم يتيقن به لا يشتت الاستحقاق؛ إذ لا تورث بالثبوت، وتفصيله أن الشرط ههنا بقاءه حياً بعد موت مورثه، وإنما عدم ذلك بصريق الظاهر واستصحاب احتمال دول اليقين. فإن الظاهر بقاء ما كان على ما كان عليه، وهذا البقاء لا بعدم الدليل الثابت، لا لوجود الدليل المقتضي، فيعتبر به في بقاء ما كان لا في إثبات ما لم يكن كحياة المفقود، تجعل ثابته في بقي التورث عنه لا في استحقاق الميراث من مورثه، ويؤيده ما روي عن أبي بكر وعمر وعلي **يرث** وغيرهم.

واعلم أن كل ما في هذه الحاشية مأخوذة من كتب معتبرة مثل: 'العوائد السسية'، و'الرحيق المختوم'، و'خلاصة الفرائض'، و'شرح السيّد' و'حاشية كمال ناشا عليه'، و'الدرّة المختار'، و'ردّ المختار'، و'مجمع الأهرار'، و'النهشتي'، و'تقريبات الأستاذ ابن عمي' سلمه الله العلي القوي وقد وقع الفراغ من تسويده يوم الجمعة من محرم الحرام سنة ١٣٢٢ من الهجرة السوية عليه أفضل الصلاة والتحية، التّهم اعمر دوي، واستر عيوي، ووفقني ومن أمرني بتحريها - وهو المحترم لعظيم امولوي سيّد محمد عبد العليم المصنع مالك العليمي حياً، وورثي صلاحاً، ولا نحرمني فلاحاً. اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، فصلّ وسلّم على بيتك وحبيلك محمد النبي الرؤوف الرحيم المصطفى المجتبي، وعلى آله وأصحابه الذين سلك مسلكهم فقد رشد واهتدى كما تحب وترضى. محمد نظام الدين الكهرانوي.

رسالة جامع الفرائض منظوم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بعد حمد حق و صلوة رسول عرض دارد فقیر آل بتول
این ناصر نوازش ست بنام یافت از هند در گنبد مقام

کیفیت تقسیم مال بعد موت

اولاً مال مرده ده در دین گرمرا ورا تعلق ست بعین
پس به تجبیز او بلا کم و بیش عدد سنت ست و قیمت پیش
پس بدین دگر که میت جان پس بموصی له ثلث برسان
پس بذی فرض و نسب عصبه بعد ازان معتق از سبب عصبه
عصباتش پیش چو ز باشد پس بفرض نسب برو باشند
بعد ازان ذو رحم پیش اولی از موالات هر که شد مولی
آنکه حامل شد بشر و خیر پس مقرر له النسب بر غیر
لیک آن غیر ست از و منکر وان مقرر شد بقول خویش مقرر
پس بموصی له تمام و کمال بعد ازان میرسد به بیت اسال

موانع ارث

مانع ارث قتل ناحق وان از مکلف که شد مباشر آن
رقت اختلاف دین و دار جهل ترتیب موت نیز شمار
نیت ممنوع مانع میراث هست محبوب حاجب وراث

حصص ذوی القروض

فرض شش بر دو نوع گشت عیان نصف ورث و ثمن بودیک ازان
عشمان و ثلث سدس دو میں ده و دو مرد زن شد اهل این
اب و پس جد بے وساطت ام با ذکر از ولد گرفت ششم
ما بقے نیز هرء آنه محض تعصیب در گم رسنا

ولد مادر کلاله بفرد	سَدَس و بر جمع ثلث وزن چون مرد
زوج را نصف بے ولد یا او	ربیع وزوجات جمله نصف شو
بنت پس اسفش چو بنت پسر	نصف گیر و دو ثلث بر اکثر
عصبات اند یا اخ خودها	بذکر مثل حظ دو انثی
سَدَس بر سفیات باعلیا	حجب باو دیگر که یا لبنا
یا فرد تر بود ذکر پیدا	عصبات انداین رجال و نسا
اخت عینی خلیفه دختر	پدرے گشت جائی بنت پسر
خلفاء عصوبت ست به شان	با اصول و فروع فر حرمان
ام باولاد دوز اخوة و اخت	سَدَس گیرد و گرنه ثلث درست
ثلث باقی ز حصہ زن و شو	گر بود با اب و یکی زان دو
بعد ازان جمله جد را ششم ست	نسب شان چو بے اب اُم ست
ابوی جمله ساقط اند باب	باجد آن جدہ کو دروست سبب
جمله بعدی بمطلق قربی	ذوجہت ذوجہات راست سوی

بیان عصبات

عصبہ آخذ بقیہ فرض	کل بر و چونکہ فرد یابد عرض
چار قسم است فرع و اصل خود	فرع اب باشد و فروع جد
اقریش ابن پس فروتر ازان	پس اب و بعد از انست عالی آن
پس چواخ ابن اخوة عم عم اب	عم جد اقربست پس اقرب

مخارج فروض

مخرج نصف دو سی زدگر	گر بود واحد و چوشد اکثر
یک از نوع یک تو مخرج آن	از سی قلیل آن میدان
نصف اگر با تمام نوع دگر	یابہ بعض ست از شش ست بدر

عول

چون شود تنگ از فروض کثیر عول اوطاق وجفت تاده گیر
ربیع ثانی ازدوازه است عول اوطاق تابسته است
شمن با او شود زبست و چهار عول او بست و هفت شد یکبار

تمائل و تداخل

اسوة دو عدد تمائل شد عدد کم و بیش را تداخل شد

تباین

پس تباین چو عاد شد واحد گو توافق چو ثالث زائد

توافق

شد توافق بنصف عاد چو دوست گرسه باشد به ثلث وفق دروست

تصحیح

سهم یک طاقه چو شد کمور چون توافق باین دو شد منظور
وفق فرقه بزین بمخرج فرض در تباین تمام اوست بعرض
گر بود کسر سهم حاقه با وفق یا کل هر گروه را
با کل و یا بوفق و غیر بین در تمائل بزین یکے رازین
در تداخل فریق اکثر را از همه مخرج این بس ست بما
وفق یک در توافق و همه تن در تباین بکل دیگر زن
باز با حاصل و جمع دگر این چنین تا تمام فرقه نگر
بعد ازین ضرب مبلغ ست تمام در همه مخرج و جمع سهام
مثل نسب بسهم و فرقه او پس زمضروب حظ مفرد جو

رد

فاصل از اہل قرض بے عصبات	رد برد غیر شوہر و زوجات
ہر دورا از اقل مخرج شان	دادہ باقی باہل رو برسان
جنس واحد چوراس خود طلبہ	اکثرش چون سہام خویش برد
زوجہ شو چواز میانہ گم ست	مسالہ از رؤس و از سہم ست
گر شود انکسار راست نما	با اصولیکہ گفتہ ایم ترا

ذوی الارحام

ذو رحم دان قریب با اموات	غیر ذی فرض باشد عصبات
عصبہ سان چہار قسم شمر	اول اولاد بنت و بنت پسر
جدہ فاسدہ و گر اجداد	پس بنات ارخ و زاخت اولاد
پس زجدین فرع عم بیار	قوت قریب و وصف اصل شمار
گر کند صلح وارثے بر شئے	کن از تصحیح طرح سہم وی
مرد گر وارثے تو مسالہ اش	اول از وارثان او برکش
پس سہامش ز میت اعلیٰ	راست چون شد بمسالہ فیہا
ورنہ این وفق مسالہ یا کل	ضرب گردد در اولین برجل
نیز در سہم وارثان علا	غیر میت ہمہ سہامش را
ضرب در سہم وارثانش دار	یا تو و فقیش بسہم اینان آر

طریق تقسیم ترکہ در وارثان یا قرض نہ اہان

مال و تصحیح گر میان شد	یا توافق درو معاین شد
بہمہ حال یا بوفق بود	ضرب سہم فریق یا مفرد
قسمت مبلغ ست بر تصحیح	یا بوفقش کہ خارج ست صریح
حظ ہر دو چو کسر در مال است	مال و تصحیح را چو احوال است
دین دان چو سہم و وارث گیر	ہجو تصحیح دان دیون کثیر

خنثی

کتر از مرد وزن بود خنثی آنکه مشکل بود و گر نه سوا

حمل

حظ حمل اکثر است از زن و مرد
 اگر رسد مستحق او فبها
 حمل میت چوزاد بر اکثر
 حمل غیرش چو بر اقلش زاد
 طفل گریاؤ ناف یا سر و بر
 زنده داد و بمرد وارث بر
 لیک اخذ کفیل باید کرد
 ورنه باقی بوارث است سزا
 وارث و مورث ست فی برتر
 ارث گیرد تر بر اقلش زاد
 زنده داد و بمرد وارث بر

مفقود

مال مفقود را معطل گو
 همچنین حظ او ز غیر شمار
 تا نود سال از ولادت او
 زنده در مال و مرده در حظ دار
 پس برو مال وارث حالی
 حظ بگردان به وارث حالی

مرتد

نه بود وارث کس مرتد
 کسب زن کسب مرد در اسلام
 مگر از دین ملک برگردد
 به مسمان دگر نه حق عوام

ایم

حکم اسرے الجمل حال شان
 حکم مفقود گشته است عیان

تمام شد

الرسالة المفيدة في علم الفرائض

تصنيف العالم العلامة وحيد دهره وفريد عصره الشيخ الفقيه محمد ضياء الحسن بن محمد نور الحسن الكاندهلوي جعل الله الجنة مثواه ورضي عنه وأرضاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وأصحابه الطاهرين المطهرين. السهام المعينه في باب الميراث المذكورة في كتاب الله، وأصحاب هذا السهام اثنا عشر نفرا: أربعة من الرجال، وثمان من النساء.

ذوو الفروض:

أما الرجال فأربعة.

لأب ثلاثة أحوال:

١ - السدس مع الابن أو امه وإن سفل، بقوله تعالى: **وَالْأَبُ ثَلَاثَةُ أَصْصَافٍ** (النساء ١١) فهذا تنصيب على أن فرض الأب مع الولد هو السدس، فإن كان مع

الاب ابن فله فرضه، أعني السدس والباقي للابن.

٢ - التعصيب والفرض مع البنت أو بنت الابن.

٣ - التعصيب مع عدم الولد ولده وإن سفل.

مدح الصحيح أربعة:

١ - السقوط مع الأب.

٢ - السدس مع الابن أو ابنه وإن سفل.

٣ - التعصيب والفرض مع البنت أو بنت الابن.

٤ - التعصيب مع عدم الولد وولده وإن سفل،

والأب كالجدة إلا في مسألتين:

أ- في رد الأم من ثلث الجميع إلى ثلث ما بقي، فالأب يردها دون الجدة.

ب- وفي حجب الأم فالأب يحجبها دون الجدة.

للأخ أم ثلاثة:

١ - السدس لئواحد.

٢ - الثلث للاثنتين فصاعداً.

٣ - السقوط بالولد وابنه والأب والجدة.

لنزوح حالان:

- ١ - النصف عند عدم الولد وابنه.
- ٢ - الربع مع الولد وابنه وإن سفل.

أما النساء فثمانية:

لنزوحه حالان:

- ١ - الربع عند عدم الولد وابنه.
- ٢ - الثمن مع الولد وإن سفل.

لننت الصلبية ثلاثة أحوال:

- ١ - النصف للواحدة.
- ٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.
- ٣ - التعصيب مع الابن.

لننت الابن وإن سفلت ستة:

- ١ - النصف للواحدة.
- ٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.
- ٣ - السدس مع الواحدة الصلبية.
- ٤ - التعصيب إن كان معها أو تحتها علام.
- ٥ - السقوط مع الابن.
- ٦ - حجب مع بصيبن.

للأخت لأب سبعة:

- ١ - النصف للواحدة.
- ٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.
- ٣ - التعصيب مع الأخ لأب وأم.
- ٤ - التعصيب مع البنات أو بنات الابن.
- ٥ - السقوط مع الابن وابنه والأب.

للأخت لأب سعة:

- ١ - النصف للواحدة.
- ٢ - الثلثان لاثنتين فصاعداً.
- ٣ - التعصيب مع الأخ لأب.

- ٤ - السدس مع الأخت الواحدة العينية.
- ٥ - السقوط مع الأختين لأب وأم.
- ٦ - التعصيب مع البنات أو بنات الابن.
- ٧ - السقوط بالابن وابنه والأخ لأب وأم، وبالأب اتفاقاً، وبالجد على الخلاف.

للأخت لأم حالات ثلاث:

- ١ - السدس للواحدة.
- ٢ - الثلث للاثنتين فصاعداً.
- ٣ - السقوط بالأب والجد والولد.

للأم ثلاث أحوال:

- ١ - السدس مع الولد وابنه، واثنين من الإخوة والأخوات فصاعداً من أي جهة كانوا.
 - ٢ - ثلث الكل عند عدم هؤلاء.
 - ٣ - ثلث الباقي بعد فرض أحد الزوجين إن كان معها أبو نسب، وحدث في موضع من موضعين.
- أو روجه وتوابعه. فإم ثلث ما بقي بعد نصيب الرهح أو بروحة، وإم كل واحد لأب واحد. فإم ثلث الجميع.

للمدة حالان:

- ١ - السدس لأب كانت أو لأم، واحدة كانت أو أكثر، ثابتات، متحاذيات.
- ٢ - سقوط الكل بالأم، والأبويات بالأب أيضاً، وكذا بالجد إلا أم الأب.

العصبة: من أخذ كل المال إن انفرد، والباقي مع دي سهم.

العصبات أربعة:

العصبة بنفسه: كل ذكر لا يدخل في نسبه إلى الميت أنثى:

- (١) سون أو سوهم. (٢) لأب أو أحد الصحيح. (٣) لإخوة ثم سوهم. (٤) لأبوة ثم سوهم.

العصبة لغيره: كل أنثى تصير عصبة مع العصبة بنفسه:

- (١) بنت الصلب. (٢) بنت الابن. (٣) الأخت لأب وأم. (٤) الأخت لأب.

العصبة السببية: مولى العتاقة ثم عصباته مرتبة. من ملك ذا رحم محرم فولأوه له.

العصبة مع غيره: كل أنثى تصير عصبة بأنثى لا تكون عصبة، الأخت مع السب.

الحجب: منع شخص عن ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر، وهو نوعان:

- (١) حجب النقصان (٢) وحجب الحرمان.

حجب النقصان الخمسة نفر

(١) زوج	(٢) زوجة	(٣) أم	(٤) بنت الابن
(٥) الأخت لأب.			

حجب حرمان الأقرب فالأقرب من ذوي الفروض والعصبات، كل من يدلي إلى الميت بشخص لا يرت معه إلا أولاد الأم. والورثة بالنسبة إليه قسمان: قسم لا يحجبون بهذا الحجب وهم ستة:

(١) الأب	(٢) والابن	(٣) والزوج	(٤) والأم
(٥) والبنت	(٦) والزوجة.		

وقسم يحجبون وهم غير هؤلاء من العصبات وذوي الفروض.

محارج الفروض: الفروض المذكورة في كتاب الله ستة:

(١) النصف	(٢) والربع	(٣) والثلث	(٤) والثلثان
(٥) والثلث	(٦) والسدس		

متصاعفة أو متناقصة إذا كان في النسالة واحدا واحدا فمحرجه سمي به إلا النصف، ومحرجه الاثنان، وأما إذا اجتمع مثنى مثنى أو ثلاث من نوع واحد، فمحرج الجزء محرج الكل، وإذا احتلظ النصف بكل اثني أو بعضه فالمخرج ستة، أو الربع به فائتا عشر، أو الثلث فأربعة وعشرون.

العول: المخارج التي لا تعول أربعة:

(١) اثنان	(٢) أربعة	(٣) ثمانية	(٤) ثلاثة
-----------	-----------	------------	-----------

المحارج التي تعول ستة إلى عشرة وترا وشفعا، اثنا عشر إلى سبعة عشر وترا لا شفعا، أربعة وعشرون إلى سبعة وعشرين عولا واحدا.

النسب أربعة:

١ - التماثل: تساوي العددين

٢ - التداخل: أن ينفي الأقل الأكثر

٣ - التوافق: إن يعدمهما ثالث غير الواحد،

٤ - التباين: أن لا يعدمهما الأقل ولا الثالث.

معرفة السبب أن يقص من الأكثر الأقل مرة أو مرات من الحاسين، فإن اتفقا فهما متوافقان وإلا فلا توافق.

معرفة نصيب كل فريق التصحيح بين السهام والرؤوس و(بين) الرؤوس والرؤوس يكون سبعة قواعد:

١ - إن انقسم سهام كل فريق عليه فلا حاجة إلى الضرب.

٢ - وإن وقع الكسر في سهام طائفة، وبين السهام والرؤوس موافقة، فيضرب وفق رؤوس من

انكسر عليه في أصل المسألة.

٣ - وإن وقع الكسر على طائفة، وبين السهام والرؤوس لم يكن موافقة، فيضرب عدد رؤوس من انكسر عليه في أصل المسألة.

٤ - إن انكسر على صائفتين أو أريد، وبين أعداد رؤوسهم ماثلة فيضرب أحد الأعداد في المسألة.

٥ - إن انكسر على طائفتين، وبين أعداد رؤوسهم تداخل فيضرب أكثر الأعداد في أصل المسألة.

٦ - إن انكسر على صائفتين وبين أعداد رؤوسهما موافقة، فيضرب وفق أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم الحاصل في وفق الثالث إن وافق، وإلا في جميعه، وهكذا، ثم في أصل المسألة.

٧ - إن انكسر على طائفتين وبين أعداد رؤوسهما مائة، فيضرب أحد الأعداد في جميع الثاني، ثم الحاصل في جميع الثالث، وهكذا، ثم الحاصل في أصل المسألة.

وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من الفريق فاضرب ما كان لكل فريق في أصل المسألة فيما ضربته في أصل المسألة، فالحاصل نصيبه.

القسمة بين العزم، والورث إذا أردت أن تعرف نصيب كل فرد، فإن كان بين التصحيح والتركة مائة فاضرب سهام كل من التصحيح في جميع التركة، ثم اقسّم المبلغ عليه، وإن كان بينهما موافقة فاضرب سهام كل من التصحيح، ثم اقسّم المبلغ عليه فالخارج نصيبه.

وإن أردت أن تعرف نصيب كل فريق فاضرب ما كان لكل فريق في وفق التركة، ثم اقسّم المبلغ على وفق المسألة إن كان بين التركة والمسألة موافقة، وإن كان بينهما مباينة فاضرب في كل التركة، ثم اقسّم الحاصل على الجميع فالخارج نصيبه. ودين كل غريم بمسألة سهام كل وارث ومجموع الديون بمسألة التصحيح. وإن كان في التركة كسور فابسط التركة والمسألة كتبتها.

الخارج إذا صاح أحد على شيء فاطرح سهامه واقسم الباقي على الباقيين.

الرد ما فضل عن ذوي الفروض ولا مستحق له يرد عليهم بقدر حقوقهم إلا على الزوجين. ومسائل الرد على أربعة أقسام:

١ - أن يكون في المسألة جنس واحد ممن يردّ عليه فاجعلها من رؤوسهم.

٢ - وإن اجتمع جنسان أو ثلاثة أجناس ممن يردّ عليه فاجعلها من سهامهم.

٣ - وإن كان مع الأول من لا يردّ عليه فأعط فرضه من أقل محارجه، فإن استقام الباقي على الباقيين فيها، وإلا فاضرب كل رؤوسهم في مخرج فرض من لا يردّ عليه، فالمبلغ تصحيح المسألة.

٤ - وإن كان مع الثاني من لا يردّ عليه فاقسم ما بقي من فرضه على من يردّ عليه، فإن استقام فيها، وإلا فاضرب جميع مسألة من يردّ عليه في مخرج فرض من لا يردّ عليه، فالمبلغ مخرج فروض الفريقين.

نسخ لأصل فيه أن تصحح مسألة ميت الأول وتعطى سهام كل، ثم تصحح مسألة الميت الثاني، وتنصر فيما في يده من التصحيحين، فإن استقام الأول على الثاني فلا صرب. وإلا فإن كان بينهما موافقة فاصرب وفق الثاني في الأول، وإن كان بينهما مزية فاصرب كل الثاني في كل الأول فانبع محرج المستتين. وإذا ردت أن تعرف نصيب كل أحد فاصرب سهام الأول في تصحيح الثاني أو في وفقه واصرب سهام الثاني في كل ما في يده أو في وفقه، وإن مات تالت فاجعل يسف مقام الأول، والثالثة مقام الثاني كافية في العمل، ثم كذلك إلى غير النهاية.

ذوو الأرحام:

و هم أربعة أصناف:

- ١ - المنتسب إلى الميت كأولاد البنات وأولاد بنات الابن.
 - ٢ - والمنتسب إليهم الميت كأجداد الساقطين والجدات الساقطات.
 - ٣ - والمنتسب إلى أموي الميت كأولاد الأخوات، وسات الإخوة، وسو الإخوة لأمة.
 - ٤ - والمنتسب إلى حدتي الميت أو حدتيه كأعمام، والأخوال، والحالات.
- و قرب الأصناف الثاني، ثم الأول، ثم الثالث، ثم الرابع. وقيل: الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع.

والله أعلم وعلمه أتم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على خير خلقه محمد

وآله وأصحابه أجمعين.

فهرس

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
الفرائض نصف العلم.....	٣	باب العصبات.....	٣٥
الحقوق المتعلقة بتركة الميت.....	٥	أحوال العصبية بنفسه.....	٣٦
ترتيب تقسيم التركة.....	٨	أحوال العصبية بغيره ومع غيره.....	٣٨
فصل في الموانع من الإرث.....	١١	باب الحجب.....	٤٥
باب معرفة الفروض ومستحقها.....	١٣	باب مخارج الفروض.....	٤٦
أحوال الأب.....	١٤	باب العول.....	٥٠
أحوال الجد الصحيح.....	١٥	فصل في معرفة التماثل والتداخل بين العددين.....	٥٣
أحوال أولاد الأم.....	١٦	طريق معرفة الموافقة والمباينة.....	٥٣
أحوال الزوج.....	١٧	باب التصحيح.....	٥٦
فصل في النساء.....	١٨	فصل في معرفة نصيب كل فريق.....	٦٢
أحوال الزوجات.....	١٨	فصل في قسمة التركات بين الورثة والغرماء.....	٦٤
أحوال بنات الصلب.....	١٩	فصل في التخارج.....	٦٧
أحوال بنات الابن.....	٢٠	باب الرد.....	٦٨
صورة مسألة بنات الابن.....	٢١	باب مقاسمة الجد.....	٧٤
أحوال الأخوات لأب وأم.....	٢٥	باب المناسحة.....	٨٠
أحوال الأخوات لأب.....	٢٦	باب ذوي الأرحام.....	٨٥
أحوال الأم.....	٢٨	فصل في الصنف الأول.....	٨٨
أحوال الجدة.....	٣٠	فصل اعتبار الجهات في التوريث.....	٩٥
الجدول المشتمل على الأجداد والجدات.....	٣٢	فصل في الصنف الثاني.....	٩٨

فصل في الصنف الثالث.....	١٠٠	حصص ذوي الفرائض.....	١٣٤
فصل في الصنف الرابع.....	١٠٤	بيان العصبات.....	١٣٥
فصل في أولادهم.....	١٠٦	مخارج الفروض.....	١٣٥
فصل في الخثى.....	١١٣	العول التصحيح وغيره.....	١٣٦
فصل في الحمل.....	١١٧	ذوي الأرحام.....	١٣٧
فصل في المفقود.....	١٢٥	طريق تقسيم التركة.....	١٣٧
فصل في المرتد.....	١٢٨	أحكام التركة للخثى وغيره.....	١٣٨
فصل في الأسير.....	١٣٠	الرسالة المفيدة في علم الفرائض.....	١٣٩
فصل في الغرقى والحرقي والهدمي.....	١٣٠	أحوال الرجال.....	١٣٩
الجدول الذي يتضمن بيان حق كل جنس من		أحوال النساء.....	١٤٠
أصحاب الفروض والعصبات مفردا أو متعددا...	١٣٢	أحوال العصبات.....	١٤١
ورسالة جامع الفرائض (منظوم).....	١٣٤	أحكام الحجب والعول.....	١٤٢
كيفيت تقسيم المال.....	١٣٤	أحكام القسمة والرد.....	١٤٣
موانع ارث.....	١٣٤	ذوو الأرحام.....	١٤٤

مكتبة البشائر

المطبوعة

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	المراقبة
دروس البلاغة	زاد الطالبين
الكافية	عوامل النحو
تعليم المتعلم	هداية النحو
مبادئ الأصول	إيساغوجي
مبادئ الفلسفة	شرح مائة عامل
هداية الحكمت	المعلقات السبع
	شرح نخبة الفكر
	هداية النحو (مع الخلاصة والتصارين)
	متن الكافي مع مختصر الشافي
	رياض الصالحين (غير ملونة مجلدة)

ستطيع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة/ كرتون مقوي

الجامع للترمذي	الصحيح للبخاري
	شرح الجامي

ملونة مجلدة

(٧ مجلدات)	الصحيح لمسلم
(مجلدين)	الموطأ للإمام محمد
(٣ مجلدات)	الموطأ للإمام مالك
(٨ مجلدات)	الهداية
(٤ مجلدات)	مشكاة المصابيح
(٣ مجلدات)	تفسير الجلالين
(مجلدين)	مختصر المعاني
(مجلدين)	نور الأنوار
(٣ مجلدات)	كنز الدقائق
تفسير البيضاوي	التبيان في علوم القرآن
الحسامي	المسند للإمام الأعظم
شرح العقائد	الهدية السعيدية
أصول الشاشي	القطبي
نخبة العرب	تيسير مصطلح الحديث
مختصر القدوري	شرح التهذيب
نور الإيضاح	تعريب علم الصيغة
ديوان الحماسة	البلاغة الواضحة
المقامات الحريية	ديوان المتنبي
آثار السنن	النحو الواضح (ابتدائية، ثانوية)

Book in English

- Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
- Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
- Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
- Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
- Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

- Riyad Us Saliheen (Spanish)(H. Binding)
- Fazail-e-Aamal (German)(H. Binding)
- Muntakhab Ahdees (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

- Al-Hizb-ul-Azam(French) (Coloured)

مکتبہ الرشیدی

طبع شدہ

رنگین مجلد

تیسیر المنطق	فارسی زبان کا آسان قاعدہ
تاریخ اسلام	علم الصرف (اولین، آخرین)
بہشتی گوہر	تسہیل المبتدی
فوائد مکہ	جوامع الکلم مع چہل ادعیہ مسنونہ
علم النحو	عربی کا معلم (اول، دوم، سوم، چہارم)
جمال القرآن	عربی صفوۃ المصادر
نحو میر	صرف میر
تعلیم العقائد	تیسیر الابواب
سیر الصحابیات	نام حق
کریمہ	فصول اکبری
چند نامہ	میزان و مشعب
پنج سورۃ	نماز مدلل
سورۃ لیس	نورانی قاعدہ (چھوٹا/ بڑا)
آسان نماز	عم پارہ درسی
منزل	عم پارہ
	تیسیر المبتدی

کارڈ کور / مجلد

فضائل اعمال	اکرام مسلم
منتخب احادیث	مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم)

زیر طبع

مکمل قرآن حافظی ۱۵ سطری
بیان القرآن (مکمل)

تفسیر عثمانی (۲ جلد)
خطبات الاحکام لجمعات العام
حصن حصین
الحزب الاعظم (سینی کی ترتیب پر مکمل)
الحزب الاعظم (پتے کی ترتیب پر مکمل)
لسان القرآن (اول، دوم، سوم)
معلم الحجاج
فضائل حج
خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی
تعلیم الاسلام (مکمل)
بہشتی زیور (تین حصے)
بہشتی زیور (مکمل)

رنگین کارڈ کور

آداب معاشرت	حیات المسلمین
زاد السعید	تعلیم الدین
جزاء الاعمال	خیر الاصول فی حدیث الرسول
روضۃ الادب	الحجامہ (پچھنا لگانا) (جدید ایڈیشن)
آسان اصول فقہ	الحزب الاعظم (سینی کی ترتیب پر) (مکمل)
معین الفلسفہ	الحزب الاعظم (پتے کی ترتیب پر) (مکمل)
معین الاصول	عربی زبان کا آسان قاعدہ